

المقتطف

(أخبار - تقارير - مقالات)

الأحد - ٢٠١٩/١/٦ م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

- ٣ الجهود "فصائلية" لاحتواء التوتر الأخير بين "فتح" و"حماس" بغزة
 ٤ «حماس» تعتقل ٥ أشخاص اقتحموا محطة تلفزيونية داعمة لـ «عباس»
 ٥ عباس: لن أنتهي خائناً والأبواب مغلقة مع أمريكا.. بحث مع السيسي المصالحة الفلسطينية
 ٧ رشيدة طليب تزيل إسرائيل من خريطة مكتبها وتستبدلها بخريطة فلسطين
 ٢١ عربي

شؤون عربية:

- ٧ صحيفة: الجامعة العربية تسمح بإعادة العلاقات مع سوريا
 ٨ موقع استخباراتي: هذا هو السبب الحقيقي لزيارة البشير لدمشق
 ٩ قيادي بسوريا الديمقراطية: لا مفر من الاتفاق مع الأسد
 ١٠ البشير لمطالبه بالتحدي عن السلطة: من يريد الحكم عليه أن يجهز نفسه لانتخابات ٢٠٢٠
 الأناضول التركية

شؤون إسرائيلية:

- ١٢ القناة العاشرة: السيسي فشل في إقناع عباس باستئناف المصالحة مع حماس
 ١٢ صحيفة: مندلبليت سينشر قراره بشأن ملفات نتتياهو الشهر المقبل
 ١٣ الانتخابات الإسرائيلية: الانقسامات والانفجار الكبير (٢)
 ١٧ استعدادا لصفقة القرن - إسرائيل تحدد ممتلكات اليهود في الدول العربية
 وكالة سما
 عرب ٤٨
 العربي الجديد
 وكالة معا

شؤون دولية:

- ١٨ هيئة تحكيم إيرانية تقرر مشروع قانون مثير للجدل لمكافحة غسل الأموال
 فرانس برس

المقالات والدراسات

- ١٩ حديث الصفقة مجدداً
 ٢٢ تجمع فصائل اليسار الفلسطيني.. الهدف والتوقيت؟
 ٢٤ الأسرى الفلسطينيون.. دقت ساعة المعركة
 ٢٦ "إسرائيل" في غضب وخيبة أمل
 ٢٨ ممر إيران البري - تهديد استراتيجي
 ٣٠ الانسحاب الأمريكي من سوريا: الأبعاد والمسارات (دراسة)
 ٤٢ حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١٨ - ٢٠١٩ (٣ - ٤)
 ٥٠ توقعات مركز "ستراتفور" للعام ٢٠١٩ (١ - ٣)
 ٥٨ ترامب ونظرية القيادة من الخلف
 ٦٠ ندوة: "من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي"
 حسين حجازي
 د. هاني العقاد
 علي جرادات
 رندة حيدر
 يوسي مانشراف
 طارق دياب
 مركز المستقبل للأبحاث
 ستراتفور الأمريكي
 مصطفى زين
 صوفية حنازلة

جهود "فصائلية" لاحتواء التوتر الأخير بين "فتح" و"حماس" بغزة والحرص على تماسك الوضع الداخلي وتجنب الساحة الفلسطينية المزيد من التوترات الناتجة من الحوادث الأخيرة

الأناضول . ٢٠١٩/١/٦

تبدل عدد من الفصائل الفلسطينية جهوداً لاحتواء حالة التوتر الأخيرة التي سادت بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة.

وقال عدد من قيادات تلك الفصائل، في أحاديث منفصلة لمراسلة الأناضول، إن جهود رآب الصدع بين الحركتين لا زالت مستمرة؛ وذلك لمنع انزلاق الأمور لمزيد من التدهور والتوتر.

مصعب البريم، المتحدث باسم حركة الجهاد الإسلامي، قال إن فصائل فلسطينية متعددة تبدل جهوداً لخفض وتيرة التوتر وإنهاء المشهد الحالي بين حركتي فتح وحماس، والذي وصل لحد غير مسبوق

وأوضح أن الفصائل تصرّ على تجنب الساحة الفلسطينية المزيد من التوترات الناتجة من الحوادث الأخيرة وأكد أن الاتصالات واللقاءات التي تجريها الفصائل مع حركتي فتح وحماس، لا زالت مستمرة، لكنّها لم تتضح بعد.

طلال أبو ظريفة، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، شدد على أن تلك المحاولات ستستمر حتى نزع فتيل أي تدهور في الأمور في ظل المرحلة الحالية

وأضاف خلال حديثه لـ الأناضول ننطلق من منطلق الحرص على تماسك الوضع الداخلي الفلسطيني ومنع انزلاق الأمور للمزيد من التوتر

وتحاول الفصائل الفلسطينية، وفق أبو ظريفة، معالجة تداعيات اقتحام مقر تلفزيون فلسطين (تابع للسلطة برام الله)، وحادثة الاستدعاءات لكوادر وعناصر حركة فتح بغزة.

كما تسعى الفصائل لمعالجة موقف حركة حماس من المهرجان الذي تنوي حركة فتح إقامته بغزة، يوم غد الاثنين، إحياءً لذكرى انطلاقها الـ(٥٤)، بحسب أبو ظريفة.

وقال في ذلك الصدد: نبذل جهوداً للسماح بإقامة مهرجان فتح بغزة، إقامته هو حق لهم، لكن علينا أن لا نكون تحت ضغط وسيف العوامل الأخرى الضاغطة باتجاه افشال الجهود وعدم إنجاحها

ويأمل أبو ظريفة أن يتم استكمال الجهود للتوصل إلى نتائج عملية واضحة تمكّن من وضع الأمور في نصابها الصحيح وعودة الهدوء والتقارب بين الكل الفلسطيني

وشهدت الفترة الماضية حالة من التوتر بين حركتي فتح وحماس، يصفها مراقبون بالأشد منذ توقيع اتفاقية المصالحة الأخيرة في أكتوبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٧، في العاصمة المصرية القاهرة.

وتنعكس حالة التوتر تلك من خلال الترشق الإعلامي بين الحركتين، والإجراءات الأمنية من استدعاءات واعتقالات طالت كوادر الحركتين في قطاع غزة والضفة الغربية.

والجمعة الماضية، اقتحم عدد من الملتزمين المجهولين مقر تلفزيون فلسطين بغزة، وأحدثوا خراباً ودماراً في المعدات والأجهزة الخاصة بالتلفزيون.

وحمل أحمد عسّاف، المشرف العام على الإعلام الرسمي الفلسطيني، حركة حماس والجهات التي تدعمها، المسؤولية الكاملة عن الاعتداء بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية وفا بدورها، حملت حماس الرئيس الفلسطيني، وزعيم حركة فتح، محمود عباس، المسؤولية الكاملة عن كل تداعيات حالة الاحتقان والسخط التي أوصل إليها الحالة الفلسطينية، بحسب البيان.

وسبق هذا الحادث، اتهامات متبادلة بين الحركتين باعتقال كوادرهما سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية. والأسبوع الماضي، اتهمت حركة فتح، في تصريح صحفي، حماس باعتقال أكثر من ٥٠٠ عناصرها وقياداتها بغزة؛ الأمر الذي نفته وزارة الداخلية (تديرها حماس)، حيث قالت إن ما جرى هو استدعاء لـ ٣٨ شخصاً في إطار منع اندلاع أي احتكاك أو أي أعمال تخل بالأمن العام وأخلي سبيلهم جميعاً فيما بعد والأربعاء الماضي، اتهمت حركة حماس، الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية باعتقال أكثر من ٦٠ ناشطاً تابعاً للحركة.

في حين أن قرار المحكمة الدستورية الذي أعلن عنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٢٢ ديسمبر/ كانون أول الماضي، والقاضي بحل المجلس التشريعي تسبب بحالة من التوتر بين الحركتين، حيث رفضت حركة حماسالتي تمتلك غالبية المقاعد في المجلس، ذلك القرار واعتبرته غير قانوني وغير ملزم ويسود انقسام فلسطيني بين فتح وحماس منذ عام ٢٠٠٧، لم تفلح في إنهائه اتفاقيات عديدة، أحدثها اتفاق وقعته الحركتان في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧، لكنه لم يُطبق بشكل كامل؛ بسبب نشوب خلافات حول قضايا، عديدة منها: تمكين الحكومة في غزة، وملف موظفي غزة الذين عينتهم حماس أثناء حكمها للقطاع.

«حماس» تعتقل ٥ أشخاص اقتحموا محطة تلفزيونية داعمة لـ «عباس»

الحياة . ٢٠١٩/١/٦

اعتقلت حركة حماس خمسة أشخاص، للاشتباه في اقتحامهم محطة تلفزيونية داعمة للرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وأكدت «حماس» أن الخمسة المعتقلين موظفون سابقون في السلطة الفلسطينية «وتم وقف مرتباتهم في الآونة الأخيرة»، فيما لم يصدر رد فعل من السلطة الفلسطينية.

وقالت وزارة الداخلية التي تسيطر عليها حماس في غزة إن «وزارة الداخلية والأمن الوطني لن تسمح لأحد بالعبث بحالة الاستقرار الأمني في قطاع غزة».

وكان أشخاص اقتحموا مكتب المحطة بغزة وحطموا كاميرات ومعدات تحرير وبث، فيما أنحى مسؤولو المحطة على الفور باللوم على «حماس» في هذا الهجوم.

في القاهرة، استقبل الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أمس، نظيره الفلسطيني محمود عباس في القاهرة. وأوضح المتحدث باسم الرئاسة المصرية بسام راضي، أن السيسي أكد خلال اللقاء «قوة العلاقات التاريخية التي تربط بين مصر وفلسطين»، حيث أشار إلى أن «القضية الفلسطينية ستظل لها الأولوية في سياسة مصر الخارجية، ومؤكد استمرار مصر في بذل جهودها من أجل استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وفق مرجعيات الشرعية الدولية».

وشدد السيسي خلال اللقاء على «مواصلة مصر لجهودها الحثيثة مع الأطراف الفلسطينية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، والعمل على التغلب على جميع الصعوبات التي تواجه تلك الجهود بما يحقق وحدة الصف ومصالح الشعب الفلسطيني».

وأضاف المتحدث الرسمي، أن الرئيس الفلسطيني أعرب من جانبه عن خالص تقديره لجهود مصر ومواقفها التاريخية والثابتة في دعم القضية الفلسطينية، مشيداً في ذلك الإطار بالمساعي المصرية في إطار جهود تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

عباس: القادم خطير ولن أنتهي خائناً والأبواب مغلقة مع أمريكا... بحث مع السيسي ملف المصالحة الفلسطينية

الشرق الأوسط . ٢٠١٩/١/٦

هيمن ملف المصالحة الفلسطينية على لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ونظيره الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، خلال مباحثات أجريت، أمس، في قصر الاتحادية بالقاهرة. وتناول اللقاء، الذي حضره عدد من مسؤولي البلدين، آخر المستجدات على صعيد القضية الفلسطينية، في ظل التحديات التي تواجهها، والدور العربي في دعم الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية كافة. وأكد السيسي في اللقاء «قوة العلاقات التاريخية التي تربط» بين مصر والفلسطينيين، مشيراً إلى أن «القضية الفلسطينية ستظل لها الأولوية في سياسة مصر الخارجية». وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير بسام راضي، إن السيسي أكد استمرار القاهرة في «بذل جهودها من أجل استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وفق مرجعيات الشرعية الدولية»، كما شدد على «مواصلة مصر لجهودها الحثيثة مع الأطراف الفلسطينية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، والعمل على التغلب على جميع الصعوبات التي تواجه تلك الجهود بما يُحقق وحدة الصف ومصالح الشعب الفلسطيني الشقيق».

وأضاف راضي أن الرئيس الفلسطيني أعرب عن «خالص تقديره لجهود مصر ومواقفها التاريخية والثابتة في دعم القضية الفلسطينية»، مشيراً إلى «ما يعكسه ذلك من عمق وخصوصية العلاقات بين الشعبين الشقيقين»، ومشيداً في ذلك الإطار بالمساعي المصرية المُقدرة في إطار جهود تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

وحضر الاجتماع من الجانب الفلسطيني قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية محمود الهباش، بالإضافة إلى سفير دولة فلسطين لدى مصر دياب اللوح، ومن الجانب المصري وزير الخارجية سامح شكري، ورئيس جهاز الاستخبارات عباس كامل، والناطق باسم الرئاسة بسام راضي.

وقال اللوح، في بيان أمس، إن الرئيس عباس أشاد بالجهود التي تبذلها مصر، وشدد على أهمية الاستمرار في التنسيق والتواصل الدائم بين البلدين.

وكان «أبو مازن» قد استبق اجتماعه بالسياسي، بلقاء مع وفد من كبار الإعلاميين والمتقنين المصريين في مقر إقامته بالقاهرة، مساء أول من أمس، وأطلعهم على آخر التطورات السياسية الجارية في المنطقة، خصوصاً «ما قامت به الإدارة الأميركية من انحياز لإسرائيل باعترافها بالقدس عاصمة لها ونقل سفارة بلادها إليها، واتخاذها إجراءات عقابية».

وقال «أبو مازن»، في بيان وزعته سفارة فلسطين بالقاهرة، إن كل هذه الإجراءات «لن تزيل أو تقوض حقنا في القدس، ولن تجعلنا نتنازل عن ثوابتنا الوطنية وحقوقنا المشروعة».

وأكد أن «الفلسطينيين لن يوافقوا على ما أطلق عليه (صفقة القرن) التي انتهت بالفعل، وهي مخالفة للشرعية الدولية، ولن تغير حقيقة أن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية».

وأضاف: «سنواصل مسيرتنا وتحقيق إنجازاتنا الواحدة تلو الآخر، وخلال أيام سأذهب إلى نيويورك لتسلم رئاسة مجموعة (٧٧ + الصين) من مصر، وهي مجموعة من ١٣٤ دولة، وهو الأمر الذي سيعزز مكانة دولة فلسطين على الساحة الدولية».

وأضاف أن «الأبواب مغلقة تماماً مع الولايات المتحدة الأميركية، إلا إذا تراجعت عن الإجراءات العقابية التي تم اتخاذها ضدها، وبالتالي ممنوع على أي فلسطيني أياً كانت صفته أن يلتقي معهم»، منوهاً إلى أن فلسطين «دولة تحت الاحتلال لديها ٨٣ بروتوكولاً أمنياً مع ٨٣ دولة وعلى رأسها الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا».

وتحدث «أبو مازن» عن أنه يتم إدخال مبالغ كبيرة لحركة «حماس» التي تحكم قطاع غزة، عن طريق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، موضحاً: «نحن أمام ٣ موضوعات غير محتملة وهي الوضع الأميركي، والإسرائيلي، والإخوان المسلمين». واستكمل: «القادم خطير ولن أنهي حياتي خائناً، ولا يوجد لديّ سلاح أحارب به، ولكن أستطيع أن أقول لا، ولديّ شعب يقول لا».

وفي ما يتعلق بملف المصالحة، قال: «كما تعلمون هناك قرار بتكليف مصر من الجامعة العربية عام ٢٠٠٧ بالعمل على إنهاء الانقلاب الذي نفذته حركة حماس على المؤسسات الشرعية في قطاع غزة، وإنهاء هذه الصفحة وإعادة الوحدة الوطنية»، مشيراً إلى «جلسات واتفاقيات عديدة معهم (حماس) وبرعاية دول عربية على مدار الفترة السابقة».

ونوه إلى أن المحكمة الدستورية الفلسطينية قررت أخيراً حل المجلس التشريعي «الذي لا يعمل أي شيء منذ ١٢ عاماً ويتلقى رواتب كبيرة»، مضيفاً أن المحكمة الدستورية قررت أيضاً إجراء انتخابات خلال ٦ أشهر. وانتهى «أبو مازن» متوعداً: «إذا لم تجر انتخابات في القدس فلن أقبل بأي انتخابات».

رشيدة طليب تزيل إسرائيل من خريطة مكتبها وتستبدلها بخريطة فلسطين

عربي ٢٠١٩/١/٦ . ٢١

أزالت النائبة الأمريكية من أصول فلسطينية، رشيدة طليب، خريطة إسرائيل من مكتبها في الكونغرس بالعاصمة واشنطن، واستبدلت بها خريطة فلسطين.

وبحسب ما نقلته مراسلة موقع "بزفيد" الإخباري الأمريكي على حسابها بموقع "تويتر"، فإنها لاحظت خلال جولة لها في مكتب طليب الجديد، "تغييراً طفيفاً" على الخريطة المعلقة بمكتبها، لافتة إلى أن "شخصاً ما ربما لم تكن طليب، وضع ورقة لاصقة بالقرب من موقع إسرائيل على الخريطة، وكتب على الورقة كلمة فلسطين مصحوبة بسهم يشير إلى موضع إسرائيل".

يشار إلى أن طليب أدت القسم على اليمين الدستورية في الكونغرس الأمريكي الخميس الماضي، وارتدت الزي التقليدي الفلسطيني، وسط احتفاء من أنصارها.

ووفت طليب بوعدها الذي كشفت عنه الشهر الماضي، إذ قالت إنها ستتردي الثوب الفلسطيني، وذلك بعد شكرها أهالي بلدها الأصلي؛ لوقوفهم إلى جانبها في الانتخابات.

صحيفة: الجامعة العربية تسمح بإعادة العلاقات مع سوريا

سبوتنيك الروسية . ٢٠١٩/١/٥

كشفت صحيفة "الأهرام العربي"، اليوم السبت، ٥ يناير/كانون الثاني، موقف الدول العربية، من إعادة العلاقات بين الجامعة العربية وسوريا.

ونقلت الصحيفة، عن مصادر، قولها، إن "الكثير من الدول العربية، بما فيها دول خليجية، تتجه للتوافق على إعادة العلاقات بين الجامعة العربية وسوريا".

وقالت المصادر، إن "مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين يوم ٦ يناير/كانون الثاني الجاري، سيسمح بإعادة فتح الدول العربية لسفاراتها في العاصمة السورية دمشق وإعادة فتح السفارات السورية في العواصم العربية بعد أن جمدت الجامعة العربية عضوية سوريا في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١١.

وأوضحت المصادر، أن "هناك مجموعتين داخل الجامعة العربية، المجموعة الأولى تدعو لإعادة سوريا إلى مقعدها الشاغر منذ ٧ سنوات خلال اجتماع المندوبين الدائمين يوم ٦ يناير/كانون الثاني الجاري، بما يمهّد

حضور الرئيس السوري بشار الأسد للقمة العربية الاقتصادية في لبنان هذا الشهر، ومن ثم القمة العربية الدورية في مارس/أذار المقبل".

وأضافت أن "المجموعة الأخرى تريد أن يسمح اجتماع المندوبين الدائمين بإعادة عمل السفارات العربية والسفراء العرب لدمشق، وعودة السفراء السوريين إلى الدول العربية، وتأجيل قرار عودة سوريا لمقعدها بالجامعة العربية إلى القمة المقبلة، وأن يكون هذا القرار بيد الزعماء العرب في مارس/أذار المقبل".

وقالت المصادر، "إنه لم يستقر الجميع على موقف موحد حتى الآن، لكن المؤكد وفق جميع المصادر أن عودة سوريا لمقعدها في الجامعة العربية مسألة وقت".

وأعلنت الإمارات الأسبوع الماضي، فتح سفارتها في دمشق، فيما أعلنت مملكة البحرين، استمرار عمل سفارتها لدى الجمهورية العربية السورية، لافتة إلى أن السفارة السورية في العاصمة المنامة تقوم بعملها المعتاد، وذلك بعد سنوات من إغلاق عدد من سفارات الدول العربية بدمشق عند بدء الأزمة السورية، فيما أعلن نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله، في تصريحات لقناة الجزيرة القطرية، يوم الاثنين الماضي، أنه "لا عودة لعمل سفارة بلاده في دمشق إلا بعد قرار من الجامعة العربية"، وذلك وفقا لصحيفة "الكويتية".

موقع استخباراتي: هذا هو السبب الحقيقي لزيارة البشير لدمشق

القدس العربي . ٢٠١٩/١/٦

كشف موقع "إنتلجينس أونلاين" الفرنسي عما قال إنها دوافع الزيارة غير المعلنة للرئيس السوداني عمر البشير لدمشق ولقائه رئيس النظام السوري بشار الأسد في ١٦ ديسمبر/ كانون الثاني الماضي، وهي المرة الأولى التي يقوم فيها زعيم من جامعة الدول العربية بذلك منذ اندلاع الثورة السورية في عام ٢٠١١.

وأكد الموقع الاستخباراتي، نقلا عن مصادر قريبة من الرئاسة السودانية أن الغرض من الزيارة، التي رتبها الروس وتنقل فيها البشير إلى دمشق عبر طائرة روسية، هو سعي الرئيس لتعزيز التعاون مع الروس، واستكشاف الكيفية التي قد يعملون بها معا في مجال التنقيب، لا سيما في قطاعي الماس واليورانيوم، الذي تلهث وراءه روسيا ودول غربية عدة.

وذكر أن بعض الدراسات إلى توفر مخزونات تجارية من معادن نفيسة مثل اليورانيوم والماس في إقليم دارفور الذي شهد حربا شرسة أودت بحياة آلاف الأشخاص وفق منظمات دولية وأصبح بسببها الرئيس السوداني مطلوبا لدى المحكمة الجنائية الدولية، لكن الوضع الأمني أصبح مشجعا بالإقليم على البدء بمثل هذا النشاط.

وشدد الموقع أنه في الوقت الذي يسعى فيه الدبلوماسيون الروس إلى كسر عزلة الأسد من خلال ترتيب زيارات قادة عرب إلى دمشق قد تشمل الرئيس اللبناني ميشال عون ونظيره المصري عبد الفتاح السيسي، فإن زيارة الرئيس السوداني لا علاقة لها بإعادة تأهيل رئيس النظام السوري، على عكس ما تناقلته وسائل الإعلام حينها بشأن أسباب الزيارة.

وأشار "إنتلجنس أونلاين" إنه في ظل الإفلاس المال الذي تعانيه حكومة البشير، فإن الأخير يسعى إلى تعزيز الشراكة مع روسيا.

وتوجد في السودان العديد من الشركات الروسية التي تعمل في مجال التنقيب عن المعادن بمناطق سودانية مختلفة، خاصة الذهب الذي أصبح مصدر دعم اقتصادي للبلاد بعد انفصال جنوب السودان مما تسبب في فقدان السودان لمعظم إنتاجه النفطي الذي يقترب من ٥٠٠ ألف برميل يوميا لصالح الدولة الجديدة. وكانت الحكومة السودانية، الأربعاء، تلقيها دعما من ست دول، بينها روسيا لتجاوز الأزمة التي تعيشها البلاد، وسط احتجاجات شعبية تتدد بالأوضاع الاقتصادية وتطالب برحيل الرئيس عمر البشير. وبحسب وزير الدولة في وزارة الخارجية أسامة فيصل فإن الدول التي قدمت مساعدات للسودان مؤخرا هي: "قطر، والكويت، ومصر، وتركيا، والصين، وروسيا".

وأفادت صحيفة "السوداني" الثلاثاء نقلا عن مصدر سوداني بتلقي الحكومة السودانية دعماً كبيراً من دول عربية ودول كبرى.

ونقلت الصحيفة عن المصدر، إن الدعم عبارة عن وقود وقمح، يكفي البلاد لعدة أشهر، سيتم الإعلان عنه قريباً.

وتشهد عدة مدن وولايات سودانية منذ التاسع عشر من الشهر الماضي احتجاجات على تردي الأوضاع الاقتصادية.

ووقعت احتجاجات مشابهة في السودان في أواخر عام ٢٠١٦ بعدما خفضت الحكومة دعم الوقود.

قيادي بسوريا الديمقراطية: لا مفر من الاتفاق مع الأسد

وكالات أنباء . ٢٠١٩/١/٦

شدّد القيادي الكردي البارز في قوات سوريا الديمقراطية ريدور خليل، على أن "لا مفر من التوصل إلى حل" مع دمشق إزاء مستقبل الإدارة الذاتية الكردية، مشدداً على أن هذا الاتفاق يجب أن يشمل بقاء المقاتلين الأكراد في مناطقهم مع إمكانية انضوائهم في صفوف الجيش السوري.

وقال خليل لمراسل "فرانس برس" في مدينة عامودا (شمال شرق سوريا): "لا مفر من توصل الإدارة الذاتية إلى حل مع الحكومة السورية، لأن مناطقها هي جزء من سوريا".

وبعد عقود من التهميش، تمكن الأكراد خلال سنوات النزاع السوري من بناء إدارتهم الذاتية والسيطرة على نحو ثلث مساحة البلاد. وحصلوا خلال الحرب على دعم عسكري كبير من الولايات المتحدة، لكن قرار واشنطن المفاجئ سحب جنودها من سوريا دفعهم لإعادة حساباتهم.

وقد وجهوا قبل أسبوعين دعوة إلى السلطات السورية لنشر قواتها في مدينة منبج (محافظة حلب، شمال سوريا) التي كانت تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية لحمايتهم من تهديدات أنقرة التي أعلنت نيتها تنفيذ عملية

عسكرية ضد الأكراد تشمل منبج. وعلى الأثر، انتشر المئات من جنود الجيش السوري في منطقة منبج على خطوط التماس الفاصلة بين قوات سوريا الديمقراطية من جهة والفصائل السورية الموالية لأنقرة من جهة ثانية، ثم أعلنت دمشق انسحاب المئات من المقاتلين الأكراد من المنطقة.

وأشار خليل إلى "مفاوضات مستمرة مع الحكومة للتوصل إلى صيغة نهائية لإدارة شؤون مدينة منبج"، مضيفاً "في حال التوصل إلى حل واقعي يحفظ حقوق أهلها، فبإمكاننا تعميم تجربة منبج على بقية المناطق شرق الفرات"، في إشارة إلى مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في محافظة دير الزور في شرق سوريا. ويخوض الأكراد منذ الصيف مفاوضات مع دمشق التي تؤكد نيتها استعادة السيطرة على كل أراضيها، بما فيها المناطق الكردية.

وتحدث خليل عن "بؤادر إيجابية" في هذه المفاوضات، موضحاً أن "دخول جيش النظام إلى الحدود الشمالية مع تركيا ليس مستبعداً، لأننا ننتمي إلى الجغرافيا السورية، لكن الأمور ما زالت بحاجة إلى ترتيبات معينة تتعلق بكيفية الحكم في هذه المناطق".

وتابع: "لدينا نقاط خلاف مع الحكومة المركزية تحتاج إلى مفاوضات بدعم دولي لتسهيل التوصل إلى حلول مشتركة"، مرجحاً بإمكانية أن تلعب روسيا دور "الدولة الضامنة" كونها "دولة عظمى ومؤثرة في القرار السياسي في سوريا".

وقال إن الأكراد يرفضون انسحاب مقاتليهم من مناطقهم. وأوضح: "ربما تتغير مهام هذه القوات، لكننا لن ننسحب من أرضنا، ويجب أن يكون لها موقع دستوري، سواء أن تكون جزءاً من الجيش الوطني السوري أو إيجاد صيغة أخرى تتناسب مع موقعها وحجمها وتأثيرها".

ويصر الأكراد كذلك، وفق خليل، على ضرورة وضع "دستور جديد يضمن المحافظة على حقوق جميع المواطنين، وأن تكون للقوميات والإثنيات حقوق دستورية مضمونة وفي مقدمها حقوق الشعب الكردي". لكنه أشار إلى "قواسم مشتركة" مع دمشق، أبرزها "وحدة سوريا وسيادتها على كافة حدودها"، إضافة إلى كون "الثروات (الطبيعية) ملك الشعب السوري"، والاتفاق "على مكافحة فكر الإسلام السياسي".

البشير لمطالبه بالتحني عن السلطة: من يريد الحكم عليه أن يجهز نفسه لانتخابات ٢٠٢٠

الأناضول . ٢٠١٩/١/٥

دعا الرئيس السوداني عمر البشير، السبت، من يطالبونه بالتحني عن السلطة، إلى الاستعداد لخوض انتخابات ٢٠٢٠ المقبلة للوصول إلى الحكم.

وأضاف البشير في مقابلة مع تلفزيون "المستقلة" (خاصة مقرها لندن) "نحن لدينا تفويض شعبي وأتينا إلى الحكم عبر انتخابات أشرفت عليها مفوضية معترف بها من كل القوى السياسية".

وأشار إلى أن "الدستور الموجود حالياً متفق عليه من قبل جميع القوى السياسية". وشدد البشير على أنه "يؤدي عهده مع الشعب للعمل على توفير سبل العيش الكريم والأمن ونخدم البلاد". واستطرد "في ظل الاضطراب الدولي والإقليمي والاستهداف (دون تحديد) نحن نسعى لتأمين العيش للشعب السوداني وتوفير الأمن".

ووصف خطوة أحزاب جبهة التغيير الوطنية التي تعتزم تقديم مذكرة تطالبه بتكوين مجلس سيادة إنتقالي لتسيير شؤون البلاد بأنها "جاءت من قيادات حزبية تم إعفاءها من الوزارات".

والثلاثاء الماضي أعلنت "الجبهة الوطنية للتغيير" (٢٣ حزبا من ضمنها حركة الإصلاح الآن) المشاركة في الحوار الوطني، عزمها تقديم مذكرة إلى الرئيس عمر البشير، تطالبه فيها بتشكيل "مجلس سيادة انتقالي، لتسيير شؤون البلاد" وتشكيل حكومة انتقالية.

ومضى بالقول "هذا بيان (في إشارة للمذكرة) من أناس غير مفوضين من الشعب". وفي رده على من يتهمون به "الدكتاتورية"، قال "لو كنت دكتاتورا ومتكبيرا على الشعب لما حظيت بتلك الحفاوة والاستقبالات الشعبية الحافلة التي لقيتها في ولاية الجزيرة (قبل أسبوعين) وغيرها من المناطق". وتابع "الشعب السوداني لا يعرف النفاق (..) أنا لا قول إن كل الشعب يقف معي، هنالك أقلية ليست كذلك". وحول الدعوات للخروج في تظاهرات تطالب بتتحيه، قال الرئيس السوداني إن "الشباب لم يتجاوبوا مع تلك الدعوات لأنها غير مقنعة بالنسبة لهم".

وحول التقارير الإعلامية والاتهامات "بعدم خضوع شخصيات مقربة من الحكومة لمحاكمات الفساد"، قال البشير إن "الحكومة تعمل على محاربة الفساد دون وضع اعتبار للشخصية التي تدور حولها التهم". واستدرك قائلاً "وجهت تهمة لأحد الوزراء (دون تسمية) وأنا كنت أعرف أنه بريء ولم أ تدخل لتبرئته إنما تركت ذلك الأمر للمحكمة التي أقرت بذلك".

وأضاف "في وقت سابق وجهت تهم فساد لرجل الأعمال السوداني فضل محمد خير، وهو صديق شخصي لي، وأيضاً لم أ تدخل لحمايته أو توفير الدعم له".

ومنذ ١٩ ديسمبر/ كانون الأول الماضي، تشهد البلاد احتجاجات منددة بتدهور الأوضاع المعيشية عمت عدة مدن بينها الخرطوم، وشهد بعضها أعمال عنف.

ووفق الحكومة فإن عدد قتلى الاحتجاجات بلغ ١٩ قتيلاً، فيما أصيب ٢١٩ مدنيا و ١٨٧ من القوات النظامية. ومنذ اندلاع التظاهرات، نظم تجمع المهنيين السودانيين (مستقل يضم مهنيين ونقابيين) موكبين لتسليم القصر الرئاسي مذكرة تطالب الرئيس عمر البشير بالتتحي، تحولاً إلى تظاهرات وسط الخرطوم وقرب القصر الرئاسي، فيما دعا إلى موكب آخر غداً الأحد.

القناة العاشرة: السيسي فشل في إقناع عباس باستئناف المصالحة مع حماس

وكالة سما . ٢٠١٩/١/٦

ذكرت القناة العاشرة العبرية، صباح اليوم الأحد، أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فشل في أقناع رئيس السلطة، محمود عباس بالتوصل الى مصالحة مع حركة حماس بغزة.

وقالت القناة العبرية، إن اللقاء الذي جمع أبو مازن والسيسي بالقاهرة بالأمس، من أجل المصالحة بين فتح وحماس، كان لقاء فاشلاً، ولم يحقق أي نتائج.

ونقلت القناة العبرية، عن مصادر فلسطينية قولها: "إن فشل جهود المصالحة بين حماس وفتح سيؤدي الى صدام بين الحركتين، وتوجيه العنف تجاه إسرائيل".

وبحسب القناة العبرية، يؤيد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، التوصل الى مصالحة داخلية، والى وقف إطلاق نار بين إسرائيل وحركة حماس بغزة، بينما يرفض عباس أي جهود للتقدم في الشأن الغزوي.

وزعمت القناة العبرية، الى أن أبو مازن يريد تركيع حماس، واستلام السلطة بغزة بدون أي شروط، ورفض المقترح الأخير للمصالحة، الذي عرضه عليه الرئيس المصري بالأمس.

وأشارت القناة العاشرة، الى أن عباس بدأ بفرض عقوبات جديدة على غزة، من خلال قطع رواتب موظفي السلطة بقطاع غزة.

صحيفة: مندلبليت سينشر قراره بشأن ملفات نتنياهو الشهر المقبل

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/١/٦

قال مصدر في مكتب المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفحاي مندلبليت، إنه من المتوقع أن يعلن الأخير عن قراره حول ما إذا كان سيوجه لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، المشتبه بارتكاب مخالفات فساد خطيرة، خلال شهر شباط/فبراير المقبل، وقبل الانتخابات العامة المقررة في التاسع من نيسان/أبريل المقبل، حسبما ذكرت صحيفة "هآرتس" اليوم، الأحد.

وقد يعلن مندلبليت عن قراره الشهر المقبل، بعد أن حصل على دعم من كبار الموظفين في وزارة القضاء، ومن مستشارين قضائيين سابقين، الذين شددوا على أن من واجب مندلبليت بالإعلان عن قراره بخصوص "ملفات نتنياهو" قبل الانتخابات.

وقال مندلبليت، خلال مؤتمر قانوني في حيفا، يوم الخميس الماضي، إنه "ليس سرا أننا نحاول العمل بأسرع ما يمكن. ونحن (في الادعاء العام) نجتمع ونحاول اتخاذ قرارات، ولن تكون على حساب المهنية بأي حال".

وأضاف أنه "لا يوجد أي مانع" بأن يتولى نتنياهو منصب رئيس الحكومة بعد اتخاذ قرار بتوجيه لائحة اتهام ضده.

وهاجم نتتياهو أقوال مندلبليت، وقال بيان صادر عنه إنه "تُستَمَّ رائحة ليست جيدة. ومعدل الفترة لاتخاذ قرار في النيابة العامة بشأن ملفات شخصيات عامة ومنذ انتهاء تحقيقات الشرطة هي ١٨ شهراً. واستغرق هذا الأمر أقل من ١٨ يوماً في الملف ٤٠٠٠، أو كما سَرَّب مصدر في النيابة للإعلام قائلاً 'ملف بأسبوع'. ولم يحدث جريان سريع كهذا في تاريخ القضاء الإسرائيلي، وثمة شك إذا حدث أمر كهذا في تاريخ الدول الديمقراطية. وواضح للجميع أن انعدام البراءة ليس موجوداً لدى رئيس الحكومة نتتياهو، وإنما لدى من سَرَّب مجدداً الهجوم المنفلت الذي لا أساس له ضد رئيس الحكومة نتتياهو".

وقالت الصحيفة إن قرابة ٢٠ مسؤولاً في مكتب مندلبليت والنيابة العامة يشاركون في المداولات من أجل اتخاذ قرار بشأن ملفات نتتياهو، وأنه انتهت المداولات بشأن الملف ١٠٠٠، وهو ملف المنافع الشخصية، وسيتم البدء هذا الأسبوع في التداول حول الملف ٢٠٠٠، محادثات نتتياهو وناسر "يديعوت أحرونوت" أرنون موزيس، وبعد ذلك سيجري التداول بشأن الملف ٤٠٠٠، قضية بيز - واللا.

وبحسب الصحيفة، فإن مندلبليت يميل إلى تبني موقف النيابة العامة في الملف ١٠٠٠، وتوصيتها بتقديم لائحة اتهام ضد نتتياهو تنسب له ارتكاب مخالفتي الاحتيال وخيانة الأمانة. وأوصت النيابة العامة بتقديم لائحة اتهام ضد نتتياهو تتضمن تهمة تلقي الرشوة.

وأظهر استطلاع نشر أمس، أن ٦٤% من الجمهور الإسرائيلي يؤيد إعلان مندلبليت عن قراره بخصوص ملفات نتتياهو قبل الانتخابات العامة.

الانتخابات الإسرائيلية: الانقسامات والانفجار الكبير (٢)

العربي الجديد . ٢٠١٩/١/٦

تُظهر الاستطلاعات الإسرائيلية التي تنشر تباعاً، حالة بلبلية في مواقف الإسرائيليين وفي قدرتهم على تحديد وجهتهم الانتخابية، على الرغم من عمليتي الانقسام الأخيرتين، قبل أيام، اللتين كان يُفترض بهما أن تحدثا انفجاراً كبيراً يقود إلى تغيير الخريطة الإسرائيلية وتوزيع المقاعد الحزبية في الكنيست الجديد في الانتخابات المقرر إجراؤها في التاسع من إبريل/نيسان المقبل.

فقد شهد السبت الأخير من ديسمبر/كانون الأول الماضي، الانقسام الأول، بإعلان نفتالي بينت وأيليت شاكيد قرارهما الانشقاق عن حزب "البيت اليهودي"، حزب التيار الصهيوني الديني، (حامل لواء الاستيطان في كل مكان في "أرض إسرائيل" من دون أي اهتمام لتقسيمات "اتفاق أوسلو" لمناطق الضفة الغربية المحتلة، بين مناطق أ، وب، وج، والدعوة لضم فعلي وفرض السيادة الإسرائيلية على أراضي المنطقة سي، التي تمتد على نحو ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية المحتلة). وقرر بينت وشاكيد تشكيل حزب يمين علماني-ديني، تحت اسم "اليمين الجديد"، يخاطب ويستقطب جمهور اليمين الإسرائيلي من خارج الصهيونية الدينية، على اعتبار أن هذا يحقق معادلة "الكسور أكبر من العدد الصحيح"، ويضمن زيادة مقاعد في الكنيست لأحزاب

اليمين المشاركة في ائتلاف تنتيا هو المقبل، وعملياً سرقة هذه الأصوات من حزب "بيش عتيد" بقيادة يئير لبيد، والحزب الجديد "مناعة إسرائيل" الذي أسسه الجنرال بني غانتس.

لكن هذه الخطوة سرعان ما بدا، على الأقل وفقاً للمزاج الإسرائيلي الحالي، أنها لا تحقق الهدف المرجو منها. فمع أن شاكيد وبينت حصلاً مسبقاً على مباركة زعيمى التيار الدينى الصهيونى، الحاخام حاييم دروكمان (من رموز التيار الاستيطاني الدينى وقادة حزب هتسيا التاريخى) والحاخام اليعازر ميلاميد، إلا أن الصدمة الأولى فى "البيت اليهودى" دفعت الأخيرين إلى التكتُّر للحزب الجديد، ودعوة جمهور الصهيونية الدينية إلى نبذ الحزب الجديد.

هذه الدعوة، مقرونةً بالحرب التى شنها حزب "البيت اليهودى"، تبدو حتى الآن غير مجدية، إذ تشير الاستطلاعات الأخيرة، وآخرها استطلاع لـ"معاريف"، إلى أن حزب "اليمين الجديد" يحصل على ٨ مقاعد، و"البيت اليهودى" على ٤، بما يحقق جزئياً قاعدة الكسور أكبر من العدد الصحيح. لكن هذه النتائج لا تزال غير ثابتة، بل تهدد وفق السيناريوهات المتشائمة التى يروج لها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو نفسه، بإضعاف وخفض العدد الكلى لنواب الكنيست من كتل اليمين، وتزيد من تشظى هذه الأحزاب، وبالتالي المخاطرة بعدم تخطي أحزاب راسخة فى اليمين نسبة الحسم التى تبدأ من أربعة مقاعد للحزب الذى يتجاوزها، وبالتالي فإن الأحزاب التى تحصل حالياً على هذا العدد من المقاعد قد تكون معرضة لخطر السقوط فى حال كانت نسبة التصويت فى الانتخابات المقبلة، خصوصاً عند اليسار والعرب، أعلى من نسبتها فى انتخابات العام ٢٠١٥ التى بلغت ٧٢,٣٤ فى المائة. وكانت نسبة التصويت عند العرب واليسار بالمجمل أقل من نسبتها عند مصوّتى اليمين، خصوصاً بفعل كلام نتنياهو العنصرى يوم الانتخابات فى ١٥ مارس/آذار ٢٠١٥ بأن حكم اليمين فى خطر، والعرب يتدفقون على صناديق الاقتراع.

الحدث الثانى فى سياق معادلة الكسور والأعداد، يتصل بقرار زعيم حزب "العمل"، أفي غباي، فك تحالف حزبه مع حزب "الحركة" بقيادة تسيبي ليفنى، أملاً بأن يخلصه ذلك من وجوب تحصين مواقع لأنصارها على حساب أعضاء "العمل"، إضافة إلى محاولة استعادة مجد "العمل" واستعادة شرائح ابتعدت عن الحزب واتجهت إما لحزب "ميريتس" اليسارى، أو انتقلت لحزب يئير لبيد. وجاءت خطوة غباي فى ظل انهيار حزبه وفق الاستطلاعات، وبالتالي محاولة إعادة شيء من البريق له، علّه يرتفع فى الاستطلاعات ويحسن من أوراق المساومة أو المفاوضات لتحالف أوسع مع حزب بني غانتس، الذى يحصد حالياً فى الاستطلاعات بين ١٣ و١٦ مقعداً.

لكن الاستطلاعات المتتالية تكرر حالة عدم اليقين والتخبُّط فى الشارع الإسرائيلى، بشكل يعزز القول بنشظى الهويات الفرعية داخل الهوية السياسية الأوسع، كما هو الحال فى تشظى أحزاب اليمين إلى ٨ أحزاب حالياً: "الليكود"، "كولانو"، "يسرائيل بيتينو"، "شاس"، "يهדות هتורה"، "البيت اليهودى"، "اليمين الجديد"، "غيشر" (الحزب الجديد لأورلي ليفى أبو كسيس)، إلى جانب حزبين على الأقل لم يجتازا نسبة الحسم فى الانتخابات الأخيرة

وهما: حزب إيلي يشاي، وحزب "عوتسماه يهوديت". وهذه القائمة لا تشمل حزب "ييش عتيد" بقيادة يئير لبيد الذي يصنف نفسه على أنه حزب وسط، والحزب الجديد لغانتس، الذي لم تتضح هويته السياسية بعد. وفي اليسار لم يبق عملياً إلا أربعة أحزاب قائمة، بعد قرار انفصال "العمل" عن حزب "الحركة" بقيادة ليفني، وهي: "العمل"، "الحركة"، "ميريتس"، و"القائمة المشتركة"، التي هي في واقع الحال تحالف انتخابي لثلاثة أحزاب عربية هي "التجمع الوطني الديمقراطي"، "الحركة الإسلامية الجنوبية" (أسسها الشيخ الراحل عبدالله نمر درويش)، و"الحركة العربية للتغيير" بقيادة أحمد طيبي، مع "الجبهة الديمقراطية" المكوّنة أصلاً من تحالف أبرم أواسط السبعينيات بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي وحركات اجتماعية وسياسية مختلفة. حالة الانقسامات هذه تستدعي إلقاء نظرة على الشخصين الأبرز في حركتي الانقسام في اليمين واليسار، نفتالي بينت المنشق عن "البيت اليهودي"، وتسيبي ليفني التي فسخ حزب "العمل" تحالفه مع حركتها.

نفتالي بينت

يُعتبر نفتالي بينت من أبرز رجال السياسة المؤثرين في إسرائيل في الحكومتين الأخيرتين، وقد جاء إلى الشأن العام في إسرائيل من عالم "الهائتك" (التكنولوجيا المتطورة)، بعد أن أسس شركة ساير وعمل في قطاع "أمن المعلومات"، إثر خدمة عسكرية في سرية الأركان، وكان قائداً في وحدة الكوماندوس "ماجلان". ظهر بينت أول مرة في المشهد الإسرائيلي عام ٢٠٠٥، عندما تمكّن ألييت شاكيد، التي عملت في ذلك الوقت مديرة ديوان زعيم المعارضة آنذاك بنيامين نتنياهو، من تجنيده ليكون رئيساً للطايف الانتخابي في الانتخابات التمهيدية لزعامة "الليكود" في أغسطس/آب ٢٠٠٧. لم يمض بينت ولا شاكيد كثيراً في ديوان نتنياهو، واستقالا عام ٢٠٠٨، بفعل خلاف مع زوجة نتنياهو، سارة.

ومع أن شاكيد علمانية وغير متديّنة، إلا أنها انضمت وبينت إلى حزب "البيت اليهودي"، بعد أن كانا قد أسسا في العام ٢٠١٢ حزباً جديداً للربط بين العلمانيين والمتديّنين باسم "الإسرائيليّين". وتنافس نفتالي بينت على زعامة الحزب التقليديّة ممثلة بزبولون أورليف. أصر بينت على إدراج شاكيد في قائمة مرشحي الحزب مع أنها ليست من أتباع التيار الصهيوني الديني، وحقق الحزب تحت قيادتهما في الانتخابات العامة عام ٢٠١٣، إنجازاً غير مسبوق للتيار الديني الصهيوني، بحصول حزب "البيت اليهودي" على ١٢ مقعداً. لكن حكومة نتنياهو الثالثة لم تصمد كثيراً، وقام نتنياهو بحلها والذهاب إلى انتخابات مبكرة في العام ٢٠١٥، خرج فيها "البيت اليهودي" بقيادة بينت هذه المرة بثمانية مقاعد فقط، متهماً نتنياهو بأنه "سرق أصوات المستوطنين".

خلال عدوان "الجرف الصامد" على غزة عام ٢٠١٤، استغل بينت علاقاته بإخانات الجيش، واستقى منهم معلومات عما يدور في الجبهة، ليُخرج وزير الأمن وقادة الجيش بمعلوماته الدقيقة، خصوصاً تحذيره من حجم الخطر الحقيقي لأنفاق حركة "حماس"، مطالباً بضربها بقوة وإسقاط سلطة "حماس"، فيما كرست شاكيد نشاطها لتغيير هيئة القضاة في المحاكم وتعيين قضاة من اليمين الإسرائيلي وفرض تصوّر اليمين المحافظ على جهاز القضاء.

أسس بينت مطالبه بتغيير الخط الاستراتيجي في مواجهة "حماس"، وأخيراً في مواجهة إيران، على خدمته العسكرية في سرية الأركان. لكن الصحف الإسرائيلية كشفت قبل نحو عامين، أن قصف مخيم للاجئين في قانا اللبنانية خلال العدوان الإسرائيلي "عناقيد الغضب" في ١٨ إبريل/نيسان من العام ١٩٩٦ هدف إلى تمكين فرقة بينت العسكرية، من الخروج من كمين وقعت فيه وخاضت اشتباكات عنيفة خلاله مع عناصر من المقاومة اللبنانية. سقط في مجزرة قانا اللبنانية أكثر من ١٠٠ مدني احتموا في مقر للأمم المتحدة.

لم يُخف بينت طيلة العامين الأخيرين، حلمه بالوصول إلى كرسي رئاسة الحكومة، وافتعل أزمة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بعد استقالة وزير الأمن أفغدور ليرمان في ١٤ منه، مطالباً بحقيبة الأمن. لكنه سرعان ما تراجع عن تهديده بالانسحاب من الحكومة تحت ضغط حاخامات التيار الصهيوني الديني، ويرى مراقبون أن هذه الضغوط دفعته هو وشاكيد إلى الخروج بمغامرة تشكيل حزب جديد، "اليمين الجديد".

تسيبي ليفني

ولدت لأسرة من قادة الحركة الصهيونية التقيحية بقيادة زئيف جابوتينسكي، وكان والدها إيتان ليفني قائداً في التنظيم الإرهابي الصهيوني "الإيتسيل"، ثم بعد النكبة عضواً في الكنيست عن حزب "الليكود". انضمت تسيبي ليفني المولودة عام ١٩٥٨، إلى "الموساد" بعد خدمتها العسكرية ودراستها الجامعية، وكانت مسؤولة عن شقة سرية لـ"الموساد" في باريس.

انضمت للحياة السياسية في إسرائيل عام ١٩٩٩، وانتُخبت عضواً في الكنيست عن قائمة "الليكود" لأول مرة، وكانت أدرجت في الموقع ١٨ على القائمة في حين حصل "الليكود" آنذاك على ١٩ مقعداً فقط. بعد فوز أريئيل شارون على إيهود براك في الانتخابات الأخيرة لرئاسة الحكومة عام ٢٠٠١، تولت عدة حقائب وزارية، وكانت وسيطة بين شارون ومنتياهو أثناء تمرير قرار الانسحاب من غزة.

بعد انشقاق شارون وتأسيس حزب "كديما"، انشقت ليفني عن "الليكود"، وانضمت لـ"كديما"، وعملت بتوافق تام مع شارون، ثم لاحقاً مع إيهود أولمرت الذي عينها نائبة وقائمة بأعمال رئيس الحكومة. تمكنت عام ٢٠٠٨ من الفوز برئاسة حزب "كديما" ثم تغلبت في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩ على زعيم "الليكود" بنيامين نتنياهو، عندما فاز حزبها بـ٢٨ مقعداً مقابل ٢٧ مقعداً لـ"الليكود"، إلا أنها فشلت في تشكيل ائتلاف حكومي، مما مكن خصمها نتنياهو من تشكيل حكومته الثانية. في العام ٢٠٠٩ صدر في بريطانيا أمر ومذكرة توقيف ضدها لمسؤوليتها عن جرائم الحرب في العدوان على غزة.

عادت ليفني لتتشق عن حزبها، "كديما"، في العام ٢٠١٢ بعد أن تغلب عليها شاول موفاز، وتشكل حزبها الجديد "هنتوعاه"، وخاضت الانتخابات النيابية العامة، لتتضم بعدها مع حزبها إلى حكومة نتنياهو الثالثة في العام ٢٠١٣، إلى أن قام الأخير بفصلها من منصب وزيرة القضاء في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، فأعلنت بعد ذلك عن تحالف جديد مع حزب "العمل" بقيادة يتسحاق هرتسوغ، وأطلق على الكتلة المشتركة اسم "المعسكر الصهيوني". فازت كتلة "المعسكر الصهيوني" بـ٢٤ مقعداً في الانتخابات الأخيرة، لكن مسيرة ليفني السياسية

باتت مهددة بعد قرار "العمل" فك الشراكة مع حركتها، وفي ظل التباين في قوتها الانتخابية بحسب الاستطلاعات بين عدم اجتياز نسبة الحسم وبين حصولها على ٥ مقاعد.

استعدادا لصفقة القرن - إسرائيل تحدد ممتلكات اليهود في الدول العربية

وكالة معا . ٢٠١٩/١/٦

للمرة الأولى، تقدم إسرائيل تقديراً رسمياً لقيمة الممتلكات اليهودية المفقودة في الدول العربية. وفي تقرير بثه التلفزيون الاسرائيلي قدر المبلغ بأكثر من ٥٠ مليار دولار في تونس وليبيا، وسيتم تقديم إجمالي التقديرات في الدول العربية بمبلغ ٢٥٠ مليار دولار عما قريب.

وقد تم إعداد هذا التقدير كجزء من الاستعدادات لخطة السلام الأمريكية (صفقة القرن) وعزم إسرائيل على المطالبة بتعويضات عن الممتلكات اليهودية المتبقية في الدول العربية.

في السنة والنصف الماضية، تم إجراء عمليات سرية لقيمة الممتلكات اليهودية المفقودة في المغرب والعراق وسوريا ومصر وإيران واليمن. وتشير التقديرات إلى أن المبلغ الإجمالي للممتلكات اليهودية في جميع البلدان العربية سيكون أكثر من ٢٥٠ مليار دولار.

في وقت مبكر من عام ٢٠١٠، أقر الكنيست قانوناً يتطلب تضمين جميع مفاوضات السلام "قصة التعويض عن فقدان الممتلكات اليهودية في الدول العربية وإيران، ولكن فقط في العام الماضي بدأ الفحص، على خلفية نية ترأب تقديم خطة سلام. تقول القناة الاسرائيلية الثانية.

وقال التقرير إن الأموال لن تعاد إلى اليهود من أصول عربية إنما ستوضع في صندوق دولي خاص لصالح إسرائيل.

وإسرائيلياً، يدور مشروع حصر "ممتلكات اليهود العرب" وزيرة المساواة الاجتماعية، غيلا غملاثل، بالتعاون مع مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

وترجّح مراجع تاريخية أن اليهود الذين "هاجروا" من الدول العربية إلى إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٠، شكّلوا، في حينه، ٤٢% من مجموع سكانها، وأن موجات الهجرة تلك شكّلت لإسرائيل المادة البشرية الخام اللازمة لإحلالها محل الفلسطينيين، الذين جرى تهجيرهم من قراهم ومدنهم، بعد أن نصبت ينابيع الهجرة الأوروبية.

وشكّلت الهجرة من الدول العربية في تلك الفترة ٤٧% من مجموع الهجرة اليهودية، وساهمت في مضاعفة عدد سكان إسرائيل اليهود، بعد

هيئة تحكيم إيرانية تقر مشروع قانون مثير للجدل لمكافحة غسل الأموال

فرانس برس . ٢٠١٩/١/٦

صادقت هيئة تحكيم إيرانية أمس على مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال يعد غاية في الأهمية للمحافظة على العلاقات التجارية والمصرفية الدولية، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا». وقال عضو «مجمع تشخيص مصلحة النظام» غلام رضا مصباحي لوكالة «ارنا» إنه «تمت المصادقة على مشروع إصلاح قانون مكافحة غسل الأموال بتغييرات معينة وسيرسل إلى رئيس مجلس الشورى ليتم إيصاله إلى الحكومة».

ويتولى مجمع تشخيص مصلحة النظام مهمة فض النزاعات بين مجلس الشورى (البرلمان)، الذي أقر مشروع القانون العام الماضي، ومجلس صيانة الدستور الخاضع لهيمنة التيار المحافظ والذي يدرس جميع القوانين، وكان رفض مشروع القانون هذا.

وأشار المحافظون إلى أن الصيغة المعدلة من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ستمنح القوى الغربية تأثيراً على الاقتصاد الإيراني وكيفية تمويل طهران لحلفاء في المنطقة على غرار «حزب الله» اللبناني.

لكن حكومة الرئيس حسن روحاني تقول إن على القوانين أن تفي بالمتطلبات التي حددتها «مجموعة العمل المالي» الدولية والتي تراقب جهود الدول في التعامل مع الجرائم المالية.

ولا تشمل لائحة مجموعة العمل المالي السوداء إلا إيران وكوريا الشمالية، على رغم أن المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً لها علقت مؤقتاً الاجراءات ضد طهران منذ حزيران (يونيو) ٢٠١٧ في وقت تعمل الجمهورية الإسلامية على إدخال إصلاحات في هذا المجال. وستجتمع المجموعة مجدداً في شباط (فبراير) المقبل لمناقشة التقدم الذي حققته إيران.

وتأمل الحكومة الإيرانية في إنقاذ العلاقات المصرفية والتجارية بعدما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي التاريخي المبرم في ٢٠١٥ بين القوى الكبرى وإيران وأعادت فرض العقوبات بشكل أحادي على طهران. وحاولت باقي الأطراف الموقعة على الاتفاق النووي، بريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين وروسيا، إنقاذ الاتفاق والمحافظة على التجارة مع إيران لكنها حضت الجمهورية الإسلامية على الإيفاء بمتطلبات مجموعة العمل المالي.

ومشروع قانون مكافحة غسل الأموال هو أحد أربعة تشريعات طرحتها الحكومة لهذا الغرض. ولا يزال بانتظار التوقيع عليه من قبل روحاني ليتحول إلى قانون.

وتم في آب (أغسطس) إقرار قانون سابق يتعلق بآليات مراقبة ومنع تمويل الإرهاب.

وصادق البرلمان على مشروعين آخرين يسمحان لإيران بالانضمام إلى معاهدات أممية تتعلق بتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، لكن إقرارهما تأخر من قبل السلطات العليا بما فيها مجلس صيانة الدستور.

ويضم مجمع تشخيص مصلحة النظام ٣٨ عضواً عيّنهم جميعاً المرشد علي خامنئي.

حديث الصفقة مجدداً

حسين حجازي . الأيام . ٢٠١٩/١/٦

يحدث في الدراما الكلاسيكية كما في الواقع، أن الأبطال والشخصيات الرئيسية المشاركة في الأحداث يبدون كمن يحثون الخطى بالسير نحو مصائرهم أو الذرى المأساوية، كما لو أنهم مدفوعون بقوة خفية وغامضة ولكن لا يمكن مقاومتها، كما لو أنها من أفعال القدر. ومن المفارقة أن ما يبدو التسلسل المنطقي للمواقف والأحداث هو الذي يفرض بالضرورة إلى هذه الحتمية، فإن هذا التطور يترافق مع ما تظهره هذه الشخصيات المأساوية غالباً من انعدام التردد أو حتى مجرد الشك في صحة وسلامة أو صواب خياراتهم التي اتخذوها، وظهروا مثل هذه الإرادة أو الثقة في المضي بكل العزم على تحقيقها.

هل نشهد مثل هذا الإسقاط التراجيدي على واقع الأحداث الآخذة نحو هذا التطور في حالنا؟ أو بعبارة قد تكون صريحة وصادمة اليوم، هل أصبحنا نسير بهذه القوة الغامضة كما لو أننا ندفع من وراء ظهورنا، ولكن دون تردد نحو القبول أو التسليم بتحقيق ما يسمى صفقة القرن؟ كما لو أن هذه الحقيقة هي النتيجة الحتمية لتسلسل منطق الدراما التمثيلية التي تجري أمامنا.

ولا يغير من هذا الواقع أن كلا الممثلين الرئيسيين في هذه الدراما كلاهما معاً لا يشكان ولو للحظة واحدة بأنهما يحاربان هذه الصفقة، ولا احد من الجمهور يشك بأن الرئيس أبو مازن هو أول واكبر من قال لا لهذه الصفقة، ولم يكتف بذلك بل قطع أي علاقات بالإدارة الأميركية وكاد يفعل ما كان يفعله باباوات روما في القرون الوسطى، بفرض «الحرم الكنسي» على أي وساطة يقوم بها الرئيس الأميركي. فكيف يشك احد في أن الرجل يسعى بعد كل ذلك إلى إنجاح أو تسهيل فرص هذه الصفقة المأساة على الأرض؟

بالمقابل فإنهم في أوساط «حماس» يكادون يسخرون من اتهامهم بالعمل على التواطؤ الضمني مع تنفيذ صفقة القرن، إذا كان محور هذه الصفقة هي الفصل بين غزة والضفة واعتبار غزة هي الدولة، بينما يعتبرون أنفسهم والفصائل في غزة أنهم الممثلون الفعليون للمقاومة الفلسطينية. وهم يسألون كيف أنهم المقاومة وينظمون كل يوم جمعة هذه المسيرات الشعبية الحاشدة على الحدود الغزية تحت شعار حق العودة وكسر الحصار، أن يكونوا طرفاً شريكاً في هذه الشبهة الوطنية؟

والواقع انه يمكن تصديقهم، سواء ممثلو السلطة و«حماس» فكلا الطرفين صادقان في إعلان رفضهما لهذه الصفقة. ولكن السؤال أيضاً هو عن مغزى هذه التسريبات الإعلامية الأخيرة عما لا يفاجئنا في الواقع من ملامح أو مضمون هذه الصفقة أو الحل النهائي للقضية الفلسطينية؟ بعد أن قرر ترامب ومساعدوه تأجيل الإعلان الرسمي للخطة بانتظار نهاية الانتخابات الإسرائيلية كما طلب نتنياهو؟

والجواب واضح أن انسداد أفق المصالحة وإنهاء الانقسام سوف لن يفرضي إلى أي نتيجة سوى الإقرار بهذا الحل أي إقامة الدولة في غزة، وذلك بغض النظر عن المواقف الفلسطينية العلنية من هذا التحول. إذا كان السؤال

المنطقي الثاني الذي يدفع إليه تطور الأحداث، ما هو البديل الواقعي عن الفشل في إعادة تركيب أو توحيد النظام الفلسطيني الواحدي أو المشترك بين رام الله وغزة ؟

والجواب نظامان برأسين بما في ذلك نظام سياسي شبه مستقل على أرض جغرافية في غزة بمطار وميناء، أي بكل مقومات الدولة. ونظام آخر هو عبارة عن سيادة على أجزاء من الضفة والسكان أي كحكم ذاتي غير مستقل.

لكن جزءاً أو جانباً من الإشكالية التي يطرحها هذا التصور والتي لا حل لها أو جواب عليها، أنه بينما هذا الاحتمال القائم أو المخطط يبدو على قدر واضح من رفض اللاعبين الرئيسيين له، إلا أن الوجه الآخر من المسألة هو تلك المقولة التي تقول إن الطريق إلى جهنم كانت دوماً أيضاً معبدة بالنوايا الطيبة أو الحسنة، أي أن الأعمال أو الأفعال هي ما يهم.

أما الجانب الآخر من هذه المعضلة، فهو هذا التناقض المحير والذي لا حل له إلا تدخل القائد أو إنهاء الانقسام، وهذا التعارض مفاده التالي: إذ بينما يعتبر مطلب كسر الحصار عن غزة وتحسين الظروف الإنسانية للناس هناك، وعلى رأس تغيير هذه الظروف في غزة جذرياً إنشاء المطار والميناء، فإن تحقيق ذلك من شأنه اكتمال توفر عناصر الدولة المستقلة في غزة مادياً عبر حرية التجارة والتنقل والحركة والموارد الاقتصادية. فكيف يمكن الموافقة على ذلك ورفض هذه المطالب مع ذلك؟

وإنني لأذكر هنا أن الدكتور نبيل شعت أمد الله في عمره الذي عمل منذ إنشاء السلطة وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي، كان قد قال لي في العام الأول من إنشاء السلطة ما يمكن اعتباره الرؤية الاستراتيجية لتبادل الأدوار بين غزة والضفة الغربية، أن غزة هي التي تشكل في هذا التصور أو المخطط الاستراتيجي الثقل الاقتصادي للدولة الفلسطينية العتيدة. فيما الضفة تلعب دور ووزن النقل الثقافي والسياسي التي تضم الديني المقدس، أي ما يمكن اعتباره «مكة والفاتيكان» معاً، أي المسجد الأقصى وكنيسة القيامة.

فهل يمكن القول الآن إن الانقسام الراهن يفصم عرى هذه التكاملية أو التبادلية بين شطري الوطن؟ أو كأننا انتظرنا العدو، فإذا نحن نكتشف أن العدو هو نحن أنفسنا. ولكن أيضاً هل كل ما يقال وآخر ذلك التسريبات الصحافية حول خطة الرئيس ترامب هو أمر اليوم الذي سوف يتحقق؟

والجواب قد لا يكون في أمر اليوم أو غداً. لكنه إذا لم يتم إنهاء هذا الانقسام بمعجزة فإنه للأسف سوف يكون هذا هو الاتجاه، وهذه المعجزة قد لا ينتظر أو يتوقع حدوثها فلسطينياً وإنما في المحيط الخارجي. ونقصد هنا في غضون الأشهر الثلاثة القادمة على صعيد الانتخابات الإسرائيلية وتحديد معرفة مصير نتنياهو، والتغيرات المحتملة في الخريطة السياسية الإسرائيلية. علماً أن التطبيع العربي وصفقة القرن كلاهما ورقتا بنيامين نتنياهو ورهانه لحل الصراع مع الفلسطينيين.

أما المتغير الثاني الذي يجب انتظار التحقق منه فهو مصير دونالد ترامب نفسه وقدرته على حرية اتخاذ قراراته في إدارة السياسة الخارجية، مع تسلم النواب الديمقراطييين ممارسة دورهم كأغلبية في مجلس النواب؟ وهم يمثلون السلطة الثالثة في الولايات المتحدة بعد الرئيس ونائبه. وهو ما يطرح أسئلة حول مصير خطة ترامب لحل

القضية الفلسطينية على أساس الملامح التي جرى الحديث عنها إعلامياً، إذا كانت ملامح وقواعد اللعبة الأميركية داخلياً سوف تتغير.

وإذا كانوا في الإقليم بدؤوا مبكراً الاستعداد للتكيف مع هذا الخلط الجديد للأوراق في دولة المركز أي الولايات المتحدة. وبهذا المعنى فإننا قد نسير نحو هذه العقدة التراجيدية، ولكن الأزمة ما زالت مفتوحة ولم تغلق حلقتها بعد، طالما أن المسألة الفلسطينية نفسها هي أكبر من ممثليها. وهذا كان في الأزمان الماضية ومازال واقعاً اليوم.

تجمع فصائل اليسار الفلسطيني..الهدف والتوقيت.؟

د.هاني العقاد . وكالة معا . ٢٠١٩/١/٦

شهدنا الاسبوع الماضي ولادة تجمع يساري ديمقراطي فلسطيني لخمس فصائل من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية هي الجبهة الشعبية والديموقراطية والمبادرة الوطنية وحزب الشعب والاتحاد الديموقراطي فدا... وهي اصغر الفصائل الوطنية واقلها وزنا بالمنظمة لتكون جبهة عمل وطني يساري يريد النهوض من الودعانية والفصائلية ويشكيل قوة لها كلمة في معترك السياسة الوطنية وتأثير فاعل في المشهد السياسي الفلسطيني. يأتي هذا التجمع والقضية الفلسطينية تمر في احلك الاوقات واكثرها ظلمة على المستوى الداخلي وعلى مستوى الصراع مع دولة احتلال، فالانقسام الفلسطيني عبث بكل مقومات الدولة وبعثر الجهد الوطني واذاب المصلحة العليا للوطن في مصلحة الفصيل وقياداته التي لا تعترف بالآخر ولا ترغب بالمشاركة السياسية على اساس تحقيق المشروع الوطني واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف بل وتقود نفسها مشروع مجهول لا اساس له في الثوابت بل وقد يهدد الثوابت الوطنية ويأتي في وقت تشتد فيه الهجمة الاسرائيلية على الكل الفلسطيني وخاصة في القدس والضفة الغربية بتسريع وتيرة الاستيطان وتقطيع الضفة وضم ناعم لكافة الكتل الاستيطانية الكبيرة وفرض السيادة الاسرائيلية...

ويأتي في ظل عزز فلسطيني رسمي لمواجهة هذه السياسة التي باتت في مرحلتها الاخير نحو استهداف مشروع حل الدولتين لصالح مشروع صهيوني كبير باستطاعته ان يدمر اي محاولة وطنية للتحرر واقامة الدولة المتواصلة جغرافيا وذات السيادة والحدود المعترف بها... ويأتي هذا التجمع في ظل شبه انهيار في جبهة الدفاع العربي عن قضايانا الفلسطينية والذهاب نحو التطبيع مع دولة الاحتلال ورسم علاقات محرمة دون ان ينتهي الصراع ودون ان تقادم الدولة الفلسطينية فقط لتحقيق الرضا الامريكي عن تلك الدول ولتذهب المبادرة العربية الى سلال نفايات الحكام الذين ارتموا في الحضيض الامريكي الصهيوني.

جاء هذا التجمع متأخراً لكنه جاء اخيراً واتمنى ان يكون الهدف من ورائه لهدف اسمى من الهدف الخاص لكل فصيل اي لتحقيق هدف وطني سامي لدعم لتلك الاصوات التي تتادي بضرورة وقف المذبحة الوطنية وقف الانهيار والانزلاق نحو اجندات تبني على اساس بقاء الانقسام واستمراره وبعث حياة فيه بأي شكل كان واحباط كل محاولة لتجاوز مربع المصالح الحزبية الخاصة باتجاه حماية المشروع الوطني والثوابت من العبث الفلسطيني المدعوم اقليميا في المحصلة الاولى وان يكون هذا المحور اول الخطوات باتجاه فرض حالة فلسطينية مشتركة لاقصاء اي تدخل اقليمي او دولي في الصراع لصالح المحتل الاسرائيلي وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية بالطريقة التي تريدها واشنطن وحلفائها في المنطقة.

ليس عيبا ان يعمل هذا التجمع على تقوية نفسه ليشكل جبهة معارضة وفيه للمشروع الوطني وليس جبهة معارضة هدفها تقويض منظمة التحرير ودعم البدائل او القوى الموازية... ولا مانع ان يكون احد اهداف هذا التجمع تجهز قائمة موحدة استعدادا لخوض الانتخابات العامة لان هذا من شأنه ان يحقق تنوع وتنافس وطني

فيما بين الكتل الانتخابية يعود بالنفع لصالح المواطن الفلسطيني ويصوب عمل البرلمان بعيدا عن اجندات حزبية خاصة توظف وجودها في المجلس لصالح الحزب ونفوذه في كافة مؤسسات الدولة... وليس عيبا ان يعمل التجمع ضمن سياسة تعبوية وطنية خالصة بهدف استقطاب الطاقات الوطنية والشبابية لصالح الهدف الكبير لهذا التجمع وهو تحقيق وزن نسبي في منظمة التحرير يساهم في تطوير مؤسساتها ويخلق استراتيجية عمل وطني يواجه تحديات المرحلة المرحلة واهمها اسقاط شفقة القرن وهذا من شأنه ان يعطي زخم وطني ودولي للمنظمة كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني... وقد يدفع هذا التجمع اليساري الى تجمعات اخرى تكون وسط تستقطب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الاخرى وبالتالي نشهد كتل وتجمعات وطنية خالصة في المنظمة والبرلمان وبالتالي تسقط حكومة الحزب الواحد والفصيل الاوحد.

اتمنى ان يكون هدف التجمع الديمقراطي الفلسطيني من احزاب وحركات اليسار انموذحا وطنيا يتخذى به وبالتالي يعمل لاهداف استراتيجية بعيدة المدى وليس مجرد اهداف انتخابية لزيادة عدد مقاعد اليسار في كل من هيئات منظمة التحرير والبرلمان الوطني وبالتالي سيطر التجمع عبئا على منظمة التحرير والبرلمان... وقد يفقد تأثيره الوطني باتجاه دعم المشروع التحرري والدولة. لا اعتقد ان يكتب لهذا التجمع النجاح اذا ما عمل على تحقيق اهداف خاصة بالتجمع ليس ابعد من معارضة تواجهه اي برامج وطنية وتحررية ولا ينجح اذا ما تخلى عن تحقيق اهداف استراتيجية تصوب مسيرة التحرر وتقوي الاتجاه الوطنية الذي يناضل من اجل المشروع الوطني.... اما اذا دخل هذا التجمع في دائرة التنازع على السلطة وحاول اصطناع مواجهة مع احد من الفصيلين الكبيرين حماس او فتح فان هذا التجمع سرعان ما يتفكك ويبقى مجرد اسم سياسي على ورق. حتى الان كل ما صدر عن التجمع يبشر بالخير لكن انبه ان يهتم التجمع بقياداته باعتماد اسلوب الحوار والاقناع والتنافس الوطني وتجسيد المعارضة الوفية والعمل المشترك والمسؤول لاجل حل المشكلات والابتعاد عن التجريح والتشهير والتخوين والتكفير الوطني على اعتبار ان من ينتمي لهذا التجمع وطنيا غيورا شريفا ومادونه لا.

ولابد من التحذير بالا يكون وراء هذا التجمع اي طرف اخر غير فلسطيني او حتى فلسطيني لبرنامج يخدم اجندة اقليمية او غير اقليمية وان تكون الفكرة والهدف والمنهج والوسيلة من قلب المعاناة الفلسطينية لوقف حالة الضياع المستمر منذ ١٢ عاما بسبب ممانعة طرف ما اعادة الارادة الوطنية للجماهير والانصياع للديموقراطية والاحتكام للشعب من جديد.

الأسرى الفلسطينيون .. دقت ساعة المعركة

علي جرادات . ٢٠١٩/١/٦

سطر الأسرى الفلسطينيون تجربة بطولة ومعاونة فيها ما يتأخم الاستثنائي والملحمي، وربما الأسطوري. فيها، اتصالاً بموضوعنا، ما تعرضوا له، وانتفضوا عليه من غطرسة في بدايات الاشتباك الشامل المفتوح بين إرادة سجان يملك كل عوامل القوة الفيزيائية، وإرادة سجين حرة لا يملك سوى استنفار عوامل قوته المعنوية والأخلاقية، وتأجيج طاقته الكامنة، وتأطير، وتحشيد، وتعبئة، وتنظيم جهوده، وصولاً إلى تحويلها، بالمعنيين الوطني والحزبي، إلى قوة جماعية كفاحية منظمة، هي ما بات يُعرف بـ«الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة» التي تشكلت بتدرج وتراكم، في معمعان معارك قاسية، مريرة، متصلة بين مُدججين وعُزل. الحركة التي قررت حكومة الاحتلال القائمة الانقضاض عليها، وعلى الإنجازات النضالية التي انتزعتها. ففي مؤتمر صحفي عقده يوم الأربعاء الماضي، أعلن وزير الأمن الداخلي في هذه الحكومة، جلعاد أردان، عن تبني حكومته لاستنتاجات اللجنة العامة التي شكلتها لرسم سياسة جديدة «أكثر تشدداً» في التعامل مع الأسرى الفلسطينيين.

ولخص المذكور جوهر هذه «السياسة الجديدة» بالقول: «نحن نفهم أن نشاط «إسرائيل» داخل السجون يجب أن يكون أيضاً عاملاً في خلق الردع، والكفاح ضد الإرهاب يجب أن يستمر داخل السجون أيضاً. قررنا إلغاء منصب ممثل الأسرى داخل السجون، واختيار ممثل عنهم يتم تغييره من فترة لأخرى، وإلغاء توزيع الأسرى في غرف وأقسام السجون حسب الانتماء الحزبي، ومنع إدخال الأموال، (الكانتينا)، من السلطة الفلسطينية للأسرى، ومنع طهي الطعام داخل غرف السجن، وتقييد استخدام الحمام لتوفير المياه. وتم وقف زيارات الأهل للأسرى قطاع غزة، ومنع زيارات أعضاء «الكنيست» للأسرى، ووقف مشاهدة البرامج الجذابة عبر محطات التلفزة لوضع نهاية لمرح الأسرى الذين يبيثون صوراً تؤثر في معنويات «الإسرائيليين»، وتُظهر أنهم لا يُعاقبون بشكل كاف».

هذا يعني أن هؤلاء الأسرى أمام هجمة فاشية مسعورة تستهدف إنجازاتهم التي انتزعوها بالنضال على مدار عقود من الزمن. ويعني، أيضاً، أنهم أمام هجمة سياسية غير منفصلة عن الهجوم الشامل الجاري على الشعب الفلسطيني، قضية، وجوداً، وحقوقاً، ونضالاً، ورواية. ويعني، أيضاً، أنهم أمام هجمة مبيتة، سبق لوسائل إعلام الاحتلال أن نشرت عناوينها وأهدافها التي أعلنها، بصورة رسمية، «أردان» هذا، الذي أظهر أن لا حدود لعنصريته وفاشيته، وأن حقه على الفلسطينيين، عموماً، وعلى الأسرى بالذات، يفوق كل تصور. كيف لا؟ وهو الذي واجهه، (باسم حكومته)، إضرابهم المفتوح عن الطعام، عام ٢٠١٧، بالقول: «لن يحصلوا على شيء، وإذا شأوا الموت فليموتوا جميعاً». ويعني، أيضاً، أيضاً، أن الأسرى الفلسطينيين، (وهنا الأهم)، باتوا، بالفعل، أمام هجمة شاملة غير مسبوقة تستهدف إعادتهم ومكتسباتهم النضالية عقوداً إلى الوراء، أي إعادة

التعامل معهم وفق السياسة التي اتبعتها حكومات الاحتلال، وفشلت في فرضها، في سنوات نهاية ستينات وبداية سبعينات القرن الماضي. وهنا يجدر التذكير بقواعد تلك السياسة، وهي:

أولاً أمنياً: قاعدة أن من حق السجان ممارسة أشد إجراءات القمع، والبطش، والتنكيل، والإخضاع، وأن على الأسرى الفلسطينيين ألا يحتجوا حتى عندما يُركلوا ويُطعموا، وتُسلخ جلودهم بالكراييج، ويُعتدى عليهم بالهراوات، وأعقاب البنادق، بسبب، ومن دون سبب .

ثانياً تنظيمياً: التعامل معهم، (الأسرى)، وفق قاعدة أنهم أفراد لا جماعة، وأنه لا اعتراف من «إدارة مصلحة السجون العامة»، كذراع لحكومات الاحتلال، بتنظيمهم، بشقيه الوطني المتمثل في «لجان التمثيل الاعتقالي العامة والفرعية»، والحزبي المتمثل في الهيئات القيادية المنتخبة لإدارة شؤون أعضاء كل فصيل على حدة.

ثالثاً معيشياً: قاعدة أنه لا حقوق لهم، (الأسرى)، بل حاجات تُلبى، إنما مشروطة بـ«حسن السلوك».

رابعاً ثقافياً واجتماعياً: التعامل معهم، (الأسرى) وفق قاعدة لا ورقة، ولا قلم، ولا مذياع، ولا تلفاز، ولا غناء، ولا مرح وسهر، ولا رفعا للصوت داخل زنازين وغرف وأقسام السجن، ولا زيارة للأهل، وعندما سُمح بها تم تحديدها بنصف ساعة، وحرمان البعض منها، ولا زيارة للمحامين، وعندما سُمح بها تم تكييفها بإجراءات معقدة. أما زيارة ممثلي الصليب الأحمر فمتباعدة، (كل شهرين). أما التمشي (الفورة)، في ساحة النزهة، فلنصف ساعة يومياً، يسير الأسرى خلالها فرادى، صامتين، مطأطيء الرؤوس، معقودي الأيدي إلى الخلف.

تلك هي، في الجوهر، القواعد القديمة المتغطرة التي كسرهما أسرى حرية فلسطين، ويحاول الاحتلال اليوم إعادة فرضها، ما يعني أن «الحركة الوطنية الأسيرة» مقبلة، لا محالة، على خوض معركة قاسية وشاملة، وأن على الفصائل الفلسطينية، أن تتوحد وتُعد وتستعد لإسناد فرعها في السجون عبر إطلاق تحرك جماهيري متصل، يشارك فيه الفلسطينيون في الوطن والشتات، وتنظيم حملة إعلامية وطنية لاستقطاب الدعم العربي والعالمي لمصلحة هؤلاء الأسرى الذين كسروا غطرسة قواعد الاحتلال تجاههم، سابقاً، وسيكسرون محاولته إعادة فرضها.

"إسرائيل" في غضب وخيبة أمل

رندة حيدر . العربي الجديد . ٢٠١٩/١/٥

على الرغم من تصريحات الرسميين الإسرائيليين بأن قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، سحب قواته من سورية، جاء بمعرفةٍ منهم، وبعد التنسيق معهم، فإن التحليلات والتعليقات الإسرائيلية منذ صدور القرار تُظهر العكس، وتكشف الحيرة وخيبة الأمل والغضب المكبوت حيال الخطوة المفاجئة التي بعكس مواقف سابقة لترمب، يعتبرونها مدروسةً وبعيدة المدى، وتعبّر عن تغيير حقيقي في الاستراتيجية الأميركية، وفقدان الاهتمام الأميركي بمنطقة الشرق الأوسط.

وليس المهم داخل "إسرائيل" ما يقال عن تخلي الأميركيين عن حلفائهم وتصوير الانسحاب الأميركي خيانة لهؤلاء، فـ"إسرائيل" لا تزال الحليفة التي تحظى بدعم عسكري ومالي وسياسي واسع للغاية من إدارة ترمب، شأن كل الإدارات الأميركية السابقة، وهي لا تخاف من تغيير ذلك في المستقبل المنظور، لكن مشكلة "إسرائيل" الفعلية تكمن في انعكاسات هذه الخطوة على أمرين أساسيين: حربها ضد الوجود العسكري الإيراني في سورية؛ وحرية عملها العسكري في الأجواء السورية واللبنانية، بعد القيود التي فرضها الروس على سلاح الجو الإسرائيلي في أعقاب إسقاط طائرة الاستخبارات الروسية بصاروخ سوري.

ثمة قناعة عميقة لدى الإسرائيليين بأن سحب ترمب قواته من سورية من دون الحصول على مقابل حقيقي من الروس جعله يخسر ورقة مقايضة مهمة في مفاوضاته مع الروس، بالنسبة لمستقبل سورية السياسي. وهم كانوا ينتظرون من ترمب أن يشترط سحب القوات الأميركية، كما كانت روسيا تطالب بشدة، بانسحاب القوات الإيرانية من هناك. وفي رأي أكثر من محلل إسرائيلي، كان من المحتمل أن تستجيب روسيا لهذا المطلب، لأنه سيعزز هيمنتها الإقليمية في المنطقة، ويساعدها على تحقيق استقرار نظام الأسد. وعدم قيام ترمب بذلك في نظرهم تضيق لفرصة حقيقية للضغط على الروس، وإخراج إيران من سورية.

تدرك "إسرائيل"، مثل سائر دول المنطقة، أن خروج القوات الأميركية من سورية يجعل الملف السوري برمته في يد روسيا، ويزيد من قدرة الأخيرة على فرض مواقفها، وربما تشديد القيود المفروضة على أي تحرك جوي إسرائيلي في الأجواء السورية، وليس مستبعداً أن تشمل هذه القيود الأجواء اللبنانية أيضاً. ويشكل هذا مشكلة حقيقية لـ"إسرائيل" في المرحلة الحالية التي تعتبر نفسها في ظل تهديد مباشر من القوات العسكرية الإيرانية الموجودة في سورية والمليشيات الشيعية الموالية لها هناك، ومن جانب حزب الله في لبنان. كما لا بد أن ينعكس هذا التطور على العقيدة العسكرية التي عكفت "إسرائيل" على تطبيقها في السنوات الأخيرة، والمعروفة باسم "معركة بين الحروب". وثمة شكوك في أن "إسرائيل" ستبقى قادرةً على تطبيق هذه النظرية بحرية من دون إثارة غضب روسيا بعد انسحاب القوات الأميركية.

صحيح ما قاله ترمب من أن "إسرائيل" ليست في حاجةٍ إلى وجود قوات أميركية في سورية، وهي تواجه ما تعدّه أخطاراً تُحدّق بها، لكن خطوة ترمب أكدت لـ"إسرائيل" عدم رغبته في الدخول في أي مواجهة عسكرية مباشرة مع

الإيرانيين في سورية. صحيح أيضاً أن الولايات المتحدة تتولى مواجهة إيران على الصعيد الاقتصادي، بفرض العقوبات الاقتصادية عليها، لكن تعظيم ترمب تأثير هذه العقوبات، وذهابه إلى حد القول إنها دفعت إيران إلى تغيير سياستها، هو ما يقلق الإسرائيليين الذين لم يلمسوا أي تغيير في السياسة الإيرانية، سواء في استمرار سعيها إلى إقامة ممر بري ينطلق من إيران، ويمر بالعراق وسورية ويصل إلى لبنان، والذي من المحتمل جداً أن يسرع خروج الأميركيين، وتراجع القوات الكردية في بعض المناطق في تحقيقه؛ أو من خلال مواصلتها دعم تنظيماتٍ معادية لها، مثل حزب الله، والسعي إلى إيجاد موقع عسكري متقدم لها في هضبة الجولان السورية في مواجهة "إسرائيل".

تتعلم "إسرائيل" من حسابها الخاص ثمن التعامل مع رئيس أميركي، هو رجل أعمال بنى ثروته من تجارة العقارات والصفقات التجارية، ولا يفقه شيئاً في التاريخ السياسي، وليس لديه إيديولوجيا فكرية أو رؤية معينة، بل فقط أجندة اقتصادية. وفي ظل تحكم المصالح المالية والاقتصادية فقط في سياسات هذا الرئيس، لا يستبعد الإسرائيليون مجيء يوم يرى فيه ترمب فائدة اقتصادية من التعامل مجدداً مع إيران، ويرفع العقوبات الاقتصادية عنها، ويترك "إسرائيل" فعلاً في مواجهة الوحش الذي خلقته بنفسها، وسمّته "الخطر النووي الإيراني".

يوسي مانشروف - إسرائيل ديفنس . ٢٠١٩/١/٢

(باحث في معهد القدس للاستراتيجية والأمن (JISS) وباحث في مركز عزري للدراسات الإيرانية في جامعة حيفا)

الافتراض السائد في إسرائيل، وعن حق، أن التهديد النووي الإيراني يشكل الخطر الاستراتيجي الأساسي. لكن في الوقت عينه يجب أن نأخذ في الحسبان خطوات أخرى لطهران، وفي طليعتها السعي لإيجاد ممر بري إلى البحر المتوسط، وهذا ما يُعتبر الركن الأساسي في السياسة الإيرانية في المنطقة. من الممكن تحقيق هذا الهدف اليوم بفضل التهديد الكبير الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية على السلامة الإقليمية وعلى استقرار النظام في إيران، وهذا ما أتاح له فرصة ذهبية لتحقيق طموحاته من أجل السيطرة على المنطقة.

المقصود عملياً إيجاد ممر بري يمتد من إيران إلى العراق، ويمر بالقائم [في العراق] والبو كمال في سورية، ويصل من هناك إلى هضبة الجولان السورية وإلى لبنان، ويتحول إلى منطقة تحت سيطرة إيران أو تحت سيطرة القوى التي تتوب عنها. هذه القوى تشمل الميليشيات الشيعية العابرة للقوميات، والمؤلفة من قوات لبنانية (حزب الله)، وأفغانية (فاطميون)، وباكستانية (زينبيون)، وعراقية (مجموعة ميليشيات تحت لواء الحشد الشعبي).

في الأساس يهدف هذا الممر إلى تحقيق هدفين استراتيجيين في المنطقة: الأول، أن تضمن إيران لنفسها الوصول المباشر والمستقل إلى حزب الله وإلى الحدود الإسرائيلية - السورية. وبحسب ما صرح به كبار المسؤولين في النظام الإيراني، تريد طهران ضمان أن تكون الحدود بين سورية وإسرائيل منطقة استعداد لعمليات هجومية ضد إسرائيل، وأن يواصل حزب الله الحصول على المساعدة العسكرية من إيران. بناء على ذلك، فإن الهدف من الممر البري هو المحافظة على وتعميق السيطرة الإيرانية في سورية وفي لبنان، أيضاً في حال سقوط نظام الأسد.

الهدف الثاني، توسيع الجبهة ضد إسرائيل على الحدود الشمالية وضم هضبة الجولان السورية إليها بالإضافة إلى لبنان. في إطار هذه الخطة، من المفترض أن تتحول الحدود السورية - الإسرائيلية إلى موقع إيراني. ومن المقرر أن يشمل الموقع قاعدة متقدمة سواء من أجل القيام بهجمات صاروخية ضد إسرائيل أو باجتياحات برية، ضمن إطار نية حزب الله احتلال أراضٍ في المنطقة الشمالية لإسرائيل. بحسب الخطة التي رسمتها إيران، ستحظى قوة التدخل بدعم فيلق القدس في الحرس الثوري، وستضم عناصر من حزب الله ومن ميليشيات عراقية مدعومة من إيران، بينها "النجباء" و "عصائب أهل الحق".

لقد أثبتت إسرائيل حتى الآن إصرارها على منع فيلق القدس وحزب الله من إقامة قاعدة صواريخ في هضبة الجولان السورية. بالإضافة إلى ذلك، وبحسب تقارير نشرتها صحف خليجية، قامت إسرائيل بهجمات جوية في تموز/يوليو ٢٠١٨ ضد منشآت تابعة للميليشيات الشيعية في العراق تُستخدم لنقل وسائل قتالية إلى سورية، وضد ميليشيات شيعية عراقية على الحدود العراقية - السورية، بالقرب من البو كمال.

الأطراف التي تمنع إيران من المضي قدماً في تحقيق الممر البري بحسب تقارير علنية هي: إسرائيل والولايات المتحدة والأكراد. لكن هذا الواقع على وشك أن يتغير بسبب سهولة النيل من الوجود الأميركي في سورية، والذي شكل عاملاً إضافياً بالنسبة إلى البيت الأبيض لاتخاذ القرار بمغادرة سورية. الولايات المتحدة ليست معنية بمواجهة عسكرية مباشرة مع طهران. خروج الأميركيين سيُضعف وضع الأكراد الذين يعرقل وجودهم في سنجار في العراق وفي المنطقة الواقعة غربها في سورية توسيع الممر.

ينضم إلى التخوف من قيام هذا الممر الأردن الذي يرى أنه يشكل تهديداً كبيراً على استقرار حكم عبد الله ملك الأردن. لكن لا يمكن أن نستبعد في سيناريو متطرف أن يسمح الملك عبد الله لإيران بالمضي قدماً بعمليات إرهابية ضد إسرائيل والسعودية من أراضيها لإرضائها ومنعها من التآمر ضده.

إحباط إقامة الممر البري هو مصلحة مشتركة بين المعسكر السني، ودول الغرب وإسرائيل في آن معاً. مع ذلك، إسرائيل هي الوحيدة صاحبة المصلحة للقيام بدور فاعل في هذه المهمة، بعد إصرار أوروبا على المحافظة على الصفة النووية مع إيران، وامتناع الولايات المتحدة والمعسكر السني من الدخول في اشتباك عسكري مباشر مع إيران.

الانسحاب الأمريكي من سوريا: الأبعاد والمسارات

طارق دياب . المعهد المصري للدراسات . ٢٠١٩/١/٥

في ١٩ ديسمبر الماضي، أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، عن سحب القوات الأمريكية من سوريا، مبرراً ذلك بهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، معتبره المبرر الوحيد للوجود هناك، كما أشارت "دانا ديليو وايت" المتحدثة باسم البنتاغون، إلى أن عملية إعادة القوات الأمريكية من سوريا قد بدأت، وفي حين لم يشر القرار لأي جدول زمني، صرح مسؤول أمريكي أن واشنطن تريد سحب القوات في فترة تتراوح بين ٦٠ يوماً و ١٠٠ يوماً، وأن وزارة الخارجية بدأت عملية لإجلاء موظفيها من سوريا خلال ٢٤ ساعة [١]. وفي ٢٤ ديسمبر الماضي، أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية، أن وزير الدفاع المستقل "جيمس ماتيس" وقع أمراً بسحب القوات الأميركية من سوريا، تنفيذاً لقرار ترامب [٢]. حديث "ترامب" عن سحب قواته من سوريا ليس بالأمر الجديد، فقد أعلن في ٢٩ مارس الماضي، أن بلاده تعتزم سحب قواتها من سوريا قريباً جداً [٣]. ويمثل الملف السوري نقطة التقاء اهتمام العديد من القوى الدولية والإقليمية، وهو ما يفسر الزخم الحاصل في ردود فعل هذه القوى على هذا القرار، والذي ستتطرق هذه الورقة لأبعاده وردود الفعل عليه وتداعياته ومساراته، مع التركيز على الحسابات التركية من عملية الانسحاب.

أولاً، ردود الفعل

تباينت ردود الفعل على قرار "دونالد ترامب" بسحب قواته من سوريا، ويمكن تناولها في ثلاث مستويات:

مستوى الداخل الأمريكي:

واجه "ترامب" موجة اعتراض كبيرة من داخل المؤسسات الأمريكية، على رأسها الكونجرس والبنتاغون. فقد صرح السناتور الجمهوري "لينزي جراهام"، بأن القرار خطأ، وأن أي انسحاب أمريكي في هذا التوقيت سيكون انتصاراً كبيراً "لداعش" وإيران وبنشار وروسيا [٤]. وفي ٢٠ ديسمبر الماضي، أعلن مجلس الشيوخ الأمريكي عن مشروع قرار يدعو الرئيس إلى التراجع عن القرار [٥]. وبعد ثلاثة أيام من اتخاذ قرار الانسحاب، ونتيجةً لتصاعد الخلافات بين "ترامب" والكونجرس، أغلقت الحكومة الفيدرالية العديد من الإدارات الفيدرالية [٦]. وفي ٢١ ديسمبر الماضي، أعلن وزير الدفاع الأمريكي "جيمس ماتيس" استقالته على خلفية قرار الانسحاب من سوريا، تبعه في الثالث والعشرين من نفس الشهر "بريت ماكغورك"، المبعوث الأمريكي للتحالف الدولي ضد "داعش"، وهو ما دفع "ترامب" لمهاجمتهما [٧].

المستوى الإقليمي:

النظام السوري: صرح "بطرس مرجانة"، رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في البرلمان، إذا كان الانسحاب صحيحاً فإنه اعتراف بأن سوريا قد انتصرت، وأن هذه التصريحات لا يعول عليها، إلا عندما تبدأ خطوات عملية على الأرض بالانسحاب [٨].

إيران، صرح وزير الخارجية "جواد ظريف"، بأن الوجود الأمريكي في سوريا غير قانوني، ومن المبكر الحكم على نية واشنطن المستقبلية [٩].

تركيا، في البداية أعرب وزير الخارجية "مولود تشاووش أوغلو" عن ترحيب بلاده بالقرار، وأكد ضرورة التنسيق بين أنقرة وواشنطن كي لا يحدث فراغ في المنطقة [١٠]. كما أعلن الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، أن بلاده من ستتولى مهمة قتال داعش في سوريا بعد انسحاب أمريكا [١١].

إسرائيل: صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" ، بأن القرار أمريكي، وسيدافعون عن أنفسهم في هذه الساحة، كما أكد المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة "داني دانون"، على أن إسرائيل تحترم القرار لكن ثل أيبب لديها مخاوفها الخاصة[١٢]. كما أشار "نتنياهو" أيضا إلى أن بلاده لا تعترم تقليص جهودها المتعلقة بمواجهة النفوذ الإيراني في سوريا بل ستكتفها، وبتأييد ودعم كاملين من الولايات المتحدة[١٣].

الأكراد: أصدرت "قوات سوريا الديمقراطية" بياناً أكدت فيه على أن القرار يخدم الجماعات الإرهابية، داعيةً إلى دعم دولي أكبر في معركة الإرهاب التي لم تنته بعد في سوريا[١٤].

المستوى الدولي:

الموقف الأوروبي، بالنسبة لفرنسا، أعلنت وزيرة فرنسا للشؤون الأوروبية "كاتالي لوازو"، أن فرنسا ستبقى ملتزمة عسكرياً في سوريا حتى بعد الانسحاب الأمريكي[١٥]. وفي ٢١ ديسمبر الماضي، اجتمع مسؤولون بالرئاسة الفرنسية مع ممثلين لـ "قوات سوريا الديمقراطية" في باريس، وأكدوا على دعم فرنسا لهم[١٦]. وفيما يتعلق ببريطانيا، قالت وزارة الخارجية في بيان لها، إن "داعش" مازال يمثل تهديداً، وأنها ستواصل العمل مع الدول الأعضاء في التحالف الدولي من أجل مواجهته[١٧]. وفي ألمانيا، صرح وزير خارجيتها "هايكو ماس"، أن هذا القرار متسرع وخطير، كما حذر من أن يتسبب الانسحاب في تقوية تنظيم "داعش"[١٨].

الموقف الروسي، فقد أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الروسية "ماريا زاخاروفا"، أن هذا القرار يفتح آفاقاً للتسوية السياسية، وأنه سيؤثر إيجاباً على تشكيل اللجنة الدستورية السورية، لكنها أشارت في النهاية أن عملية الانسحاب مبهمة وضبابية[١٩]. أيضاً صرح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، بأن هذا القرار غير واضح الملامح بعد، خاصة وأن القوات الأمريكية ادعت انسحابها من قبل من أفغانستان لكنها لازالت موجودة هناك[٢٠]. وأخيراً ألمح نائب وزير الخارجية الروسي "سيرغي ريابكوف"، إلى أنه لا يصدق أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها من سوريا[٢١].

وبقراءة لردود الفعل الداخلية والإقليمية والدولية، يمكن الإشارة لعدة نقاط:

أولاً، ردود الفعل الأمريكية الداخلية المعارضة للقرار، والتي لم تقتصر فقط على معارضي "ترامب" بل حتى حلفائه ومؤيديه، وشملت الكونجرس والبنتاغون، توجي بأن هذا القرار اتخذ "ترامب" بشكل منفرد، لحسابات معينة فقط هو من اقترح بها، وسيتم التطرق بشكل مفصل لهذه الجزئية عند الحديث عن أبعاد القرار.

ثانياً، المفارقة هنا أن الدول الأكثر تضرراً من هذا القرار، الأولى إسرائيل تفهمت الموقف الأمريكي واعتضت عليه على استحياء، الثانية السعودية والأردن لم تصرحا ولم تقم بأي رد فعل حتى الآن. أما الدول الأوروبية، والتي يأتي تأثير هذا القرار عليها سلبياً في مرتبة تالية بمسافة كبيرة بعد إسرائيل ودول الخليج، فكانت أكثر حدة ووضوحاً في الاعتراض على القرار. ولعل تفسير الموقف الأوروبي ليس خشيتها فقط من إيران، بل أيضاً من عدوها اللدود روسيا الذي يعبث في عمقها الاستراتيجي بالأخص أوكرانيا، فضلاً عن مسألة اللاجئين. ومن ثم فهي لا تريد أن تترك الساحة السورية لتكون مجالاً للنفوذ الروسي بدون مقابل، وإنما استغلال الملف السوري ومقايضته بملفات تخص الأمن القومي الأوروبي كالملف الأوكراني. وبالتالي ترى في الانسحاب الأمريكي بهذا الشكل خسارة فادحة.

ثالثاً، يبدو أن فرنسا من بين دول أوروبا الأكثر حضوراً عسكرياً وسياسياً في شرق الفرات، وهي أيضاً الأكثر حدة في رد فعلها تجاه قرار الانسحاب الأمريكي. ويمكن قراءة هذا الموقف في ضوء دوافع إضافية، تتعلق بمزاحمة روسيا وتركيا مؤخراً النفوذ الفرنسي في ساحتها التقليدية التاريخية في أفريقيا. فقد شرعت تركيا في بناء قواعد عسكرية خارجية، كان آخرها بناء أكبر قاعدة لها في الخارج في الصومال، لتضمن تركيا بذلك حضوراً في القرن الأفريقي، ومنافساً لفرنسا

المتواجدة في المنطقة من خلال أهم قواعدها في جيبوتي، التي تؤمن من خلالها حركة التجارة في مضيق باب المندب. أما روسيا فقد استطاعت مؤخراً أن تقتنص أفريقيا الوسطى من فرنسا، وتجعل منها ساحة نفوذ لها، للدرجة التي تجعل القصر الرئاسي في أفريقيا الوسطى تحت حماية جنود روس.

ثانياً، أبعاد القرار

لقد أعلن "دونالد ترامب" في حيثيات قراره بأن عملية القضاء على تنظيم "داعش" قد انتهت بنجاح، وهو السبب الوحيد لوجود القوات الأمريكية في سوريا، في مخالفة صريحة لتصريحات سابقة له ولمستشاريه، تحدثت عن أن الوجود الأمريكي في سوريا مرهون بالقضاء على تنظيم "داعش"، وإنهاء النفوذ الإيراني في سوريا. وتذهب هذه الورقة إلى أن هذا القرار على الأرجح قرار فردي، يعبر عن رغبات "ترامب" أكثر منها تعبير عن رؤية استراتيجية للمؤسسات الأمريكية، وأن العديد من مساعديه ومستشاريه لم ينسق معهم، ولم يعلموا به إلا في الأيام الأخيرة قبل الإعلان عنه. ما يرجح ذلك، فضلاً عن استقالة "ماتيس" و"ماكغورك"، اللذان حذرا من كارثية الانسحاب، وإغلاق الحكومة الفيدرالية على خلفية هذا القرار.

١. إعلان "بريت ماكغورك" في ١١ ديسمبر الماضي، أي قبل أسبوع من اتخاذ القرار، أن القوات الأمريكية ستواصل البقاء في سوريا، لحين تشكيل قوات أمن داخلية لضمان الاستقرار، أي باقية حتى بعد القضاء على "داعش"، وفي نفس الشهر، أعلن "جيمس جيفري" المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا، أن الولايات المتحدة باقية في سوريا؛ لضمان عدم ظهور تنظيمات متشددة مثل "داعش"، وإخراج القوات الإيرانية من سوريا، وتحقيق انتقال سياسي في البلاد [٢٢].

٢. إعلان "جيمس ماتيس" في ٢١ نوفمبر الماضي، عن إنشاء نقاط مراقبة عسكرية أمريكية على الحدود السورية الشمالية، احتجت عليها تركيا، كما أكد الجنرال "جوزيف دانفورد" رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية في ٦ ديسمبر الماضي، على حاجة واشنطن لتدريب ٣٥ - ٤٠ ألف مقاتل في سوريا، وأنه تم إنجاز هذا العمل بنسبة ٢٠%، في ذات السياق، أعلنت "قوات سوريا الديمقراطية" بتخريج الدورة الأولى من "حرس الحدود" والتي ضمت ١٥٤ عنصراً [٢٣]. ثالثاً، الأكثر قرباً من "ترامب"، وزير خارجيته "مايك بومبيو" ومستشاره للأمن القومي "جون بولتن"، ليسوا على وفاق معه في هذا القرار، فالأول وأثناء مقابلة تلفزيونية معه، تحدث عن أن القرار اتخذ بعد إجراء الكثير من المشاورات مع جميع المسؤولين رفيعي المستوى، وأنه قدم له أكثر من مجرد تحذير [٢٤]. والثاني، كان قد أكد في يوليو الماضي، على أن القوات الأمريكية باقية في سوريا إلى حين زوال الخطر الإيراني [٢٥].

إذا كان هذا القرار يعبر عن رغبات ودوافع "ترامب"، فما هي؟ من الممكن أن تكون أحد الدوافع التالية:

هزيمة تنظيم "داعش"، وبرغم أن التنظيم لم يتم القضاء عليه تماماً، إلا أنه لم يعد يسيطر إلا على مساحة لا تتجاوز ٢% من مساحة سوريا، متمثلة في قرى السوسة والشعفة والباغوز والشجلة والمرشدة والسفافية والبوذران في الجنوب الشرقي لدير الزور في شرق الفرات، فضلاً عن الجيب الكبير المسمى بالسخنة في غرب الفرات [٢٦]. وبالتالي تعتبر إزاحة داعش من القرى المتبقية في شرق الفرات مسألة وقت، ليبقى جيب كبير "السخنة"، لكن ستوكل مهمة القضاء عليه لقوات النظام وحلفائه؛ لتواجده في غرب الفرات في قلب مناطق سيطرة النظام. "يمكن الرجوع للخريطة رقم (٢).

يعبر هذا القرار عن ميل ترامب لمبدأ الانعزالية على المستوى الدولي، ورافعاً شعار "أمريكا أولاً"، يسعى في إطاره تقليل الوجود الأمريكي العسكري في الخارج وعدم تكرار أخطاء الماضي. لكنه في ذات الوقت يفتقد في إدارة سياسته الخارجية لحقائق ومفاهيم ثابتة في العلاقات الدولية، كالحليف الاستراتيجي والنظام الدولية وبنيتها، وضرورة المحافظة على شكله

الحالي لضمان السيطرة الأمريكية. وهو ما يدفعه للبحث عن المكاسب المادية الآتية، دون الأخذ في الاعتبار المصالح الأمريكية في المنطقة ومصالح حلفائها الاستراتيجيين.

قد تكون محطة جديدة من محطات متكررة في سياق ابتزاز "ترامب" للسعودية، لجني المزيد من الأموال، بما ينعكس على مواطنيه في الداخل بشكل إيجابي، وتقوى فرصته في الفوز بفترة رئاسية ثانية.

ما يرجح ذلك، تصريح "ترامب" في ٢٤ ديسمبر الماضي، أي بعد خمسة أيام من إعلان القرار، أن السعودية وافقت على إنفاق الأموال اللازمة لإعادة إعمار سوريا بدلاً من [٢٧]. ويبدو أن "ترامب" لا يفرق في إدارته لدولة بحجم أمريكا عن إدارته لإحدى شركاتها، والتي يرغب في نهاية فترته أن تحصد أكبر قدر ممكن من الربح، بغض النظر عن علاقة الولايات المتحدة بحلفائها، وموقعها في النظام الدولي وموازن القوى داخل هذا النظام. إنه لا يعي أن القوة التي تستمدّها الولايات المتحدة، وتمكنه من ابتزاز الجميع نابعة من موقعها في نظام دولي أحادي القطبية. وبالتالي السياسات الترامبية التي من الممكن أن تقوض هذا النظام، قد تمكن روسيا على المدى البعيد من الصعود ومعهما الصين كأقطاب منافسة لبلده، وهي أكبر خسارة ممكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة في تاريخها.

منذ أن أدى التوتر في العلاقات الأمريكية التركية لتحسن مقابل في العلاقات التركية الروسية، ودخول البلدين لمرحلة التنسيق السياسي والأمني في سوريا، والشركات الاستراتيجية الاقتصادية، من خلال مشاريع أنابيب الغاز وصفقة صواريخ إس ٤٠٠ ومحطة الطاقة النووية التركية، وهناك خشية أمريكية أوروبية من إمكانية نجاح "بوتين" في إحداث شرخ في حلف الناتو، في ظل الحديث عن اختراق روسي للغرب، من خلال العامل العسكري والسياسي والسيبراني. لقد أدت المماثلة الأمريكية في تفهم المخاوف والمصالح التركية لدخول العلاقات التركية الروسية مرحلة متقدمة يصعب محوها بسهولة، أيضاً هناك دعم تركي واضح وقوى للاتفاق النووي الإيراني، ورفض للعقوبات الأمريكية على إيران.

وقد يسعى ترامب من خلال قرار الانسحاب من سوريا، لإحداث شرخ في منصة أستانا "روسيا وتركيا وإيران"، ليؤدي بذلك لتباعد تركي روسي، ويخلق حاجة تركية ماسة للولايات المتحدة، بعد أن تفقد قدرتها على المناورة بين المحورين الأمريكي والروسي. أيضاً قد يؤدي القرار لتوتر في العلاقات التركية الإيرانية، توتر سيدفع تركيا للتضامن مع ترامب في استراتيجيته المناهضة لإيران، والالتزام بعقوباته على إيران. ما يؤشر لذلك، إعلان "ديم تري بيسكوف" المتحدث باسم الكرملين، في ٢٥ ديسمبر الماضي، أنه لا توجد خطط للقاء قريب بين الرئيس الروسي نظيره التركي، وذلك رداً على إعلان تركيا عن لقاء مرتقب بين "أروغان" و"بوتين" [٢٨]. أيضاً تصريح الخارجية الروسية أن السلطات السورية يجب أن تسيطر على الأراضي التي سيخرج منها الأمريكيون [٢٩]. وذلك رداً على تركيا التي تقول إنها ستخلف أمريكا في هذه المنطقة.

يحتدم صراعاً داخلياً في أمريكا طرفاه البيت الأبيض والكونجرس، وذلك على خلفية ضغط الأخير تجاه إنهاء الدعم الأمريكي المقدم للتحالف العربي في اليمن وإنهاء الحرب، وكذلك تجاه ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان"، بعد أن مرر الكونجرس قراراً يتهم "بن سلمان" في مقتل "جمال خاشقجي"، والحديث عن احتمالية فرض عقوبات عليه. ومن ثم يمكن قراءة القرار في ضوء مناكفة من "ترامب" تجاه الكونجرس، حيث يمكنه استخدام هذا القرار لعقد صفقة مع المؤسسات في الداخل كما يفعل مع الخارج.

مازلت تركيا مستمرة في تصعيدها في قضية مقتل "خاشقجي"، تصعيد قد يؤدي في النهاية للإطاحة "ببن سلمان" حليف "ترامب" الوفي. وبالتالي يمكن قراءة القرار في إطار مساعي "ترامب" لتأمين حكم "بن سلمان"، وتصحيح علاقات بلاده بحليف استراتيجي كتركيا. وإذا كانت تركيا رافضة لاستخدام قضية "خاشقجي" في مناورات سياسية، فإنها على

الأقل ستكون مضطرة لتهدئة الوضع حتى حل معضلة شرق الفرات، والتي من المرشح أن تطول مدتها، بما قد تؤدي في النهاية لتجاوز "بن سلمان" هذه الأزمة.

على وقع تحقيقات الداخل مع "ترامب"، التي يجريها معه المحقق الخاص "روبرت مولر"، بخصوص تواطؤ محتمل بين حملته التي أدارت الانتخابات وروسيا، يحاول "ترامب" من خلال هذا القرار الصادم، الهروب للأمام ليتجاوز هذه الأزمة، فضلاً عن أزمته مع الكونجرس.

ثالثاً، مسارات القرار

استناداً للدوافع المذكورة سابقاً، كالتخلص من تنظيم "داعش"، الذي رأى ترامب أنه السبب الوحيد لوجود القوات الأمريكية في سوريا، وعقيدته السياسية المتمثلة في تقليل التواجد العسكري الخارجي، فهو يميل للانعزالية الدولية، فضلاً عن تعامله مع العلاقات الدولية بمبدأ الصفقات التجارية، التي تهدف لتحقيق أقصى ربح ممكن في المدى المنظور، بغض النظر عن حقانيتها الاستراتيجية، بالإضافة لرغبة ترامب في دق إسفين في العلاقات التركية الروسية من ناحية، والعلاقات التركية الإيرانية من ناحية أخرى، وأخيراً رغبته في ضمان مصالح بلاده مع حليفه التركي الاستراتيجي، وتأمين حكم حليفه "محمد بن سلمان". واستناداً لهذه الدوافع، فإن سيناريو الانسحاب يبدو منطقياً ومرجح.

ولكن في المقابل هناك عدة عوامل تجعل من الصعب اتخاذ قرار بالانسحاب الأمريكي الكامل من سوريا: أولاً، تعد منطقة شرق الفرات ذات أهمية كبيرة من الناحية الجيواقتصادية، حيث تحتوي هذه المنطقة على ٨٠% من المناطق الزراعية، ونحو ٦٠% من آبار النفط والغاز في سورية، وتسيطر الولايات المتحدة من خلال دعمها "لقوات سوريا الديمقراطية" على كل المناطق النفطية في شرق الفرات، مثل حقول العمر والتتك والورد والتيم والجفرة وكونيكو ومحطة "التي تو"، وهي محطة تقع على خط النفط العراقي السوري، والرميلان فضلاً عن الغاز الموجود في حقول السويدية [٣٠]. واستناداً لسيطرة الولايات المتحدة على هذه المنطقة الغنية، يمكنها استغلالها كورقة ضغط في مواجهة الروس، لإجبارهم على ضمان مصالح واشنطن وحلفائها في المنطقة، بالأخص ما يتعلق بالنفوذ الإيراني في سوريا، خاصة وأن النظام السوري سوف يكون في حاجة ماسة للموارد النفطية والزراعية ومداخيلها من أجل إعادة الإعمار.

ثانياً، تمثل شرق الفرات بالإضافة لمنطقة التنف التي تسيطر عليها الولايات المتحدة في الجنوب السوري أهمية جيوسياسية، لتماسها مع الحدود العراقية والأردنية بالغة الحساسية. ويمكن للولايات المتحدة من خلال تواجدها في هذه المناطق قطع الممر البري الإيراني الواصل من طهران لبيرون وشرق المتوسط، الذي حتماً يمر بأحد المعابر الموجودة بين الحدود العراقية السورية. وبرغم عدم نجاحها بشكل كامل في قطع هذه الطرق، لسيطرة الميليشيات الحليفة لإيران على معبر البوكمال الرسمي، والبجاج الغير رسمي، إلا أنها استطاعت السيطرة على معبر اليعربية في الحسكة، والتنف في الجنوب السوري، وهو الممر الرئيسي لنقل الأسلحة الإيرانية لسوريا ولبنان. فضلاً عن أن الانسحاب سيعطي حرية أكبر لإيران في التمدد والانتشار في سوريا والمنطقة، وهو ما يتناقض مع استراتيجية "ترامب" الساعية لإنهاء النفوذ الإيراني في المنطقة.

ثالثاً، فضلاً عن تواجد ما يقرب من ٢٠٠٠ جندي أمريكي، تنتشر العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا بشكل يجعل من الصعب التخلي عنها، فهي توجي بتموضع طويل الأمد. ومن أهمها: مطار رميلان وقاعدة عين العرب "كوباني" وتعد القاعدة الأكبر من بين قواعد القوات الأمريكية، وقاعدة الشدادي بين محافظتي الحسكة ودير الزور، وقاعدة عسكرية في حقول العمر النفطي، يضاف إلى ذلك قاعدة المبروكة في محافظة الحسكة، ومطار روبريا شمال شرقي الحسكة، بالقرب من الحدود مع كل من العراق وتركيا، إضافة إلى قاعدة تل بيدر شمال غربي الحسكة، وقاعدة

تل أبيض، كما توجد قوات أميركية إلى جانب قوات من دول التحالف الدولي والمعارضة المسلحة في قاعدة التنف السورية على المثلث الحدودي السوري العراقي الأردني [٣١]. (خريطة ١).

رابعاً، خطورة هذا القرار على أمريكا ومصالح حلفائها الإستراتيجيين. فأمريكا تدرك أن تركيا وحدها لا تستطيع السيطرة مع حلفائها على كامل منطقة شرق الفرات، وبالتالي ستعطي الفرصة لإيران وميليشياتها في حال انسحبت بشكل كامل، للانتشار بسهولة حول الحدود السورية العراقية. لذلك من الممكن أن يترك "ترامب" جزء من القوات في سوريا تكون مهمتها التمرکز على طول حدودها الشرقية. كما أن الوجود الأمريكي في سوريا في منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية بهذا الحجم، يمكن أن تمثل ليس ورقة ضغط فقط فيما يخص الداخل السوري، بل أيضاً ورقة تقايض بها أمريكا روسيا في ملفات أخرى دولية وإقليمية.

خامساً، التشكيك الكبير من قبل روسيا وإيران والنظام السوري تجاه قرار الانسحاب، في المقابل تفهم إسرائيل للقرار الأمريكي وانتقاده على استحياء، والصمت الخليجي بالأخص السعودية. يشير إلى أن أغلب الأطراف تدرك أنه لا نية لحدوث انسحاب أمريكي كامل وترك الساحة خالية، فضلاً عن تلميحات لحلفاء واشنطن. في ذات السياق، نقل المرصد السوري لحقوق الإنسان أن التحالف الدولي بدء في إقامة قاعدة عسكرية جديدة في شرق الفرات، في منطقة هجين الواقعة عند أطراف الجيب الخاضع لسيطرة "داعش"، كما وصلت تعزيزات إلى منطقة شرق الفرات، خلال الأيام الماضية بعد الإعلان عن قرار الانسحاب من وقود ومعدات عسكرية ولوجستية وآليات، كما أن هناك تعزيزات عسكرية وصلت إلى القواعد العسكرية في منبج وحقل العمر [٣٢]. أي ليس هناك حتى الآن ثمة ما يوحي بأن الولايات المتحدة تعد لهذه الخطوة.

المسار المرجح

استناداً للمعطيات السابقة، فإن المسار الذي ترجحه الورقة هو انسحاب أمريكي جزئي، تنتقل معه الولايات المتحدة لمرحلة جديدة ما بعد داعش. وسيكون التركيز فيها على ضبط الأمن والاستقرار في المنطقة، والحيلولة دون عودة التنظيم من جديد، وهو ما يتطلب تواجداً عسكرياً أقل. ومرجح أن يرفق ذلك تخلي جزئي عن الأكراد بعد أن أدوا الجزء الأكبر من مهمتهم في مواجهة "داعش" بنجاح لصالح الحليف التركي. وعلى الأرجح فإن الولايات المتحدة سوف تتسحب عسكرياً لصالح تركيا وبتنسيق معها من أغلب مناطق الشريط الحدودي الشمالي بالأخص تل أبيض، فضلاً عن مدينة منبج. لتركز الولايات المتحدة أكثر على عمق شرق الفرات في ودير الزور وأجزاء من الرقة والحسكة والقامشلي لتضمن مراقبة المعابر الحدودية، والسيطرة على آبار النفط والغاز.

لكن يجب الإشارة هنا لنقطتين هامتين، الأولى، أن السيطرة التركية ليست مضمونة، فهي تتوقف على قدرتها على استمرار تنسيقها مع الجانبين الأمريكي والروسي في آن واحد في سوريا، والموازنة في علاقاتها بين الجانبين، لأن التواجد التركي في سوريا بالأساس تم بتوافق وموافقة روسية، وهو ما سيكون محدداً أساسياً لكيفية التعاطي التركي مع صواريخ إس ٤٠٠ والباتريوت. الثانية، أن الولايات المتحدة من الممكن أن تتخلى عن مناطق النفط والغاز في عمق شرق الفرات. لكن ليس مرجحاً أن تغامر تركيا بالدخول لهذه المناطق؛ أولاً لعدم قدرتها وثانياً لعدم إغضاء الجانب الروسي. ومن ثم حينها ستكون روسيا الأقرب وهو مل سيتطلب منها تقديم ثمن مقابل للأمريكان. أما عن المنطقة الحدودية الشرقية فمن الصعب التخلي عنها في المدى المنظور.

وبالتزامن مع تقليل التواجد الأمريكي في سوريا، فإنها تكثف تموضعها في العراق على حدودها الغربية مع سوريا، لإحداث توازن عسكري في المنطقة، ولتكون العراق منصة عسكرية تتطلق منها لتوجيه ضربات داخل سوريا. حيث قام

الجيش الأمريكي بإنشاء قاعدتين عسكريتين جدينتين غرب العراق، أحدهما على بعد أقل من ١٠٠ متر من الحدود السورية، وذلك بعد أقل من أسبوع من قرار الانسحاب[٣٣]. أيضاً قام "ترامب" بزيارة مفاجئة للعراق لزيارة القوات الأمريكية المتمركزة هناك[٣٤]. بالإضافة إلى سعيها في الأيام المقبلة عسكرياً لتعميق دور قوات "بشمركة روج آفا"، وهي على وفاق مع الحكومة التركية، كما أعلن "جيفري" في ١٨ ديسمبر الماضي[٣٥].

رابعاً، الحسابات التركية

منذ أن أعلن "دونالد ترامب" عن قراره بالانسحاب من سوريا، وأغلب الاهتمامات تنصب على تركيا، بحكم حقائق الجغرافيا السياسية، ووزنها الإقليمي، ومدي التأثير المنعكس عليها من الأزمة السورية، ومن ثم مدى تأثيرها بهذا القرار.

مؤشرات التحسن في العلاقات البينية

في البداية وقبل الإعلان عن القرار، كانت هناك عدة مؤشرات تشير لتحسن نسبي في العلاقات التركية الأمريكية، بدءاً من الإفراج التركي عن القس الأمريكي "أندرو برانسون" في أكتوبر الماضي، مروراً باستثناء تركيا من العقوبات الأمريكية المفروضة على واردات إيران النفطية، في نوفمبر الماضي[٣٦]. وفي ١٧ ديسمبر، أعلن "تشاويش أوغلو"، عن أن مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي يجري في ١٥ ولاية تحقيقات بشأن أنشطة منظمة "غولن"، وقد بدأ تنفيذ اعتقالات في صفوف أنصاره بولاية نيوجيرسي، كما أكد على أن واشنطن تدرس إمكانية تسليم "فتح الله غولن" إلى أنقرة[٣٧]. وأخيراً صفقة الباتريوت، في ١٨ ديسمبر الماضي، أي قبل يوم من الإعلان عن القرار، حيث صرحت وزارة الدفاع الأمريكية، بأن وزارة الخارجية أخطرت الكونجرس بموافقتها على صفقة محتملة لبيع أنظمة باتريوت للدفاع الجوي والصاروخي إلى تركيا، بقيمة ٣,٥ مليار دولار[٣٨].

مؤشرات التنسيق والتعاون بشأن القرار

من المؤشرات السابقة، يبدو أن العلاقات الأمريكية التركية دخلت مرحلة جديدة تتسم بالتحسن النسبي، وقد انعكس هذا التحسن على التنسيق الحالي فيما يتعلق بالانسحاب الأمريكي من سوريا، ومن مؤشرات ذلك:

في ١٢ ديسمبر الماضي، أعلن "أردوغان" عن قرب انطلاق عملية عسكرية في شرق الفرات، تلاه في ١٤ ديسمبر، اتصال هاتفي بين "أروغان" و"ترامب" اتفقا فيه على ضمان تنسيق فعال أكثر في سوريا، وتفهم "ترامب" للمخاوف الأمنية التركية[٣٩]. أي أن التفاهم والتنسيق بين الجانبين سبق قرار الانسحاب بخمسة أيام. وفي ١٧ ديسمبر الماضي، أعلن "أردوغان" في أحد مؤتمراته، أنه تلقى ردوداً إيجابية من "ترامب" تجاه العملية المرتقبة في شرق الفرات، والتي لن تلحق ضرراً بالجنود الأمريكيين[٤٠]. ثم بعد ذلك في ١٨ ديسمبر، أعلن "جيفري" عن دخول قوات "بشمركة روج آفا" الكردية لمناطق شرق الفرات، وهي على وفاق مع الحكومة التركية، وقد انتقلت من مراكز تدريبها في شمال العراق إلى سوريا بدعم أمريكي[٤١].

وفي ١٩ ديسمبر، أعلن "ترامب" الانسحاب من سوريا، ليعلن على إثر ذلك "أردوغان"، في ٢١ من نفس الشهر، تأجيل عملية شرق الفرات[٤٢]. وفي ذات اليوم أعلن "جاويش أوغلو" عن اجتماع سيعقد في واشنطن في ٨ يناير المقبل، مشيراً إلى الاتفاق على إنشاء ثلاث مجموعات عمل مشتركة بين أنقرة وواشنطن، مهمتها بحث الانسحاب الأمريكي من سوريا خلال الاجتماع المزمع عقده في واشنطن[٤٣]. وفي ٢٢ ديسمبر، أشار "ترامب" إلى أن القوات الأمريكية ستغادر سوريا بعد أن هزمت "داعش"، وبإمكان تركيا التعامل مع بقايا التنظيم[٤٤]. وفي ٢٣ ديسمبر، صرح "ترامب" بأنه وفي اتصال هاتفي مع "أردوغان" تحدث عن انسحاب بطيء ومنسق بدقة للقوات الأميركية من المنطقة، وبعدها أعلنت الرئاسة التركية أن الرئيسين اتفقا على التنسيق عسكرياً ودبلوماسياً لعدم السماح بوجود أي فراغ[٤٥]. أخيراً في ٢٥

ديسمبر، أفادت ممثلة البنتاغون "هيزر بوب" بأن العسكريين الأمريكيين والأتراك الرفيعي المستوى سيعقدون لقاء هذا الأسبوع، لمناقشة الوضع في شمال شرق سوريا [٤٦].

إن التنامي الحاصل في تحسن العلاقات الأمريكية التركية منذ الإفراج عن القس الأمريكي، ومستوى الزخم الحاصل في الحديث عن لقاءات واتصالات هاتفية وتنسيق حول عملية الانسحاب، يرجح بشكل كبير أن هناك ثمة تنسيق واضح بين الجانبين الأمريكي والتركي في عملية الانسحاب "الجزئي" المرتقبة. ومع ذلك يرتب هذا الانسحاب أيّاً كانت طبيعته، تحديات سياسية وجيوعسكرية قد تعود بالسلب على تركيا.

وهنا يجب الإشارة إلى مفارقة هامة، وهي أن مشكلة تركيا الأساسية ليست مع وجود القوات الأمريكية في سوريا، وإنما مع الدعم الأمريكي المقدم لخصمها الكردي عسكرياً ولوجستياً وسياسياً. بل على العكس، فإن استمرار القوات الأمريكية جنباً إلى جنب مع التركية في الشرق السوري يعد أفضل من الانسحاب الأمريكي، لعدة أسباب: أولاً وجود أمريكي في سوريا يثقل سياسياً من الموقف التركي في مواجهة روسيا وإيران. ثانياً تنتشر الوحدات الكردية في مساحات شاسعة شرق الفرات تصل لطول ٥٠٠ كم، ومن الصعب على تركيا السيطرة وحسم هذه المنطقة كلها عسكرياً، ومن ثم تواجد أمريكي بها بدون "قوات سوريا الديمقراطية" أفضل من قوات النظام وإيران. ثالثاً تمثل بعض مناطق شرق الفرات أهمية وأمن قومي لتركيا وليس كل المنطقة، خاصة المتعلقة بالشريط الحدودي السوري الشمالي. رابعاً انسحاب أمريكي سوف يدفع الأكراد للتحالف مع النظام، وإذا ترددت روسيا في ذلك حفاظاً على علاقاتها وتفاهاتها مع تركيا، فإن إيران لن تتردد في اقتناص هذه الفرصة. وأخيراً يصب العامل الجيوعسكري في صالح النظام وحلفائه، نظراً لانتشارهم في بعض جيوب شرق الفرات، وهو ما يسهل عليهم عملية السيطرة، وحتى لو تمت السيطرة بالتفاهات السياسية، فستكون تلك الحقيقة ورقة ضغط تستخدمها روسيا وحلفائها.

ومن ثم فعلى الأرجح تُفضل تركيا بقاء أمريكي في الساحة السورية، مع فك الارتباط بينهم وبين "وحدات حماية الشعب" الكردية، وإبعاد الأخيرة كحد أدنى عن الشريط الحدودي الشمالي، وإنهاءها تماماً كحد أقصى، مع تشكيل مجالس محلية إدارية تعبر عن سكان المنطقة، وتكسر السيطرة السياسية لقوات سوريا الديمقراطية على هذه المناطق، وإعطاء دور كبير لقوات "بشمركة روج آفا" الكردية الحليفة لتركيا. ويبدو أن كثير من هذه الرغبات قد يتحقق في المدى المنظور.

تداعيات الانسحاب على تركيا

أولاً، في حالة الانسحاب الجزئي،

مع ترجيح فرضية التنسيق الأمريكي التركي، يمكن لتركيا التوضع بنجاح في هذه المناطق لسببين؛ أولاً مع استمرار تواجد أمريكي نوعاً ما قد يلعب دوراً في كبح جماح الأكراد نسبياً فيما يتعلق بتحالفهم مع النظام وحلفائه، ثانياً عدم وجود موقف روسي قوى معارض لهذه الخطوة. لكن ذلك قد يتوقف بشكل أكبر على حجم وطبيعة المناطق التي ستحل فيها تركيا محل نظيرتها الأمريكية، خاصة إذا كانت مساحات بسيطة ترتبط أكثر بمناطق حدودية شمالية فضلاً عن منبج حينها قد يكون الاعتراض الروسي ضعيف، لكن حتى في تلك الحالة قد تستغل روسيا تلك الفرصة في مزيد من التنازلات التركية.

ولعل هذا ما يفسر تصريح وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" في ٢٤ ديسمبر الماضي، الذي قال فيه أن الجيش التركي يوجد في إدلب بالاتفاق مع دمشق [٤٧]. لا يرغب "لافروف" من هكذا تصريح شرعنة الوجود التركي، بقدر ما هي رسالة في ظل تزايد التفاهات الأمريكية التركية حول سوريا، والتي لا تلقى قبولاً لدى روسيا، مفادها من ناحية بما أن الوجود التركي في إدلب جاء بموافقة سورية، ومن ثم يجب أن يكون تواجدها المحتمل في شرق الفرات بموافقة سورية

أيضا. من ناحية أخرى أنه في حال حدث أى تطور في شرق الفرات لا يتناسب والمصالح الروسية وحلفائها، فبإمكان النظام السوري أن يطلب من تركيا الخروج من إدلب كرد فعل. ومن ثم في حال حدث انسحاب جزئي بتنسيق أمريكي تركي، لابد أن يتم ذلك بتنسيق أيضا مع روسيا.

ثانياً، في حالة الانسحاب الكامل،

في هذه الحالة حتى ولو كان هناك تنسيق أمريكي تركي، فإنه من الصعب على تركيا وحلفائها السيطرة على كل هذه المنطقة التي تمثل ٣٠% تقريباً من مساحة سوريا، وحينها من الممكن أن تلعب التفاهات السياسية من ناحية وموازن القوى على الأرض التي ستحكمها العوامل الجيوعسكرية من ناحية أخرى دوراً في حسم الجغرافيا العسكرية لشرق الفرات. بالنسبة للتفاهات السياسية، هل تستطيع روسيا أن تصمد حينها أمام إغراءات الأكراد بعد تخلي الأمريكان عنهم كلياً، بتسلم المنطقة محل أمريكا؟ هل تستطيع حينها تركيا تقديم ثمن مقابل صمود الروس؟ وهل تتخلي عن إدلب مقابل التمرکز في الشريط الحدودي الشمالي؟ وإذا صمد الروس فهل يصمد الإيرانيون وميليشياتهم؟ كل هذه الأسئلة تشير لحجم المأزق والتعقيد الواقع فيه صانع السياسة الخارجية التركية.

بالنسبة للعامل الجيوعسكري، تظهر هنا أفضلية نوعاً ما للنظام السوري وحلفائه، فقوات النظام لها عدة تمركزات في منطقة الشرق الفرات، في جيبين متفرقين في الحسكة، بالإضافة إلى أن جزء من دير الزور الذي تسيطر عليه قوات النظام يقع شرق الفرات. وبالتالي فبالنسبة لسرعة الانتشار وفرض السيطرة على الأرض تمثل أفضلية لقوات النظام التي ستكون مدعومة بالوحدات الكردية. حيث يمكن لها التدخل من خلال ثلاث محاور: محور الحسكة في الشمال الشرقي، ومحور دير الزور في الجنوب الشرقي، ومحور حلب في الشمال الغربي.

أما القوات التركية فيمكن أن تدخل من محورين: الأول عبر الحدود، وهو الأسهل حيث لا توجد موانع طبيعية، والمرجح أن تكون عبر مدينة "أقشا قلعة" التركية، ومن خلالها تعبر لمدينة "تل أبيب" السورية، ذات الأغلبية العربية. الثاني محور جرابلس في الغرب، والذي قد تنطلق من خلاله إما نحو عين العرب "كوباني"، أو منبج وهي الأرجح، لوجود تفاهات أمريكية تركية سابقة. (خريطة ٢)

كما الانسحاب الجزئي، فإن التفاهات السياسية الأقرب في حال حدث انسحاب أمريكي كامل، لحسم السيطرة على هذه المنطقة. بحيث تركز تركيا على المناطق الشمالية الملاصقة لحدودها الجنوبية ومنبج أو جزء منها، في حين تنتشر قوات النظام وحلفائها في العمق، حيث دير الزور وأجزاء كبيرة من الرقة والقامشلي والحسكة. وحينها يمكن لأمريكا معالجة الحضور الإيراني الكثيف في الشرق السوري من خلال تموضعها العسكري في العراق على حدودها الغربية. أما فرنسا فلا تستطيع تحمل تكلفة البقاء في منطقة الشرق الفرات بدون وجود أمريكي ومواجهة تركيا وحدها، فهي تحتاج لبناء قواعد وترسانات عسكرية وزيادة عدد جنودها، في ظل أزمات الداخل التي تمر بها. لكن السؤال الأهم هنا، في حال انسحبت أمريكا نهائياً من الساحة السورية، هل ستحصل حينها على ثمن مقابل ذلك من روسيا؟ أو هل حصلت على ضمانات مقابل أن تترك كل هذه المنطقة الخطرة من الناحية الجيوأمنية؟.

ومؤخراً، وكرد فعل على إعلان قرار الانسحاب، قامت تركيا بحشد عسكري هو الأضخم منذ سنوات على حدودها الجنوبية من ناحية، وفي مناطق سيطرتها في جرابلس على الحدود مع منبج السورية من ناحية أخرى [٤٨]. كما حشدت قوات النظام والميليشيات الإيرانية قواتها تجاه مناطق دير الزور الشرقية، ودخلت قوات النظام لبلدة تابعة لمنبج بتنسيق مع قوات سوريا الديمقراطية [٤٩]. كذلك دعت "وحدات حماية الشعب" الكردية قوات النظام لتأكيد السيطرة على المناطق التي انسحبوا منها خاصة منبج، لحمايتها من الهجمات التركية [٥٠].

وبالتالي هذه المعطيات تجعل من مدينة منبج بؤرة صراع مشتعل، سوف يتم حسمه قريباً.

خاتمة

بعد التطرق لحثثيات قرار الولايات المتحدة بالانسحاب العسكري من سوريا، واستناداً لأبعاد القرار وردود الفعل عليه والسيناريوهات المحتملة، في القلب منها الحسابات التركية، يجب الإشارة إلى:

أولاً، ربما أراد "ترامب" من خلال هذا القرار أن يفي بأحد وعوده الانتخابية، وأن يتخلص من معارضييه المزعجين له داخل إدارته "ماتيس"، وأن يصلح علاقاته مع حليف استراتيجي كتركيا، وينقذ حليف قوى من السقوط "محمد بن سلمان"، وإحداث تباعد تركي روسي، يدفع تركيا للتمسك بأمريكا، ويفقدها القدرة على المناورة، وتباعد تركي إيراني أكثر احتمالاً، يدفع تركيا لدعم العقوبات الأمريكية على إيران، فضلاً عن ضمان تحمل السعودية تكلفة إعادة إعمار سوريا.

في نفس الوقت عدم خسارة إسرائيل والخليج ومصالح بلاده في سوريا في حال كان انسحابه جزئياً فقط، وهو ما ترجحه الورقة. كما يبدو أن هناك اتجاه أمريكي لإعادة تموضعها عسكرياً في المنطقة، بعد القضاء بشكل شبه كامل على "داعش" في سوريا، تتمثل في تكثيف الحضور العسكري في العراق بالقرب من الحدود السورية والأردنية، وتقليل التواجد العسكري في سوريا.

ثانياً، يمكن تقسيم مناطق شرق الفرات لثلاث مستويات: الأول الشريط الحدودي الشمالي ومرجح أن تسيطر تركيا على جزء كبير منه، والثاني الشريط الحدودي الشرقي ومُرجح أن تظل الولايات المتحدة مستقرة فيه؛ لقطع الممر البري الإيراني، فالإقتصار فقط على التواجد الأمريكي في العراق لا يكفي، في ظل سيطرة إيران وحلفائها على بعض المعابر من الناحيتين السورية والعراقية. والثالث عمق شرق الفرات حيث آبار النفط والغاز، وهذه من الممكن للولايات المتحدة أن تتسحب منها، ولكن لابد من ثمن مقابل؛ لأن روسيا وحلفائها من سيخلفون أمريكا في هذه المنطقة، لأسباب سياسية وجيوعسكرية وموازن القوى على الأرض، ولا يوجد ما يشير حتى الآن لصفقة أو ثمن حصل عليه الأمريكان وحلفائهم.

ثالثاً، إن الإجابة على سؤال هل يمثل هذا القرار توريث لتركيا في المنطقة أم لا؟ يتوقف على تركيا وكيفية تعاطيها مع هذا القرار. خاصةً إذا حجت وحددت الجغرافيا التي ترغب في ملئها في حدود ما يتقاطع مع أمنها القومي فقط من ناحية، واستطاعت إدارة وخلق تفاهات سياسية قوية مع روسيا وحلفائها من ناحية أخرى. وبالتالي حينها قد يؤدي القرار الذي كان مرجحاً أن يصلح العلاقات الأمريكية التركية لمزيد من تعميق العلاقات التركية الروسية. وإذا فشلت هذه التفاهات، فإن هذا القرار حينها سيكون إيذاناً ببدء صراع عسكري جديد، تخطى معه جميع الأوراق والحسابات السياسية، وتزيد من تعقيد الأزمة وإمكانية حلها.

رابعاً، حتى وإن لم يحدث في المدى المنظور انسحاب أمريكي كامل من سوريا وتخلي نهائي عن الأكراد، فمن المرجح أن يحدث على المدى البعيد. وهو ما ترجحه السوابق التاريخية، فبعد أن ضمنت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ بعد الحرب العالمية الأولى للأكراد حق إقامة دولة كردستان، جاءت بعدها معاهدة لوزان ١٩٢٣ وألغت هذا الحق لصالح تركيا. فليس هناك دولة عظمى يمكن أن تفضل مصلحة جماعة دون الدولة وتتحالف معها استراتيجياً على حساب دولة بحجم تركيا، بموقعها الجيوستراتيجي ووزنها الإقليمي [٥١].

الهامش

[١] ترامب يأمر بسحب القوات الأمريكية من سوريا، فرانس ٢٤، ٢٠١٨/١٢/١٩، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/QevGW9

[٢] ماتيس يوقع الأمر بسحب القوات الأمريكية من سوريا، النهار، ٢٤، ٢٠١٨/١٢/٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/UnmfkE

- [٣] ترامب: سنسحب قواتنا من سوريا قريباً جداً، الخليج أون لاين، ٢٠١٨/٣/٢٩، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/bqAs48
- [٤] سناتور جمهوري يصف قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا بالخطأ، أورينت، ٢٠١٨/١٢/١٩، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط:
- [٥] فرنسا باقية في سوريا.. والشيوخ الأمريكي يبحث إلغاء قرار ترامب، الخليج أون لاين، ٢٠١٨/١٢/٢٠، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/2hnJ1D
- [٦] إغلاق الحكومة الفدرالية الأمريكية عقب تصاعد الخلافات بين ترامب والكونغرس، ديلي صباح، ٢٠١٨/١٢/٢٢، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/vTNECy
- [٧] ترامب عن استقالة ماكغورك وماتيس: أحدهما لا أعرفه والآخر فصله أوباما، الجزيرة نت، ٢٠١٨/١٢/٢٣، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/GZNsg9
- [٨] أول تعليق سوري على إعلان ترامب سحب قواته من سوريا، آر تي عربي، ٢٠١٨/١٢/٢٠، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/7YijE9
- [٩] ظريف للميادين: من المبكر الحكم على نيات واشنطن تجاه سوريا، الميادين، ٢٠١٨/١٢/٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/zeBTrU
- [١٠] أول تعليق رسمي تركي على انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، بني شفق، ٢٠١٨/١٢/٢١، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/rzP2Y2
- [١١] أردوغان يعلنها صراحة: تركيا ستتولى مهمة قتال داعش في سوريا بعد انسحاب أمريكا، يورو نيوز، ٢٠١٨/١٢/٢٢، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/risfpT
- [١٢] أول تعليق لنتنياهو على الانسحاب الأمريكي من سوريا، سبوتنك عربي، ٢٠١٨/١٢/١٩، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/Wyxtbk
- [١٣] نتنياهو: إسرائيل ستصعد المعركة ضد إيران في سوريا بعد انسحاب أمريكا، رويترز، ٢٠١٨/١٢/٢٠، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/gVfwof
- [١٤] "سوريا الديمقراطية" تصدر بياناً عاجلاً بعد إعلان أمريكا انسحاب قواتها من سوريا، سبوتنك عربي، ٢٠١٨/١٢/٢٠، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/Ea2bEH
- [١٥] فرنسا "تبقى" ملتزمة عسكرياً في سوريا، النهار، ٢٠١٨/١٢/٢٠، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/RPvxBG
- [١٦] فرنسا تؤكد استمرار دعمها لقوات سوريا الديمقراطية، رويترز، ٢٠١٨/١٢/٢٢، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/AhP5va
- [١٧] رداً على ترامب.. بريطانيا تقول داعش لا تزال تمثل تهديداً، سكاي نيوز، ٢٠١٨/١٢/٢٠، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/e5Qrir
- [١٨] ألمانيا تنتقد قرار ترامب بسحب القوات الأمريكية من سوريا، دويتشه فيلا، ٢٠١٨/١٢/٢٠، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/JBGvzL
- [١٩] موسكو: سحب القوات الأمريكية من سوريا يفتح آفاقاً للتسوية السياسية في هذا البلد، آر تي عربي، ٢٠١٨/١٢/١٩، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/7tJeLe
- [٢٠] بوتين يعلق على انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، سبوتنك عربي، ٢٠١٨/١٢/٢٠، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/H4jLzk
- [٢١] ريبابوف: لا أصدق أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها من سوريا، آر تي عربي، ٢٠١٨/١٢/٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٤)، الرابط: goo.gl/m7jMcT
- [٢٢] أمريكا ستبقى في سوريا وأردوغان يهدد باجتياح شرق الفرات، روك أون لاين، ٢٠١٨/١٢/١٢، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٥)، الرابط: goo.gl/QSXXrs
- [٢٣] الأركان الأمريكية تعلن حاجتها لتدريب ٣٥ - ٤٠ ألف مقاتل في سوريا، تلفزيون سوريا، ٢٠١٨/١٢/١٧، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٥)، الرابط: goo.gl/oxeWjK
- [٢٤] بومبيو: ترامب قرر الانسحاب من سوريا بعد مشاورات مكثفة مع كبار المسؤولين، آر تي عربي، ٢٠١٨/١٢/٢١، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٥)، الرابط: goo.gl/HicVv8
- [٢٥] واشنطن تعلن إنشاء نقاط مراقبة على الحدود السورية-التركية، عنب بلدي، ٢٠١٨/٤/٢٨، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٥)، الرابط: goo.gl/7aLNU3
- [٢٦] تنظيم "الدولة الإسلامية" يلفظ أنفاسه الأخيرة في شرق الفرات، المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٢٠١٨/١٢/٢٦، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٦)، الرابط: goo.gl/MxPYVb
- [٢٧] ترامب: السعودية وافقت على إعادة إعمار سوريا بدلاً من القدس العربي، ٢٠١٨/١٢/٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٦)، الرابط: goo.gl/hkpfy1
- الكرملين: لا توجد خطط للقاء قريب بين بوتين وأردوغان، رويترز، ٢٠١٨/١٢/٢٥، [٢٨] (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٦)، الرابط: goo.gl/3tzpCF

- [٢٩] موسكو ترى ضرورة سيطرة دمشق على الأراضي التي تتسحب منها القوات الأمريكية، سبوتنك عربي، ٢٠١٨/١٢/٢٦، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٦)، الرابط: goo.gl/WgBkk3
- [٣٠] تعرف على أبرز الحقوق النفطية بسوريا، الجزيرة نت، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٦)، الرابط: goo.gl/eixGtG
- [٣١] حجم القوات الأمريكية في سورية ومواقع انتشارها، العربي الجديد، ٢٠١٨/١٢/١٩، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٦)، الرابط: goo.gl/WXNzAz
- [٣٢] المرصد السوري لحقوق الإنسان، التحالف الدولي يقيم قاعدة عسكرية جديدة في محيط جيب التنظيم الأخير بشرق الفرات، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٦، الرابط: goo.gl/VyRVAJ
- [٣٣] مسؤول عراقي: واشنطن تنشئ قاعدتين عسكريتين في الأنبار، الأناضول، ٢٠١٨/١٢/٢٥، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٦)، الرابط: goo.gl/5PPEvp
- [٣٤] دونالد ترامب يزور القوات الأمريكية في العراق ويدافع عن قرار الانسحاب من سوريا، بي بي سي، ٢٠١٨/١٢/٢٦، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/unJMoU
- [٣٥] وحدات "بشمركة روج أفا" دخلت الأراضي السورية، آر تي عربي، ٢٠١٨/١٢/١٧، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/U1CQXp
- [٣٦] استثناء تركيا من العقوبات الأمريكية على إيران يدعم الليرة، العربي الجديد، ٢٠١٨/١١/١٥، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/qapweX
- [٣٧] تشاوش أوغلو: مكتب التحقيق الفيدرالي يعنقل أنصار غولن، آر تي عربي، ٢٠١٨/١٢/١٧، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/K8mbq8
- [٣٨] الخارجية الأمريكية تقر صفقة صواريخ باتريوت لتركيا بقيمة ٣,٥ مليار دولار، رويترز، ٢٠١٨/١٢/١٩، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/btpgei
- [٣٩] أردوغان وترامب يتفقان من جديد حول سوريا، الخليج الجديد، ٢٠١٨/١٢/١٤، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/w6Q1vk
- [٤٠] أردوغان: تلقينا ردوداً إيجابية من ترامب حول عملية شرق الفرات، الخليج أون لاين، ٢٠١٨/١٢/١٧، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/arySoE
- [٤١] لمصدر سابق، (٣٥). الرابط: goo.gl/mGb7CC
- [٤٢] أردوغان يعلن تأجيل عملية "شرق الفرات، سكاي نيوز، ٢٠١٨/١٢/٢١، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/LJTofV
- [٤٣] لقاء أمريكي تركي الشهر القادم لبحث الانسحاب الأمريكي من سوريا، تلفزيون سوريا، ٢٠١٨/١٢/٢٢، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/dMxZ6d
- [٤٤] ترامب: قواتنا ستغادر سوريا وبإمكان دول أخرى مثل تركيا التعامل مع بقايا "داعش"، آر تي عربي، ٢٠١٨/١٢/٢٢، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/VCXKtN
- [٤٥] ترامب وأردوغان يكشفان تفاصيل "مكالمة الانسحاب، سكاي نيوز، ٢٠١٨/١٢/٢٣، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/G8e2w2
- [٤٦] البنثاغون: العسكريون الأمريكيون والأتراك يعقدون لقاء حول سوريا هذا الأسبوع، سبوتنك عربي، ٢٠١٨/١٢/٢٥، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/uJv9ZZ
- [٤٧] لافروف: الجيش التركي يوجد في إدلب السورية بالاتفاق مع دمشق، سبوتنك عربي، ٢٠١٨/١٢/٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/TkaYKU
- [٤٨] تركيا ترسل مزيداً من التعزيزات إلى الحدود مع سوريا، وكالة فرانس برس، ٢٠١٨/١٢/٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/ce6qdz
- [٤٩] قوات النظام تدخل بلدة تابعة لمنبج شمالي سوريا، الأناضول، ٢٠١٨/١٢/٢٥، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٧)، الرابط: goo.gl/brXdZy
- [٥٠] وحدات حماية الشعب الكردية السورية: ندعو الحكومة إلى تأكيد السيطرة على المناطق التي انسحبنا منها، لبنان ٢٤، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١٢/٢٨)، الرابط: goo.gl/brXdZy
- [٥١] الآراء الواردة تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد المصري للدراسات

التقرير الاستراتيجي السنوي

حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١٨ - ٢٠١٩ (٣ - ٤)

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة - التقرير الاستراتيجي - ٢٠١٨ / ٢٠١٩

١١ - عودة الاهتمام بقضايا الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

كشف التصعيد العسكري في قطاع غزة في نوفمبر ٢٠١٨ عن استمرار حالة الاحتقان في إطار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إذ تفجرت الاشتباكات بين إسرائيل وحركة حماس عقب العملية التي نفذتها القوات الإسرائيلية الخاصة في "خان يونس" بقطاع غزة في نوفمبر، والتي أسفرت عن اغتيال القيادي بكتائب القسام "نور الدين بركة" وسقوط سبعة آخرين من كوادرها، بالإضافة إلى مقتل ضابط إسرائيلي برتبة مقدم.

وعلى الرغم من قبول إسرائيل للتهدة بوساطة مصرية بعد أيام معدودة من الاشتباكات، فإن العمليات العسكرية أكدت أن الصراع لا يزال قائماً، حيث أطلقت حركة "حماس" أكثر من ٤٦٠ صاروخاً من القطاع على جنوب إسرائيل، ونفذت هجوماً على حافلة الجنود الإسرائيليين بصاروخ كورنيت في محيط قطاع غزة (٧٧).

وفي هذا الإطار تمثلت أهم ملامح عودة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني فيما يلي:

أ- تصاعد الاحتجاجات الفلسطينية: تزامنت مراسم افتتاح السفارة الأمريكية في مدينة القدس المحتلة في ١٤ مايو ٢٠١٨ مع قيام القوات الإسرائيلية بالاعتداء على المحتجين الفلسطينيين، مما تسبب في مقتل وإصابة العشرات (٧٨)، وهو ما يرتبط بالرفض الفلسطيني للتوسعات الاستيطانية الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة في إطار "مشروع القدس الكبرى" الذي يستهدف تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي للمدينة (٧٩).

ب- انحياز "إدارة ترامب": لم تعد الولايات المتحدة وسيطاً قابلاً للاعتماد عليه في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في ظل إنكارها تعهدات والتزامات الإدارات السابقة تجاه الفلسطينيين وتبني مواقف اليمين الإسرائيلي المتطرف فيما يتعلق بالتوسع الاستيطاني وعرقلة حل الدولتين. وجاء تنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مايو ٢٠١٨ ليزيد من تعقيدات عملية التسوية نتيجة لانهايار ثقة الطرف الفلسطيني في قدرة واشنطن على التصدي للاتجاهات اليمينية الراضية لعملية التسوية المهيمنة على النخب السياسية والرأي العام في إسرائيل.

وتسبب القرار في انسداد أفق عملية التسوية وتقويض "عملية السام" في ظل هيمنة الاتجاهات اليمينية المتطرفة على المؤسسات السياسية الإسرائيلية وتوجهات الرأي العام الإسرائيلي وترويج مراكز التفكير الإسرائيلية لأطروحات حول عدم جدوى التسوية السلمية (٨٠).

ج- غموض "صفقة القرن": لاتزال "صفقة القرن" التي أعلن الرئيس الأمريكي سعيه لصياغتها لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي غير واضحة، حيث تناقلت وسائل الإعلام الأمريكية والدولية هذا المصطلح من دون توضيح ما يقصده الرئيس الأمريكي.

وتوجد مخاوف متعددة لدى الطرف الفلسطيني مما تتطوي عليه هذه الصفقة، خاصة محاولات إسقاط القضايا الخلافية من عملية التسوية، مثل عودة اللاجئين ووضع مدينة القدس المحتلة والاستيطان في الضفة الغربية وغيرها.

وقد دفع الرفض الفلسطيني لهذه التنازلات لتكثيف الإدارة الأمريكية ضغوطها على السلطة الوطنية الفلسطينية من خال وقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية وتجميد التمويل الأمريكي لهيئة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في يناير ٢٠١٨ (٨١).

د- سياسات اليمين الإسرائيلي: لم تعد الحسابات المعقدة للمصالح والتكلفة تحظى بأهمية في السياسات الإسرائيلية، حيث باتت اتجاهات "الحسم السريع" للقضايا الخلافية والامتناع عن تقديم تنازلات والسعي لتحقيق المكاسب المطلقة هي المهيمنة على عقلية النخب السياسية الإسرائيلية، حيث ضغطت تل أبيب لتنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة بصورة فورية ومن دون تأجيل لحسم هذه القضية، وفرض أمر واقع جديد مع الاستعداد لمواجهة التداعيات الأمنية لهذا القرار.

وعلى نقيض دول الإقليم كافة، تعتبر إسرائيل الأزمات والتوترات في الشرق الأوسط فرصة تاريخية، إذ أسهمت هذه الأزمات - وفقاً للتقديرات الإسرائيلية - في تراجع أولوية القضية الفلسطينية في السياسات الإقليمية، وتحييد التهديدات الأمنية في ظل انخراط "حزب الله" اللبناني في الحرب الأهلية السورية، وتفضيله استمرار الهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، وهو النهج ذاته الذي اتبعته حركة حماس (٨٢).

١٢ - تنامي الأدوار الإقليمية للدول العربية الرئيسية

شهد عام ٢٠١٨ تنامياً واضحاً لأدوار الدول العربية في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتحديداً الإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر، حيث نجحت كل من الإمارات والسعودية في إيجاد تسوية سلمية للصراع الإثيوبي - الإريتري، بالإضافة إلى قيام كل من السعودية والكويت ومصر والإمارات بالمشاركة في جهود إعادة الإعمار في دول الصراعات العربية، خاصة العراق وسوريا، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

أ- نجاح الوساطة العربية في تسوية الصراعات غير العربية: قامت دولتا السعودية والإمارات في عام ٢٠١٨ عاماً بين دولتي إثيوبيا وإريتريا، توجت بتوقيع رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، والرئيس الإريتري، إسياس أفورقي، "بيان سام وصداقة مشتركاً" في ٩ يوليو ٢٠١٨ بالعاصمة الإريتريّة أسمرة (٨٣)، ثم "اتفاقية جدة للسام"، في سبتمبر ٢٠١٨ بالسعودية (٨٤)، لتنتهي حالة الحرب المستمرة بينهما منذ عام ١٩٩٨، وتبدأ الدولتان في تطبيع العلاقات الثنائية على مختلف المستويات.

فقد قام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بالوساطة بين إثيوبيا وإريتريا، وتمثلت أبرز ملامحها في زيارة سموه لإثيوبيا، في ١٥ يونيو ٢٠١٨، ولقائه برئيس وزرائها، أبي أحمد، ثم استقبال سموه للرئيس الإريتري، إسياس أفورقي، في أبوظبي في ٣ يوليو (٨٥). ثم استضافت أبوظبي في ٢٤ يوليو قمة ثلاثية إماراتية إثيوبية إريتريّة شارك فيها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان والرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي، والتي كانت نتيجاً للجهود الإماراتية لتحقيق المصالحة بين البلدين، وهي الجهود التي لقيت دعماً مباشراً من السعودية، حيث أشار صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد إلى أن الدور الذي قامت به الإمارات جاء بدعم من العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبدالعزيز، ومساندة ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، وهو ما أكدّه رئيس إريتريا ورئيس وزراء إثيوبيا بإشادتهما بالدور السعودي والإماراتي في رعاية اتفاق السام بين البلدين (٨٦).

ب- استعادة الدول العربية نفوذها في دول الصراعات عبر بوابة إعادة الإعمار: تسعى الدول العربية لاستعادة نفوذها في دول الصراعات العربية من خال مساهمتها في عملية إعادة الإعمار، وهو ما يظهر بوضوح في الحالة العراقية، حيث استضافت الكويت في فبراير ٢٠١٨ مؤتمر إعادة إعمار العراق، والذي تعهدت خلاله السعودية بتخصيص مليار

دولار لمشاريع استثمارية في العراق، و ٥٠٠ مليون دولار إضافية لدعم الصادرات العراقية، بينما تعهدت الكويت بتخصيص ملياري دولار على شكل قروض واستثمارات (٨٧). وأكد وزير الخارجية المصري، سامح شكري، خال استقبله نائب الرئيس العراقي السابق، إياد عاوي، في يونيو ٢٠١٨ ، حرص مصر على تكثيف التشاور والتنسيق مع العراق بشأن جهود إعادة الإعمار، وعزم مصر على المشاركة فيها عملية إعادة الإعمار (٨٨).

وبالإضافة إلى العراق، من المرجح أن تسعى بعض الدول العربية للعب دور أساسي في إعادة إعمار سوريا، بعد استعادة النظام السوري سيطرته على غالبية الأراضي السورية والتحرك في مسار الحل السياسي بالتوازي مع بدء الحديث عن عمليات إعادة الإعمار هناك، والتي قدرت الأمم المتحدة قيمتها بنحو ٢٥٠ مليار دولار على أقل تقدير (٨٩). ومن المتوقع أن تزداد جهود الدول العربية للمشاركة في عمليات إعادة الإعمار بسوريا والعراق، وذلك بهدف تفعيل الدور العربي في هاتين الدولتين في مواجهة النفوذ الإيراني، فضلاً عن توثيق علاقتهما بمحيطهما العربي بعد سنوات من الفترت فتحت الباب أمام التغلغل الإيراني والتركي هناك.

١٣ - اهتمام متزايد بتوطين الصناعات العسكرية في المنطقة

واصلت دول الخليج العربية تطوير قاعدتها الصناعية الدفاعية خال عام ٢٠١٨، خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فوفقاً لرؤية ٢٠٣٠، تستهدف الرياض تصنيع نحو ٥٠% من إجمالي الأسلحة التي يتم استيرادها حالياً، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠، بعد أن كانت ٢% في عام ٢٠١٧ (٩٠).

وبدأت "الشركة السعودية للصناعات العسكرية"، بوضع إجراءات عملية لبدء مشروعات التصنيع العسكري، وشرعت في التعاقد مع عدد من الشركات العسكرية، ومن ذلك قيامها في مايو ٢٠١٨ بتأسيس مشروع مشترك مع الشركة الإسبانية (٩١)، وذلك لتوطين "نافانتيا للصناعات البحرية" (Navantia) صناعة جميع ما يتعلق بأنظمة القتال البحرية، فضلاً عن تركيب هذه النظم على الطرادات من طراز "أفانتي ٢٢٠٠" (Avante 2200) (٩٢) ووقعت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقولوجيا اتفاق شراكة في ١٦ مارس ٢٠١٧ مع "شركة علوم الفضاء والتقولوجيا الصينية" التي تصنع طائرات "س إتش - ٤" من دون طيار، وذلك لافتتاح مصنع لها في المملكة العربية السعودية. وتتمتع الطائرة الصينية بقدرات مشابهة لطائرة "إن كيو - ١ بريداتور" الأمريكية (٩٣).

وواصلت "شركة الإمارات للصناعات العسكرية" (إديك) - والتي أنشئت في عام ٢٠١٤ - نشاطها الرامي إلى تعزيز قدرات الدولة في مجال الصناعات العسكرية، والتي تمكنت من تصنيع المدرعات وناقات الجنود والكاميرات الحرارية والتيلسكوب لرصد الأهداف وتوجيه الصواريخ بنسبة وصلت إلى ١٠٠%، بالإضافة لتعديل بعض منظومات الأسلحة التي تمت صناعتها في مؤسسات عالمية رائدة في المجال العسكري، وتم تجهيزها وطنياً لتكون ملائمة للطبيعة الصحراوية والجبليّة لدولة الإمارات (٩٤).

واستمرت الشركة خلال عام ٢٠١٨ في توسيع نشاطها، إذ قامت في أغسطس ٢٠١٨ بالاستحواذ على الشركة الفرنسية المنتجة لأجهزة صنع الذخائر "مانوران" (٩٥). كما وقعت دولة الإمارات اتفاقاً في ٢١ يوليو ٢٠١٨، أثناء زيارة الرئيس الصيني، شي جين بينغ إلى أبوظبي لتعزيز التعاون بين الطرفين في مجال العلوم والتقولوجيا الدفاعية، والصناعات العسكرية (٩٦). ويلاحظ أن الصناعات العسكرية الإماراتية لا تلبّي فقط الاحتياجات الداخلية، ولكنها تهدف كذلك إلى التصدير الخارجي، فقد قامت شركة "أبوظبي لبناء السفن" بتصدير سفن إنزال إلى كل من سلطنة عُمان والكويت.

وفي الربع الأول من عام ٢٠١٨ ، أطلقت وزارة الدفاع القطرية "شركة برزان القابضة" في اليوم الأول من معرض "ديمكس ٢٠١٨"، وعقدت الشركة أكثر من ٢٠ شراكة دولية لتصنيع الأسلحة والمعدات والتقولوجيا العسكرية والصيانة

داخل قطر (٩٧)، وهدفت هذه الاتفاقات إلى تطوير قدرات قطر في مجال تصنيع الأسلحة الصغيرة، وأنظمة التدريب والمحاكاة، بالإضافة إلى صيانة السفن والمركبات.

وقامت مصر خلال عام ٢٠١٨ بإقامة "المعرض الدولي للصناعات الدفاعية والعسكرية"، والذي يقام لأول مرة، وهو توجه يعكس اهتمامها بتعزيز صناعتها العسكرية. وقد اشترك في المعرض حوالي ٤١ دولة، بينما وصل عدد الشركات المتخصصة في الصناعات الدفاعية إلى أكثر من ٣٥٠ شركة (٩٨).

وعرضت مصر في المعرض بعض الأسلحة المصرية، خاصة المدرعات والعربات المصفحة من طراز التمساح، وفرقاطات ولانشات بحرية، إضافة إلى الأجهزة الكهرومصرية، والأسلحة الخفيفة (٩٩). وتفاوضت مصر خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨ مع روسيا على إنتاج دبابات من طراز "تي - ٩٠" محلياً، بتصنيع مشترك مع روسيا، بالإضافة إلى فتح مركز للصيانة (١٠٠).

وفي الإطار السابق، أعلنت شركة "المروحيات الروسية"، المملوكة لشركة روستك الحكومية في ٥ ديسمبر ٢٠١٨ أنها ستعتمد "مصنع حلوان للصناعات المتطورة" في مصر في عام ٢٠١٩ من أجل صيانة وإصلاح الطائرات المروحية من طراز "ميل مي - ٨ تيه" (T٨ Mil Mi -) و"ميل مي ١٧ - ١" فيه" (Mi-17-1V Mil)، واللذين يستخدمهما ساح الجو المصري (١٠١).

ويبحث بعض الدول العربية التعاون المشترك في مجال التصنيع العسكري، فقد بحث وزير الدولة المصري للإنتاج الحربي، محمد العصار، مع رئيس المؤسسة العامة السعودية للصناعات العسكرية، محمد بن حمد الماضي، في ديسمبر ٢٠١٨، إمكانية تبادل الخبرات والتكنولوجيا في مجالات التصنيع العسكري (١٠٢).

ومن المتوقع أن تواصل الدول العربية خلال عام ٢٠١٩ اهتمامها الرامي إلى تطوير بنية صناعية عسكرية تهدف إلى تلبية احتياجاتها الداخلية، والتصدير لأسواق أجنبية، بالإضافة إلى حرصها على تنويع شراكاتها مع الدول المنتجة للسلاح، وعدم الاقتصار في هذا الإطار، على علاقاتها بالولايات المتحدة، خاصة مع لجوء الدول العربية إلى إبرام اتفاقات في مجال التصنيع مع روسيا والصين، الأمر الذي يعني في المحصلة الأخيرة تراجع استيراد الدول العربية للسلاح الأمريكي، وإن ظلت تتصدر مشترياتهم من الأسلحة.

١٤ - تزايد الإنفاق العسكري للدول الرئيسية في الشرق الأوسط

استمر ارتفاع الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط، فقد بلغ حوالي ١٨٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥ و ١٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧. ويُقدر الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠١٧ بحوالي ١١ % من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، كما شكل عدد أفراد القوات المسلحة العاملة في المنطقة حوالي ٦,١ مليون فرد، أي حوالي ١٢ % من إجمالي عدد القوات المسلحة في العالم.

وتصدرت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات واردات الأسلحة بين دول الشرق الأوسط، فقد أنفقت الرياض وأبوظبي حوالي ١١,٧ و ٦,٥ مليار دولار على التوالي، بينما جاءت تركيا في المرتبة الرابعة، وذلك بواقع ٤,٧ مليار دولار، واحتلت مصر وإسرائيل المرتبتين السادسة والسابعة، فقد بلغت قيمة وارداتهما من الأسلحة حوالي ٤,٢ و ٢,١ مليار دولار على التوالي.

وازداد حجم الإنفاق العسكري المصري بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ من حوالي ٤٣,٢ مليار جنيه مصري (٥,٣ مليار دولار) إلى حوالي ٤٧,١ مليار جنيه (٢,٧ مليار دولار)، ولكن نظراً لتعويم سعر الجنيه المصري، وتراجع قيمته أمام الدولار نتيجة لذلك، فإن الإنفاق العسكري المصري مقوماً بالدولار قد تراجع إلى حوالي النصف.

ومثل ٢٠١٧ عاماً مهماً لمصر، إذ تسلمت كميات كبيرة من الأسلحة، خاصة البحرية، ففي أبريل ٢٠١٧، تسلمت أول غواصة ألمانية من طراز ١٤٠٠ / ٢٠٩ ، وذلك من إجمالي أربع غواصات كانت مصر تعاقدت عليها مع برلين، كما تسلمت مصر حاملتي مروحيات من طراز "ميسترال". وفي منتصف العام السابق، تسلمت مصر أول طلبية من طائرات الهليكوبتر المهاجمة من طراز "كا - ٥٢" إليه، وقامت مصر بالتعاقد على نسخة معدلة من هذه الطائرات من طراز "كا - ٥٢" للعمل مع حاملة الطائرات المصرية، وهو ما يعكس إصرار الحكومة المصرية على تعزيز أسطولها البحري لحماية قناة السويس والتهديدات الأمنية في جنوب البحر الأحمر. وبحلول أكتوبر ٢٠١٧ تسلمت مصر ١١ طائرة من طراز الرافال الفرنسية، كما تسلمت أول مجموعة من طائرات "ميج - ٢٩ إم / أم ٢" الروسية.

وانخفض حجم الإنفاق العسكري لكل من إسرائيل وتركيا بصورة طفيفة، فقد انخفض الإنفاق العسكري الإسرائيلي من حوالي ١٩,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى حوالي ١٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧ ، بينما تراجع الإنفاق العسكري التركي من حوالي ٨,٧ مليار دولار إلى ٨ مليارات في الفترة نفسها. وارتفع الإنفاق العسكري لإيران ارتفاعاً طفيفاً، فقد بلغ ١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧، مقارنة بحوالي ١٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦ (١٠٣).

كما تعاقدت تركيا على شراء صواريخ الدفاع الجوي الروسية من طراز "إس - ٤٠٠" ، وتقوم حالياً كل من المملكة العربية السعودية وقطر والجزائر والمغرب ومصر والعراق بدراسة شراء المنظومة نفسها على الرغم من تهديد واشنطن بفرض عقوبات على الدول المشتريّة للساح الروسي (١٠٤)، وهو ما يرجع إلى تفوق صناعة الدفاعات الجوية الروسية على نظيرتها الأمريكية.

وامتلكت كل من تركيا وإسرائيل طائرات أمريكية من طراز "إف - ٣٥" ، والتي تعد ثانية مقاتلات الجيل الخامس الأمريكية، والتي تتمتع بقدرات التخفي، وتعجز منظومات الدفاع الجوي عن رصدها، وفقاً للشركة المصنعة (١٠٥). وفيما يتعلق، بالدول الرئيسية المصدرة للساح في منطقة الشرق الأوسط، فيلاحظ أنه على الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية هي المورد الرئيسي للأسلحة لدول الشرق الأوسط، فإنها تشهد بعض التحديات في أسواقها الرئيسية مثل مصر، والتي قدرت فيها واردات الأسلحة من الولايات المتحدة وفرنسا بحوالي ٤٠% لكل منهما، خال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦.

وبالمثل، حققت مبيعات الساح الروسي مكانة متقدمة في مبيعات الأسلحة لعدد من الدول الشرق أوسطية، وتحديدًا الجزائر وإيران والعراق. ويتوقع أن يستمر هذا التوجه، خاصة مع إقدام عدد متزايد من دول المنطقة على الإقبال على شراء منظومات الدفاع الجوي الروسية من طراز "إس - ٤٠٠"، ومقاتلات "الرافال" الفرنسية.

١٥ - هيمنة الجمود النسبي على الأوضاع الداخلية

على الرغم من الانحسار النسبي للاضطرابات الداخلية في عدد من دول الإقليم، فإن الاستقرار الكامل لم يتحقق بعد، نتيجة للانعكاسات الاجتماعية لتردي الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول العربية وعدم تمكن الانتخابات التي تم إجراؤها في بعض الدول من تحقيق انفراجة في التفاعلات السياسية.

وفي هذا الإطار تمثلت أهم معالم الجمود في الأوضاع الداخلية في منطقة الشرق الأوسط فيما يلي:

أ- **صدّامات الكتل السياسية:** لم تؤدّ الانتخابات التشريعية التي أجريت في العراق في مايو ٢٠١٨ إلى تراجع حالة الاستقطاب والاحتقان السياسي، حيث تسببت الاتهامات بتزوير الانتخابات في إعادة فرز الأصوات في عدد من الدوائر بالتوازي مع محاولات تخريب مراكز حفظ الأصوات في بعض المحافظات، بالإضافة لاحتدام الصراع بعد الانتخابات على تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر بهدف السيطرة على تشكيل الائتلاف الحكومي.

وأفرزت الانتخابات مشهداً انتخابياً يهيمن عليه الانقسام والاستقطاب، حيث حصل تحالف "سائرون" بزعامة مقتدى الصدر على ٥٤ مقعداً مقابل حصول ائتلاف "الفتح" بزعامة هادي العامري القيادي السابق في ميليشيات الحشد الشعبي على ٤٨ مقعداً، وحصول ائتلاف "النصر" بزعامة رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي على ٤٢ مقعداً، كما حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على ٢٦ مقعداً، وتمكن ائتلاف "دولة القانون" بزعامة نوري المالكي من حصد ٢٥ مقعداً (١٠٦).

وانطبق الأمر ذاته على الانتخابات النيابية اللبنانية، التي أجريت في مايو ٢٠١٨ وأفرزت مجلس نواب يغلب عليه الانقسام، حيث حصل تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري على ٢١ مقعداً، وحصل التيار الوطني الحر برئاسة جبران باسيل على ٢٩ مقعداً، وتمكنت حركة أمل بزعامة نبيه بري من الحصول على ١٦ مقعداً، وحصل حزب الله اللبناني على ١٣ مقعداً، أما حزب القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع فقد حصل على ١٦ مقعداً (١٠٧).

ب- تصاعد تعقيدات انتخابات ٢٠١٩: يتزامن تصاعد الجمود في الأوضاع الداخلية بمنطقة الشرق الأوسط بوجود استحقاقات انتخابية مرتقبة في عدد كبير من دول الإقليم في عام ٢٠١٩ في خضم حالة من عدم الاستقرار النسبي، إذ تصاعد الجدل حول ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لانتخابات الرئاسة الجزائرية في الانتخابات المقرر انعقادها في أبريل ٢٠١٩، حيث أكد الأمين العام لجهة التحرير الوطني أن الرئيس بوتفليقة هو مرشح الجبهة في انتخابات ٢٠١٩ (١٠٨)، وفي المقابل تصاعدت دعوات من جانب المعارضة السياسية لتأجيل الانتخابات للتوافق حول الإصلاحات السياسية.

وسوف تشهد تونس في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ انتخابات تشريعية ورئاسية، والتي يرجح أن تتأثر بالخلافات بين الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي ورئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد من جانب والخلافات بين الرئيس وحزب نداء تونس وحركة النهضة من جانب آخر، خاصة عقب التعديل الوزاري الذي تم من دون موافقة رئاسة الجمهورية، وهو ما يتصل بالانقسامات المتزايدة في صفوف حزب نداء تونس (١٠٩).

وعلى مستوى آخر، تصاعدت أهمية الانتخابات التشريعية الإسرائيلية المرتقبة في أبريل ٢٠١٩ ، عقب استقالة وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان وتآكل الكتلة البرلمانية الداعمة لحكومة بنيامين نتنياهو، وهو ما دفع الأخير إلى حل الكنيست والدعوة لانتخابات مبكرة، إذ يسعى نتنياهو لزيادة عدد أعضاء حزب الليكود بالكنيست إلى ما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ عضواً ليضمن استقرار حكومته في مقابل محاولة حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة ليبرمان منافسة نتنياهو على كتلة مؤيدي اليمين بعد تراجع تمثيل الحزب من ١٥ عضواً في عام ٢٠٠٩ إلى ٦ أعضاء فقط في انتخابات ٢٠١٥ الأخيرة وتصاعد منافسة حزب "البيت اليهودي" بقيادة وزير التعليم الإسرائيلي "نفتالي بينيت" على أصوات اليهود الروس (١١٠). ويرجح أن تستغل أحزاب المعارضة الإسرائيلية الاتهامات التي يواجهها نتنياهو وأقطاب حكومته بالتورط في عمليات فساد مالي لتحجيم فرص حصول الليكود على الأغلبية مجدداً، إلا أن هذه الأحزاب تواجه تحديات معقدة يتمثل أهمها في تصاعد تأييد اليمين السياسي لدى جمهور الناخبين الإسرائيليين وضعف أحزاب اليسار والوسط وقدرة نتنياهو على التضخيم من التهديدات الأمنية بهدف حسم الانتخابات لصالح حزبه (١١١).

وفي تركيا، يخوض حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتخابات بلدية مهمة في ٣١ مارس ٢٠١٩ ، إذ تتنافس القوى السياسية في حوالي ٨١ مقاطعة في ظل سعي الرئيس التركي لاستكمال الهيمنة على مؤسسات الدولة بعد حسم الانتخابات الرئاسية والتشريعية المبكرة في يونيو ٢٠١٨ ، وهو ما قد يتأثر بتردي الأوضاع

الاقتصادية وتساعد الانتقادات الشعبية لارتفاع تكلفة المعيشة وتزايد التضخم وعدم قدرة الحكومة التركية على احتواء الأزمة الاقتصادية(١١٢).

وعلى الرغم من أن الانتخابات الرئاسية في السودان لن تجرى قبل عام ٢٠٢٠ ، فإن الدعوات قد تصاعدت لتعديل الدستور السوداني بهدف تمكين الرئيس عمر البشير من الترشح في الانتخابات المقبلة، وهو ما أثار نقاشاً في الداخل السوداني حول إجراءات تعديل الدستور(١١٣).

١٦ - تحديات تماسك الحكومات الائتلافية في بع ض دول الإقليم

شهدت الحكومات الائتلافية في إسرائيل والعراق ولبنان وتونس إشكاليات تتعلق بتشكيل الائتلافات الحاكمة والحفاظ على بقائها والدعوات لانتخابات مبكرة ودعوات تمثيل الجماعات المختلفة، مثل الكتلة السنية داخل جماعة ٨ آذار في لبنان.

وتتمثل أهم معالم معضلة الحكومات الائتلافية في الشرق الأوسط في الآتي:

أ- **ضغوط الأحزاب الصغيرة:** أدت استقالة أفيجدور ليرمان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق في نوفمبر ٢٠١٨ لتصاعد الضغوط التي يواجهها الائتلاف الحاكم في إسرائيل في ظل احتفاظه بأغلبية هشة وغير مستقرة، وتزايد ممارسات ابتزاز الأحزاب الأصغر المشاركة في الائتلاف الحاكم من أجل تحقيق مكاسب سياسية، بالإضافة إلى تصاعد دعوات المعارضة لإجراء انتخابات مبكرة، والتحقيقات في الاتهامات بالفساد التي يتعرض لها "نتنياهو" وبعض معاونيه وأقطاب حكومته، والاحتجاجات الحادة في مناطق جنوب إسرائيل المحاذية لقطاع غزة رفضاً لقبول الحكومة للتهدة، وهو ما أدى في المحصلة النهائية لإعلان حل الكنيست والتبكير بموعد الانتخابات التشريعية إلى ٩ أبريل ٢٠١٩(١١٤).

ب- **الاعتراض على المرشحين للوزارات:** واجه رئيس الوزراء المكلف في العراق عادل عبد المهدي ضغوطاً متزايدة أثرت على استكمال تشكيل حكومة تكنوقراط بسبب رفض القيادات السياسية العراقية للمرشحين لبعض الوزارات، حيث اتهمت قيادة "تحالف سائرون" بقيادة مقتدى الصدر رئيس الوزراء المكلف بترشيح شخصيات مقربة من إيران والتأثر بالضغوط الخارجية في التشكيل الوزاري.

وعلى الرغم من موافقة المجلس التشريعي بالعراق على عدد كبير من المرشحين للوزارات المختلفة، فإن الخلافات حول المرشحين لشغل وزارتي الدفاع والداخلية ظلت قائمة بسبب إصرار كتلة الإصلاح والبناء البرلمانية على ترشيح "فالح الفياض" لتولي وزارة الداخلية، وهو الترشيح الذي يصر مقتدى الصدر زعيم تيار "سائرون" على رفضه بسبب ارتباط فالح الفياض بالحشد الشعبي وولائه لإيران.

وتوازي ذلك مع اعتراض عدة كتل برلمانية على المرشحين للوزارات المختلفة، ومن بينهم تيار "الحكمة" بقيادة عمار الحكيم وجزء من تحالف المحور الوطني المنضم لتحالف الإصلاح والإعمار، ونواب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية، بالإضافة للنواب المسيحيين الذين اعترضوا على عدم تمثيلهم في التشكيل الوزاري(١١٥).

ج- **تزايد الانقسامات السياسية:** شهدت تونس معارضة الرئيس الباجي قايد السبسي وتيار رئيسي داخل حزب "نداء تونس" للتعديل الوزاري الذي تم طرحه من جانب رئيس الوزراء يوسف الشاهد في نوفمبر ٢٠١٨ ، إلا أن تأييد حركة النهضة التونسية للشاهد قد أسهم في بقاء الحكومة في السلطة على الرغم من اعتراض الرئيس، ويرتبط ذلك بتعقيدات الخريطة السياسية التونسية والانشقاقات المتزايدة في صفوف حزب "نداء تونس"(١١٦).

د- **طرح الشروط المسبقة:** واجهت عملية تشكيل الحكومة اللبنانية بقيادة رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ضغوطاً متزايدة بسبب سعي حزب الله لفرض شروط على تشكيلها، ومن بينها تخصيص حصة بالحكومة لسنة " ٨ آذار"، وفي

المقابل سعى التيار الوطني الحر للسيطرة على "الثُلث المُعطل" داخل الحكومة الجديدة بما يمنحه القدرة على عرقلة إصدار القرارات الحكومية، وهو ما يرفضه الحريري (١١٧).

وعلى الرغم من تسوية جانب كبير من الخلافات حول التشكيل الوزاري في لبنان، فإن الحكومة الجديدة من غير المتوقع أن تنسم بالتماسك في ظل احتدام الخلافات بين الفرقاء السياسيين.

هـ- تأثير الضغوط الخارجية: تسببت التدخلات الخارجية في عملية تشكيل الائتلافات الحاكمة في بعض دول الإقليم في إضعاف قدرة القوى السياسية على التوافق بسبب أدوار وكلاء القوى الإقليمية والدولية وتنفيذهم أجندة الأطراف الخارجية خال عملية تشكيل الائتلافات الوزارية. وتعد إيران في صدارة القوى الإقليمية الأكثر انخراطا في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وتستغل الانقسامات الطائفية والمذهبية في بعض الدول العربية لاختراقها من الداخل ومحاولة التأثير في تشكيل الائتلافات الحاكمة والدفع بالعناصر التابعة لها ووكلائها الداخليين لضمان هيمنتها على عملية صنع القرار بهذه الدول.

١٧ - مؤشرات على عدم الاستقرار الداخلي في إيران

تعددت المؤشرات خال عام ٢٠١٨ على تصاعد عدم الاستقرار الداخلي في إيران، فقبيل نهاية عام ٢٠١٧ تفجرت احتجاجات حاشدة في مدينة مشهد شمال شرق إيران للتديد بالسياسة الاقتصادية لحكومة الرئيس حسن روحاني والإجراءات التقشفية المتشددة وتردي الأوضاع الاجتماعية، إلا أنها تطورت لترفع شعارات سياسية، وندد المحتجون بتدخلات الحرس الثوري الإيراني في الخارج وتأثيرها على إيران، وهو ما دفع قوات الأمن الإيرانية لاستخدام القوة ضد المحتجين واعتقال عدد كبير من المتظاهرين (١١٨).

ولم تنقطع مظاهر عدم الاستقرار السياسي منذ ذلك الحين، حيث تكررت الاحتجاجات والاعتصامات في عدد من المدن الإيرانية، ففي مطلع أغسطس ٢٠١٨ تفجرت موجة جديدة من الاحتجاجات في إيران شملت مدن قم ومشهد والأحواز وشيراز وأصفهان ووصلت للعاصمة طهران ذاتها، ورفع المحتجون شعارات ضد المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي ورجال الدين وقام بعضهم بمهاجمة بعض الحوزات الدينية (١١٩).

وأعقب ذلك تنفيذ الهجوم على العرض العسكري في الأحواز في سبتمبر ٢٠١٨ ، حينما قام مسلحون بإطلاق النار على القوات المشاركة في العرض العسكري في مدينة الأهواز جنوب غرب إيران بمناسبة ذكرى بداية الحرب العراقية - الإيرانية، وهو ما تسبب في مقتل حوالي ٢٩ من عناصر الحرس الثوري الإيراني وإصابة عشرات آخرين (١٢٠).

وسعت إيران لاستغلال الحادث لتبرير سياستها العدوانية في الشرق الأوسط، وهو ما تجلى في كلمة الرئيس الإيراني حسن روحاني خال اجتماع الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٨ ، حيث ادعى وجود أطراف إقليمية قامت بتمويل وتدريب العناصر التي نفذت الهجوم ووجود منافذ إعلامية في المنطقة دافعت عنهم (١٢١).

ولا تنفصل الاضطرابات التي تواجهها إيران عن إعادة فرض العقوبات الأمريكية وانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، بالإضافة إلى حالة العزلة الإقليمية والدولية التي تخشى إيران من أن يتم فرضها عليها بسبب سياساتها الإقليمية التوسعية وتدخلاتها في بؤر الصراعات الداخلية في سوريا واليمن وتوظيف شبكة علاقاتها بوكلائها في العراق ولبنان لاختراقهم وتأجيج عدم الاستقرار الداخلي بدول الجوار.

توقعات مركز "ستراتفور" للعام ٢٠١٩ (١ - ٣)

ترجمة - فريق رؤية . ٢٠١٩/١/١

لمحة عامة لتوقعات ٢٠١٩

تصاعد المنافسة بين القوى العظمى: ستصعد الولايات المتحدة هجومها الاستراتيجي على الصين عبر فرض رسوم جمركية وعقوبات واتخاذ تدابير تنظيمية لحماية التقنيات الناشئة وتقديم دعم أقوى لتايوان، وانتهاج موقف أكثر صرامة في بحر الصين الجنوبي. في الوقت ذاته، سيؤدي فشل اتفاقيات الحد من أسلحة الدمار الشامل لتسريع سباق التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، وسيخلق هذا المناخ الجيوسياسي المتوتر فرصاً استراتيجية لدول هامشية أكثر ضعفاً مثل: بولندا وتايوان، لكنه في الوقت ذاته سيخلق مشاكل هائلة للقوى المتوسطة التي تحاول الوقوف على الحياد مثل: تركيا والهند وفيتنام.

تزايد المخاطر الجيوسياسية للأعمال التجارية: متزعة بالتهديدات الموجهة لأمنها القومي، ستضغط الولايات المتحدة بقوة على أوروبا واليابان وأستراليا وكندا وكوريا الجنوبية وتايوان لإقامة حواجز أقوى ضد الاستثمارات الصينية، وهذا سيؤثر على البحث والتجارة في مجالات استراتيجية، بدايةً من الذكاء الصناعي، وصولاً إلى مشاريع شبكة الجيل الخامس بدءاً من عام ٢٠١٩، في حين أن سعي الصين المحموم للحاق بالركب في مجالات مهمة مثل التكنولوجيا الفضائية الجوية وتكنولوجيا أشباه الموصلات المتطورة، لن يؤدي إلا لزيادة التهديدات السيبرانية ضد الشركات الكبرى، وسيدفع الولايات المتحدة لتبني سياسة أكثر شراسة في الفضاء السيبراني، علاوةً على ذلك، ستواجه الشركات تعطلاً في سلاسل الإمداد وغرامات ودعاوى قضائية أقوى بسبب اختراق البيانات.

قياس الاضطرابات التجارية في الاقتصاد العالمي: إن حدوث مواجهة أمريكية مع منظمة التجارة العالمية قد يشلّ عملية تسوية النزاعات في هذه المنظمة، ما سيجبر الدول على الدخول في محادثات ثنائية أقل قابلية للتنبؤ لحلّ خلافاتها التجارية. تمتلك كل من كندا والمكسيك واليابان فرصة أفضل للتفاوض من أجل فرض حصص على صادراتها لأمريكا، للتخفيف من تهديد الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على السيارات المستوردة، لكن محادثات الاتحاد الأوروبي التجارية مع الولايات المتحدة مصيرها الفشل، فيما ستزيد الرسوم الأمريكية الإضافية على الصين من حالة عدم اليقين التجارية، إلا أن التأثير العام لسياسة البيت الأبيض التجارية في العام ٢٠١٩ سيكون خافتاً نسبياً.

سيناريوهات مخيفة تحوم حول إيطاليا والبريكست: ستشكل الحكومة الشعبية الإيطالية التي يغلب عليها طابع التحدي، التهديد الأكبر على منطقة اليورو في عام ٢٠١٩، إذ ستتزايد المخاوف بشأن تصاعد مستويات دين هذا البلد وقطاعه المصرفي الهش.

إن الأسواق المالية والفوارق الخطيرة في عائدات السندات - وليس تهديدات بروكسل - ستكون هي عناصر التأديب التي ستلجم روما، وستعمل بروكسل بشكل متزامن لتفادي عدم التوصل لاتفاق فيما يخص البريكست مع المملكة المتحدة، لكن الفيتو البرلماني في بريطانيا سيكون العائق الأكبر لخروج بريطانيا بطريقة منظمة من الاتحاد الأوروبي.

الخطوات التالية في الحملة ضد إيران: في ضوء وجود عقوبات ثانوية واسعة المدى، ستمضي الولايات المتحدة قدماً في حملتها لعزل إيران إقليمياً وإضعافها من الداخل. هذا سيزيد التوترات بين واشنطن وطهران، وسيقضي على الاحتمال

الضعيف بالفعل لدخول البلدين في حوار بناء، ووجود موقف مشترك فيما يخص معارضة إيران، سيساعد في تحسين العلاقات الاستراتيجية رفيعة المستوى بين الولايات المتحدة والسعودية.

مراقبة تزايد الإمدادات في أسواق الطاقة العالمية: ستدير كل من السعودية وروسيا عمليات إنتاج النفط بعناية لمنع هبوط الأسعار، وستراقبان تأثيرات صادرات النفط الإيرانية المتبقية على الأسواق، هناك أيضًا احتمال بزيادة الإنتاج النفطي في العراق وليبيا، وتخفيف القيود بشكل كبير على القدرة التصديرية للولايات المتحدة في وقت لاحق في العام المقبل، كما ستهتز أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية عندما تتبوأ الولايات المتحدة موقعها وسط أكبر ثلاث دول مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم في عام ٢٠١٩.

تزايد في نشاط القوى المثيرة للبلبل في الأمريكيتين. ستقود الحكومتان المتشدتان المتحالفتان مع الولايات المتحدة في البرازيل وكولومبيا جهودًا إقليمية فعالة غير معتادة لاحتواء تداعيات الأزمة الفنزويلية المتواصلة، وستصطدم جهود البرازيل الساعية لتغيير وإصلاح تكتل "السوق التجارية للجنوب" (ميركوسر) بجدار الأرجنتين المتأزمة سياسيًا، كما ستكون قوة الاستفتاء موضع اختبار في المكسيك، إذ ستزيد الأجندة الشعبية الشرسة التي تنتبأها حكومة هذا البلد المخاطر على المستثمرين.

إثيوبيا تقود عملية تغيير كبيرة في القرن الإفريقي: إن جدول الأعمال الطموح لإثيوبيا، يولد اهتمامًا اقتصاديًا، ويجذب قوى خارجية للقرن الإفريقي، بيد أن التحديات الداخلية الراهنة التي تواجه القيادة الإثيوبية والصراع العرقي، يهددان بإبطاء الزخم الإثيوبي.

اتجاهات عالمية

واقع عالمي مزعج

منذ أكثر من عام مضى، نوّه معهد "ستارتفور" إلى أن تصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا سيكون السمة المحددة للنظام الدولي، ما سيخلق معضلة للقوى المتوسطة العالقة بين القوى العظمى المتنافسة، ولم يستغرق الأمر طويلًا على اندلاع الحروب التجارية والهجمات السيبرانية وتحول الاستراتيجيات الدفاعية وسباقات التسلح، حتى يفتتق العالم أن هذا الوضع هو الواقع العالمي الجديد المزعج.

ستتصاعد المنافسة بين القوى العظمى في العام ٢٠١٩، وسيزيد البيت الأبيض محاولاته لتقييد التقدم الصيني في العديد من المجالات الاستراتيجية، كما ستعرض بكين لبعض الضربات على طول الطريق، لكنها لا تزال لديها الوسائل والمزيد من الحافزية أكثر من أي وقت مضى لتسريع جدولها الزمني وجهودها نحو تحقيق التكافؤ مع الولايات المتحدة. وبالرغم من عدم وجود مودة متبادلة بين الصين وروسيا، إلا أن احتمال حدوث تقارب أكبر بين الطرفين في عام ٢٠١٩، قد يجعل البلدين يتجاوزان نقاط التوتر في شراكتهما غير السهلة.

سيكشف هذا العام عن القيود التي ستواجهها الولايات المتحدة في محاولة عزل الصين، وستأتي القيود من سلاسل الإمداد المتشابكة بين البلدين، وحتى من أكثر الحلفاء الذين تعول عليهم الولايات المتحدة، إذ سيعلق هؤلاء الحلفاء بين الحفاظ على علاقتهم الأمنية القوية مع الولايات المتحدة، وحاجتهم المتزايدة لتوسيع علاقاتهم الاقتصادية مع الصين، ستخلق هذه الديناميكية الدولية صراعًا كبيرًا للقوى المتوسطة والشركات ذات النشاط العالمي، أثناء محاولاتها التنقل عبر هذه البيئة المعقدة. وحتى مع محاولة القوى الأوروبية الرئيسية التأكيد على سيادة الاتحاد الأوروبي على النطاق العالمي، لتقادي تحولها إلى مجرد أضرار جانبية، غير أن هذه القوى ستكتفى برد الفعل فقط تجاه المنافسة الأوسع نطاقًا، أما الدول التي تقف في المنتصف، بداية من بولندا وصولاً إلى تركيا وتايوان، فإن توتر المناخ الجيوسياسي سيترجم في

بعض الحالات إلى فرص إستراتيجية، في ظل محاولة تلك الدول العمل بسرعة لتعزيز التحالفات الأمنية، والحصول على منافع اقتصادية خاصة من الدول الكبرى الساعية لكسب رضاها.

إن التطور السريع في تكنولوجيا السلاح الهدامة، مقترناً بالتدهور السريع في اتفاقيات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، سيسرع سباق التسلح الخطير بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، كما أن انسحاب واشنطن القريب المحتمل من معاهدة القوى النووية متوسطة المدى، والمفاوضات الهشة بشأن "المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية"، سيعمقان الانقسامات في أوروبا، مع محاولة القوى الغربية تفادي تورطها في تكديس السلاح، فيما تحاول الدول الواقعة على خطوط المواجهة مع روسيا، مثل بولندا ودول البلطيق وربما رومانيا، التطوع لاستضافة معدات عسكرية أمريكية. في الوقت ذاته، ستحرر الولايات المتحدة نفسها لبناء ترسانة قوية لتحدي الصين، بينما ستجنب الأخيرة الدخول في اتفاقيات الحد من أسلحة الدمار، وستمضي قدماً في حشدها العسكري غرب المحيط الهادئ.

مع انقسام الجبهة الغربية، وتوقف الولايات المتحدة عن الدفاع بنشاط - وفي بعض الحالات حتى المحاربة بنشاط - النظام العالمي القائم على القواعد في مرحلة مع بعد الحرب العالمية الثانية، ستحاول الصين إيجاد منفذ لها وسط القوى المتوسطة لإضعاف الهجوم الأمريكي، علاوة على ذلك، فإن الاستبداد الرقمي الذي تحركه التكنولوجيا، والذي تستخدمه الصين لإدارة شؤونها في الداخل، وتقوم بتصديره للخارج، سيوفر بديلاً للقوى الاستبدادية التي يزداد حذرهما من الشروط السياسية الليبرالية التي تأتي تقليدياً عند عقد شراكة مع الغرب.

ستتصاعد المنافسة الأمريكية - الصينية عملياً على كل الجبهات في عام ٢٠١٩؛ فعلى الصعيد الأمني ستزيد أمريكا من تحدياتها للصين في بحرب الصين الجنوبي وفي قضية تايوان، ما قد يزيد من عدد المواجهات والصراعات التي ستكون على وشك الوقوع بين القوات الأمريكية والصينية في نقاط التوتر البحرية، أما جهود الولايات المتحدة الاقتصادية لمواجهة مبادرة "الحزام والطريق" الصينية بشكل مباشر، على العكس من ذلك، ستواجه قيوداً أكبر، إذ تستغل الصين اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المشتركة مع الدول الكبيرة والصغيرة لإضعاف التحالفات الأمريكية.

في مجال التجارة، من المحتمل توصل واشنطن وبكين لاتفاقيات هدنة مؤقتة، إذ سيتفاوض الطرفان للوصول إلى هدنة اقتصادية، لكن الكلمة المفتاحية هي "مؤقتة": فالفجوة واسعة بين مطالب الولايات المتحدة لأن تجري الصين إصلاحات هيكلية عميقة في اقتصادها، وبين ما الذي ستكون الصين على استعداد لتقديمه من دون المساس بإستراتيجيتها الخاصة بالتكنولوجيا الصناعية واستقرارها الداخلي، وهذه الفجوة واسعة لدرجة تمنع توصل الطرفين لصفقة أكثر شمولاً ودواماً بين الطرفين.

إن الضغط الاقتصادي الأمريكي على الصين سيتجاوز أيضاً الرسوم الجمركية، حيث ستواجه شركات التقنية الأمريكية المزيد من الرقابة التنظيمية، مع محاولة الولايات المتحدة تقييد وصول الصين لتقنيات ذات استعمال مزدوج، وتشديد الرقابة على سلسلة الإمداد الأمريكية - الصينية متذرعة بجوانب الضعف الأمنية الوطنية، فيما سيلحق احتمال فرض ضوابط تصدير على أهداف "ذات استعمال مزدوج"، بداية من الرقائق عالية الأداء، وصولاً إلى أبحاث الذكاء الصناعي، ضرراً بالغاً بالعديد من الشركات الكبرى، كما ستحاول الولايات المتحدة الضغط على دول أخرى - لا سيما اليابان وكندا والدول الأوروبية وأستراليا ونيوزلندا وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتايوان - لتقليل علاقاتها مع شركات التقنية الصينية الكبرى مثل "هواوي" و"زي تي".

سيشهد العام المقبل طفرة ستغير قواعد اللعبة في السرعة والتواصل فيما يتعلق بالتكنولوجيات التحويلية، مثل "إنترنت الأشياء" و الموقع الافتراضي والمعزز و الذكاء الصناعي والسيارات ذاتية القيادة و التطبيق عن بعد - وهي مجالات

تشهد بالفعل منافسة أمريكية -صينية. ونظرًا إلى أن شركتي "هواوي" و "زي تي" هما شركتان من بين حفنة قليلة من شركات التقنية التي طورت البنية والمعايير التكنولوجية حول تكنولوجيا الجيل الخامس، فإن الحكومة الأمريكية ستحاول جاهدة لمنع أكبر منافسيها من ترسيخ أقدامهم بخطى عميقة في نظامها العصبي الاقتصادي ونظام حلفائها.

إن تصاعد المنافسة بين القوى العظمى لن يعمل إلا على مفاومة التوترات بين الدول والشركات بشأن السياسات، وبوصفها أكبر هدف للهجمات السيبرانية، تمضي الولايات المتحدة في مسار أكثر شراسة، مع بقاء الصين وروسيا كهدفين لها. (الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ٢٠٢٠، ستجذب المزيد من الاهتمام للخطر السيبراني الذي تمثله الصين، بوجه خاص). كما يمكن ملاحظة اتجاه متنامٍ في الدول الغربية، حيث ستعتمد الحكومات هناك على فرض غرامات كبيرة وعلى ازدياد دعاوى المستهلكين القضائية لتحميل الشركات الكبرى مسؤولية الخروقات واسعة النطاق للبيانات، كما ستصبح الدعاوى وسط القوى العظمى لوضع معايير عالمية للفضاء الإلكتروني أكثر إلحاحًا، لكن التوصل لتوافق وطريقة لتطبيق هذه المعايير لن يكون أمرًا سهلاً بالنظر إلى المواقف المتباعدة للغاية بين الولايات المتحدة وأوروبا والصين بشأن الأولويات والوسائل المطلوبة لحكم الفضاء الإلكتروني.

الرياح العالمية المعاكسة لسياسة الولايات المتحدة التجارية

بعيدًا عن التركيز الأمريكي الاقتصادي الشديد على الصين، فإن التهديدات المحدقة المتمثلة في الرسوم الجمركية الأمريكية على السيارات، والمواجهة المحتملة بين الولايات المتحدة وقوى رئيسية أخرى في منظمة التجارة العالمية، سينعكس صداها على الاقتصاد العالمي، ورغم كون سياسة البيت الأبيض الاقتصادية عرضة لمناورات المعسكرات الأيديولوجية المتنافسة في الداخل الأمريكي، لا تزال مدفوعة بشكل كبير بالمصلحة المتمثلة في تقليل العجز التجاري عبر المفاوضات الثنائية، وحتى مع تهديد البيت الأبيض بفرض رسوم على واردات السيارات - وهي جزء رئيسي من العجز التجاري الأمريكي - بحجة حماية الأمن الوطني، فإن الولايات المتحدة لن تكتفي بعقد صفقات تجارية لا تشمل تنازلات مهمة في أسواق مثل القطاع الزراعي، الذي يتمتع فيه المصدرون الأمريكيون بتنافسية أكبر، كما ستستخدم الولايات المتحدة أيضًا اتفاقيات التجارة الثنائية لإثشاء شركاء أمريكا التجاريين عن توقع اتفاقيات تجارة حرة مع الصين (محاولة كندا توقيع اتفاق كهذا، سيكون اختياريًا لمصادقية هذا التكتيك الأمريكي).

سيكون لدى اليابان فرصة جيدة لتخفيف أثر التهديد الأمريكي بفرض رسوم على واردات السيارات، وذلك عبر عقد صفقة تجارية محدودة مع الولايات المتحدة، وذلك بالنظر إلى التنازلات الزراعية التي قدمتها في اتفاق التجارة الحرة مع كندا و"الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ" في عام ٢٠١٨. من المحتمل أن توافق كوريا الجنوبية أيضًا على فرض حصص لتفادي الرسوم على صادرات سياراتها، وعلى النقيض من ذلك، تبدو احتمالات التوصل لاتفاق تجاري شامل بين الولايات المتحدة وأوروبا ضعيفة، وستكون ألمانيا هي الخاسر الأكبر في أي معركة تجارية مع الولايات المتحدة بخصوص السيارات، لكنها لن تكون قادرة على إجبار الاتحاد الأوروبي ككتلة، وفرنسا بالأخص، على تقديم تنازلات في قطاع الزراعة لإرضاء البيت الأبيض.

وتفصل منظمة التجارة العالمية في الوقت الراهن في عدد من القضايا المرتبطة بالأمن الوطني، من بينها تبرير الولايات المتحدة لفرض رسوم على الفولاذ والألومنيوم في مطلع عام ٢٠١٨، وسيتخذ البيت الأبيض هذه القضايا حجة ويجادل بأن هذا الكيان المتعدد الجنسيات لا يملك الحق في الفصل في قضايا الأمن الوطني في المقام الأول، ولو انتصر البيت الأبيض في هذه الحجة، فإن هذا سيجعل من السهل على الدول الأخرى إقامة حواجز حمائية باسم الأمن الوطني.

إما إذا خسر البيت الأبيض حجته، فإن قرار منظمة التجارة العالمية لن يؤدي إلا لتصعيد البيت الأبيض لحملته ضد مصداقية هذه المنظمة. ولكي نكون واضحين، يمتلك الكونغرس السلطة لمنع انسحاب الولايات المتحدة من منظمة التجارة العالمية، وهو ما قد يقضي على الاقتصاد العالمي، لكن الولايات المتحدة لديها وسائل أخرى لشلّ عملية حل النزاعات داخل المنظمة. فبسبب منع الولايات المتحدة إجراء تعيينات جديدة في المنظمة، فإن هيئة الاستئناف قد تفشل في أن يكون لديها الحد الأدنى من القضاة (ثلاثة قضاة) للفصل في القضايا.

يهدف هذا الشكل من الاحتجاج الأمريكي، والذي سبق رئاسة دونالد ترامب، لكسب دعم الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وشركاء تجاريين رئيسيين آخرين لإصلاح منظمة التجارة ما يسرّع من أحكامها، ويوضّح حدود ولايتها القضائية، في وقت تحاول فيه الولايات المتحدة منع تجاوز هذه المنظمة لحدودها التجارية السيادية، ومحاسبة الصين ودول نامية أخرى على انتهاكات التجارية، من بينها الدعم الحكومي وسرقات الملكية الفكرية.

هناك احتمال حقيقي بأن الولايات المتحدة ستتمكن من شلّ عملية تسوية النزاعات، وهو سيناريو سيدفع القوى الاقتصادية مرة أخرى إلى المفاوضات الثنائية لحل خلافاتها، كما كانت تفعل تحت مظلة "الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة"، وهو النظام الذي ساد قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، وكان يحكم التجارة العالمية في ظل مناخ جيوسياسي ينضج بعدم اليقين.

التوقعات المتعلقة بالطاقة العالمية

من غير المتوقع حدوث انهيار في أسواق النفط في النصف الأول لعام ٢٠١٩ مع تقلص صادرات النفط الإيرانية بفعل العقوبات، وتقيد نمو الإنتاج الأمريكي بسبب نقص أنابيب النفط. لكن صورة الإمدادات ستتغير بشكل كبير في النصف الثاني للعام ذاته مع توسّع قدرة أنابيب النفط الأمريكية، وستظل روسيا والسعودية شديدي التفاعل مع أية إشارات تدل على وجود تخمة في المعروض ترسل الأسعار إلى حالة من الانحدار السريع.

ستظل إيران قادرة على تصدير مليون برميل يوميًا لنحو خمسة أشهر مقبلة بفضل قرارات الإعفاء من العقوبات، كما أن هناك احتمالاً بأن تحل العراق وليبيا مشاكلهما السياسية الداخلية لفترة تكفي للتأثير بشكل ملحوظ على الأسواق، وفي الوقت ذاته، فإن احتمال حدوث انهيار داخلي يقلل من إنتاج فنزويلا النفطي، أو نشوب خلاف في الخليج يعرقل حركة ناقلات النفط، كل هذا سيكون محل مراقبة وثيقة، خشية حدوث انقطاع في الإمدادات.

في غضون ذلك، ستغير الولايات المتحدة وجه أسواق الغاز الطبيعي المسال؛ فبحلول نهاية ٢٠١٩ ستضم الولايات المتحدة إلى قطر وأستراليا بوصفها أحد أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، ولا شك أن التأثيرات الجيوسياسية لهذا الأمر ستأخذ سنوات حتى تتجلى صورتها، إذ إن وجود سوق غاز طبيعي مسال أكثر تنافسية، سيعطي زخمًا للعقود قصيرة الأجل، لا سيما في الأسواق الآسيوية التي يتزايد فيها الطلب على هذه السلعة، وسيحاول شركاء أمريكا التجاريون الخاضعون لحصار البيت الأبيض، الاستفادة من زيادة مشتريات الغاز الأمريكي المسال لتخفيف التوترات التجارية، بينما ستستخدم دول شرق أوروبا مشتريات الغاز الأمريكي المسال لتحسين نفسها من روسيا.

إن احتمال فرض الولايات المتحدة مزيداً من الرسوم على الواردات الصينية وعلى واردات الولايات المتحدة من السيارات من خارج أمريكا الشمالية سيخلق مشاكل قطاعية ومحلية، لكن سيكون له تأثير محدود على الاقتصاد الأمريكي والعالمي بشكل عام، وسيشير البيت الأبيض إلى النمو الاقتصادي الأمريكي المستقر، لتبرير اتباعه نهجاً صارماً بشأن التجارة، لكن التأثيرات المحفزة للتخفيضات الضريبية والإنفاق المالي للولايات المتحدة، ستتشبّث في الأشهر القليلة المقبلة، ما سيُقيي تشديد السياسة النقدية الأمريكية على مسار معتدل نسبياً.

وما دام الاقتصاد الأمريكي مستقرًا نسبيًا، وظل المستوردون الأمريكيون يكافحون لإيجاد بدائل رخيصة للمنتجات الصينية، وواصل المستهلكون الأمريكيون تقبل دفع أثمان مرتفعة قليلاً على المنتجات الصينية، فإن الصين ستكون قادرة على تجاوز الضربات الاقتصادية الناتجة عن تنافسها الطويل مع الولايات المتحدة، بينما تزيد من اعتمادها على إجراء تعديلات مالية في الداخل لحفظ الاستقرار.

في أوروبا، سيكون من الممكن تفادي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون عقد صفقة، حتى لو كان بشق الأنفس، وحتى لو تجنبت الحكومة الإيطالية والمفوضية الأوروبية تصعيد مواجهتهما وتحولها لأزمة منهجية، فإن هشاشة القطاع المصرفي الإيطالي سيظل أكبر تهديد على استقرار منطقة اليورو، وسيتجه البنك المركزي الأوروبي نحو تشديد سياسته النقدية بالتدريج وبصورة حذرة، في وقت يخيم فيه الخطر الإيطالي فوق منطقة اليورو، ويتباطأ فيه النمو الاقتصادي الأوروبي بشكل عام.

إن تقديم صندوق النقد الدولي مساعدة مالية للأرجنتين سيمنع اقتصاد هذا البلد من الانهيار، لكن هذه المساعدة ترفع أيضًا من إمكانية فوز المرشحين البيرونيين الذين يتبنون سياسات مالية متراخية، أما تركيا فسيكون لديها فرصة سياسية لإجراء إصلاحات خفيفة في عام ٢٠١٩، بينما ستحاول منع تأثير بعض الجوانب المثيرة للجدل في سياستها الخارجية بالسلب على استقرارها الاقتصادي، وستجمع باكستان بين المساعدات المالية من صندوق النقد الدولي والمساعدات الخارجية لتجنب حدوث أزمة في ميزان المدفوعات، بينما ستستعد الحكومة الهندية لانتخابات الربيع عبر تجنب تقديم تنازلات تجارية كبيرة، والضغط على البنك المركزي لاتباع سياسات نقدية متساهلة. لقد تجنبت حكومة المكسيك الجديدة كابوس "اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية" (نافتا)، لكنها ستزيد المخاطر السياسية على المستثمرين عبر اتباعها أجندة شعبية متشددة.

الاتجاهات الرئيسية لعام ٢٠١٩ - منطقة الشرق الأوسط والخليج

المسار التصادمي بين الولايات المتحدة وإيران

إن حملة العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة ستلحق الضرر بإيران، لكن لن تؤدي لانهيار الحكومة حتى مع تدهور اقتصاد البلاد، وتأمل الولايات المتحدة عبر زيادة العقوبات إلى إجبار إيران على العودة لطاولة المفاوضات، هذا لن ينجح، وبالرغم من أن إيران معروفة بخلافاتها السياسية الداخلية، إلا أن أحزابها ستعطي أولوية لاستقرار النظام على حساب مصالحها السياسية، علاوة على ذلك، زادت العقوبات من الاضطرابات الشعبية التي تعزز الموقف السياسي للمحافظين والمتشددين ضد إدارة الرئيس المعتدل حسن روحاني، كما سيتعزز وضع الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الإيرانية المتشددة، وذلك نظرًا لحاجة البلاد إلى إستراتيجية دفاعية في مواجهة تصاعد الضغوط عليها.

ستشعر إيران بالإغراء للرد عبر التحرش بالولايات المتحدة وحلفائها في الخليج، وعبر إجراء تجارب صاروخية باليستية، أو استئناف أنشطتها النووية، لكنها ستفعل هذا فقط عند الضرورة القصوى، بدلاً من ذلك، ستلجأ إيران بسهولة لشن هجمات سيبرانية وتنفيذ عمليات سرية أو تستخدم وكلاءها المهمين في الإقليم لتوجيه ضربات للولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج، كما ترغب إيران في تجنب تعرضها لضربة عسكرية تقليدية، لكن عندما يضعف دعم الاتحاد الأوروبي السياسي لها في عام ٢٠١٩، ومع استبدال الضمانات الاقتصادية بمجرد خطاب سياسي، فإن طهران ستكون أكثر استعدادًا للانخراط في أفعال انتقامية أكثر حدة.

الولايات المتحدة تدعم حلفاءها

عند تنفيذها لاستراتيجيتها الإقليمية التي تركز على احتواء إيران، ستعتمد الولايات المتحدة على مجموعتين من الحلفاء لديهم أهداف مماثلة لأهداف الولايات المتحدة؛ تضم المجموعة الأولى حلفاء قلقين بشدة من إيران ومستعدين لسياسات شديدة مناهضة لها: إسرائيل والسعودية والإمارات. تتجاوز هذه الدول بسرعة عقوداً من انعدام الثقة والصراع من أجل تحسين التنسيق فيما بينها ضد طهران في المجال السبيري وتطبيق العقوبات، وحتى من الناحية العسكرية.

المجموعة الثانية من الحلفاء تضم الكويت وسلطنة عمان وقطر، وهي دول يجمعها تحالف غير محدد المعالم مع الولايات المتحدة، وهي أقل استعداداً لاتخاذ موقف حازم ضد إيران. يمكن لهذه الدول أن تقدم دعماً استراتيجياً ودبلوماسياً واقتصادياً للولايات المتحدة في صراعات وأزمات إقليمية محددة، وقد يخفف أن تحسين التعاون فيما بين هذه الدول من الحصار المفروض على قطر، لكن الصراع الكامن بين دول مجلس التعاون الخليجي سيستمر.

المملكة السعودية تحت الضوء

سيتمتع على السعودية إدارة المخاوف المتزايدة بشأن ولي العهد محمد بن سلمان في عام ٢٠١٩. في أعقاب مقتل الصحفي السعودي "جمال خاشقجي"، ستخضع أفعال ولي العهد لتحريض دولي متزايد. بالرغم من أن وضعه لا يزال راسخاً داخل العائلة المالكة السعودية، بيد أن وضع ولي العهد المهيمن لا يزال يعتمد على دعم والده الملك سلمان، كما ستستمر بعض الانتقادات في التزايد داخل العائلة المالكة، وسيقيد بعض حلفاء الرياض، الدعم العسكري والاستثمارات الأجنبية للسعودية، لكن من غير المحتمل أن تتغير التحالفات المهمة.

وستواصل الرياض النهوض بأهداف رؤيتها لعام ٢٠٣٠ خلال السنوات المقبلة، وستخفف من الإجراءات التقشفية استجابة للإشارات الاقتصادية الإيجابية - ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠١٨، وفرصة تعويض صادرات النفط الإيرانية المتراجعة، والاستراتيجية الناجحة نسبياً في توليد إيرادات من القطاعات غير النفطية. إن شكاوى المواطنين السعوديين بخصوص المنازل والرواتب وجودة الحياة، ستجبر الدولة على استخدام محفظتها الملكية المليئة للتعامل مع هذه الشكاوى.

تداعيات الأزمة السورية

في المراحل النهائية للحرب الأهلية السورية، هناك خمس قوى مهمة (تركيا وروسيا وإيران والولايات المتحدة وإسرائيل) تتنافس على النفوذ والسيطرة هناك. تدعم موسكو وطهران بقوة الرئيس السوري بشار الأسد، لكنهما تختلفان ليس فقط في مستويات الدعم الذي تقدمانه، لكن أيضاً في أهدافهما العامة، وقد استخدمت روسيا الصراع السوري لتوسيع وجودها في الشرق الأوسط، وستدافع بقوة عن مكاسبها، مع ذلك، لا ترغب موسكو في الدخول في صراع مفتوح مع تركيا والولايات المتحدة أو إسرائيل. إيران، على الجانب الآخر، ستكون أكثر شراسة في دعمها لدمشق، لا سيما ضد أنقرة وواشنطن. ستواصل إيران أيضاً حشد قواتها في سوريا كردع لإسرائيل، وكوسيلة لدعم حزب الله، حليفها القوي في لبنان المجاورة، وستحاول إسرائيل إحباط خطط إيران، لكنها ستكون حذرة من إشعال صراع غير مقصود مع روسيا.

لا تزال تركيا والولايات المتحدة تعارضان حكم الأسد، لكن بالرغم من كونهما حليفين في الناتو، إلا أنهما ستسعيان لتحقيق أجندتيهما المنفصلتين في سوريا. تركز الولايات المتحدة على التخلص من بقايا تنظيم داعش في البلاد، لكنها تسعى بصورة عامة للتخلص من النفوذ الإيراني في سوريا ضمن إستراتيجيتها للتصدي لإيران، لكن تحدي إيران في سوريا، يخلق توتراً بين الولايات المتحدة وروسيا، والأخيرة لا تستطيع ولن تخرج إيران من سوريا.

تركيا من جانبها ستواصل تركيزها على احتواء القوات الكردية في سوريا، وهذا يسبب مشكلة للولايات المتحدة التي تستعين بوحدات حماية الشعب الكردية كحليف ضد تنظيم داعش وكوكيل لها ضد إيران، ويمكن أن تصبح إدلب منطقة

توتر بين تركيا وإيران وقوات الحكومة السورية، وبدرجة أقل روسيا، ونظرًا إلى وجود مصالح متعارضة في سوريا، فإن إمكانية حدوث تصعيد عرضي أو مواجهة بين دولتين هناك في عام ٢٠١٩ هي أعلى من أي وقت مضى، لكن كل القوى ستتخذ خطوات لتجنب هذا الصدام.

التعامل مع الاقتصاد التركي الهش

التحدي الأكبر الذي سيواجه تركيا في عام ٢٠١٩ سيكون اقتصادها المتأزم. بالإضافة إلى إدارة مشكلة نسب التضخم القياسية، سيضطر الرئيس التركي للتعامل مع ديون الشركات الخاصة التي تساوي تقريبًا ربع الناتج القومي الإجمالي لهذا البلد، كما سيحاول أردوغان تجنب اندلاع أزمة جديدة لليرة، وسيكون أردوغان مجبرًا سياسيًا على توسيع قاعدة دعمه قبيل الانتخابات المحلية في الربيع المقبل، مغازلًا الاتراك القلقين ماليًا المنتمين لقواعد انتخابية مختلفة، والذين يشعر البعض منهم بالانزعاج تجاه سياسات الرئيس القومية، كما أن اقتصاد تركيا الهش سيضعف موقف أنقرة عند تعاملها مع شركائها المهمين في الغرب.

وبسبب شدة تأثيرها بالضغط الاقتصادي الأمريكية، ستحاول تركيا تعزيز الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على علاقات اقتصادية مستقرة مع أوروبا. ومع ذلك، فإن علاقات تركيا المعقدة تاريخيًا مع الاتحاد الأوروبي ستعقد من هذه المحاولة، وبالإضافة إلى تحقيق الاستقرار لوضعها الاقتصادي، ستواصل أنقرة سعيها للتصدي لقضايا جوهرية ملحة في عام ٢٠١٩، من بينها احتواء الحركات الكردية الانفصالية في مناطق النفوذ العثماني السابقة، وستبذل كل ما بوسعها في شمال سوريا، وستواصل ضرباتها العسكرية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

ترامب ونظرية القيادة من الخلف

مصطفى زين . الحياة . ٢٠١٩/١/٥

تشير تقارير وتحليلات كثيرة إلى أن قرار سحب الجنود الأميركيين من سورية فاجأ الحلفاء، ولم يكن يعلم به القادة العسكريون ولا وزير الدفاع جيمس ماتيس (الكلب المسعور) الذي استقال احتجاجاً. ويبالغ بعضهم مؤكداً أن الانسحاب جاء نتيجة طبيعية للهزيمة الأميركية. لكن نظرة مدققة إلى تطور الحروب في سورية وعليها تؤكد أن الأميركيين لن يتركوا فراغاً في المناطق التي ينسحبون منها، بل هم يغيرون خططهم التكتيكية مع المحافظة على هدفهم الاستراتيجي في بلاد الشام والعراق. وهو هدف قديم عملت لتحقيقه مختلف الإدارات المتعاقبة، خصوصاً بعد انهيار حكم الشاه في إيران، وتوجه طهران إلى تشكيل محور معاد للولايات المتحدة.

يتلخص هذا الهدف في منع أي تواصل بين العراق وسورية، خصوصاً مع سعي الطرفين إلى التحالف مع إيران، ومن بعدها روسيا، كما هو حاصل الآن، يضاف إلى ذلك أن هذا التحالف الذي ما زال في طور البناء يلقي دعماً صينياً واضحاً، وتكريسه يقلب كل المعادلات الدولية العسكرية والسياسية والإقتصادية رأساً على عقب، ويؤسس لبناء نظام دولي جديد تتعاون موسكو وبكين لإنشائه وتطلقان عليه اسم النظام المتعدد الأقطاب.

لا شك أن ترامب يدرك هذا الواقع جيداً، سواء بحسه التجاري أو من خلال مستشاريه الكثرين. لذا يمكن القول إن قراره الانسحاب من سورية جاء بالتنسيق مع «الحلفاء» في المنطقة، خصوصاً مع تركيا، وكان الرجل واضحاً عندما قال لأردوغان أنه سيتترك الأمر له. وترك الأمر لا يعني التخلي عن هذا الحليف، بل يشير إلى تنسيق كامل لضمان انسحاب آمن ولملء الفراغ في شرق الفرات وطمأننة إسرائيل، وهذا من أهم أولويات الإدارات الأميركية المتعاقبة، ولم تكن زيارة بومبيو تل أبيب، بعد اتخاذ قرار الانسحاب مباشرة، ولقاؤه نتنياهو إلا لهذا الغرض. ويؤكد ترحيب أردوغان بالخطوة الأميركية وإعلان نيته إرسال جيشه إلى شرق الفرات أن التنسيق بين واشنطن وأنقرة كان وما زال قائماً على مختلف المستويات العسكرية والسياسية، وأن الأكراد الذين وضعوا أنفسهم في خدمة المصالح الأميركية دفعوا وسيدفعون ثمن تخليهم عن سوريتهم.

ولن تكون تركيا وحدها من سيملاً الفراغ في شرق الفرات، فالقوات الأميركية المنسحبة من سورية ستعزز وجودها في العراق وتترك «داعش» يتحرك بحرية على جانبي الحدود بين البلدين، ومن الملاحظ أن التنظيم زاد هجماته في الآونة الأخيرة تحت نظر الأميركيين وبدعم منهم.

فضلاً عن «داعش» فإن التنظيمات المسلحة الأخرى مثل «فتح الشام/ النصر» و«الجيش الحر» و«حركة تحرير الشام» و«الجبهة الوطنية» و«المجلس الإسلامي السوري» التي تخوض معارك عنيفة في ما بينها للسيطرة على شرق الفرات كفيلة بإحداث الفوضى المطلوبة لعرقلة أي تسوية سياسية لا ترضى عنها واشنطن أو أنقرة. كما أنها كفيلة بمنع أي تواصل عراقي - سوري - إيراني. وهذا هو الهدف الأميركي الرئيسي. كما أنه هدف تركي فأنقرة ليست مرتاحة إلى الوجود الإيراني في سورية إلا بما يخدم مصالحها وبتيح لها المشاركة في تقاسم النفوذ.

قرار ترامب الإنسحاب من سورية أعاد خلط الأوراق وأحيا آمال تركيا والمنظمات المسلحة في تعويض ما خسروه خلال السنتين الماضيتين، وأريك المخططات الروسية. كما أنه ترك كلفة الحروب، مادياً وبشرياً، على عاتق المتحاربين، أصدقاء كانوا أو مناهضين. وهو ليس أول رئيس أميركي يستخدم الحروب بالوكالة لتحقيق أهدافه فقد سبقه إلى ذلك رؤساء كثيرون. ونظرية القيادة من الخلف ليست غريبة على البيت الأبيض، فما زالت الحالة الليبية ماثلة أمام أعيننا.

ندوة "من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي"

صوفية حنازلة . مجلة سياسات عربية العدد (٣٥) . تشرين ثاني/ ٢٠١٨

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ندوة "من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي"، يومي (٣ - ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨)، في مقره بالدوحة. والندوة هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية، من ناحية المضمون العلمي؛ إذ تبحث في حالات الانتقال من العمل السياسي المسلح إلى النشاط السياسي غير المسلح، من خلال نماذج مختلفة من العالم، ومن ناحية الخبرات السياسية والأكاديمية المشاركة في أعمالها من خلال أوراق ودراسات علمية معمقة.

ناقشت الندوة ٢٦ حالة تحول من منظمات مسلحة إلى أحزاب سياسية أو حركات اجتماعية سلمية، تناولها بالدرس أكاديميون وباحثون متخصصون وسياسيون وقادة لهذه التحولات. ومثلت الحالات القارات الأربع: آسيا (الشرق الأوسط)، وأفريقيا (شمال الصحراء وجنوبها)، وأوروبا (الجنوبية والغربية)، وأميركا اللاتينية والكاريبي. وقد طرحت الجلسات المختلفة أسئلة فكرية وسياسية مهمة وراهنية في العالم العربي اليوم ما بعد انتفاضات ٢٠١١، ومن أهمها: كيف تحدث التحولات من السلاح إلى السلام؟ ولماذا تحدث؟ وما شروط بدء عمليات التحول نحو اللاعنف؟ وما شروط استمرارية النشاط السياسي السلمي؟ وما المسارات المختلفة التي تتبعها عمليات التحول والخروج من إطارات العمل المسلح؟ يحدث التحول بعد انتصار عسكري، أم بعد هزيمة عسكرية، أم يكون نتيجة تعادل أو جمود مؤلم في النزاع المسلح بين مجموعة (أو مجموعات) متمردة وسلطة (أو سلطات) قائمة؟

بشارة: أربع ملاحظات في موضوع الانتقال من السلاح إلى السلام

افتتح عزمي بشارة الندوة بمحاضرة عنوانها "أربع ملاحظات في موضوع التحول من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي"، أشار في مقدمتها إلى أن هذا الموضوع يتطلب مقاربة منهجية تكاملية ومركبة الأبعاد في العلوم السياسية وعلم الاجتماع والتاريخ الراهن. وقدم بعض الملاحظات المتعلقة بمنهجية الرؤية والمعالجة البحثية؛ ففي عرضه الملاحظة الأولى رأى أن أسوأ ما جرى لهذا الموضوع، بوصفه موضوعاً للدراسة والبحث، أنه يقارب منذ بداية قرننا الحالي من زاوية ما نمطته تسمية "الحرب على الإرهاب" وما أفرزته من أفكار وسياسات عملية؛ ما عرقل دراسته بمنهج علمي، وأخضعه لأجندات سياسية مباشرة من دول كبرى وأنظمة إقليمية ومحلية دخلت في لعبة تبادل المصالح في شراكات واتفاقات، أو معاهدات حول ما يسمى "مكافحة الإرهاب". أما الملاحظة الثانية، فتكمن في مقاربة الموضوع تحت العنوان العام "الانتقال من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي"، وأكد بشارة أنه يجب ألا تطمس الفوارق بين أنواع العمل المسلح وأنواع العمل السياسي السلمي، وأن العلوم السياسية، في سعيها للتخلص مما تسميه أحكام القيمة، غالباً ما تنزلق إلى عدم التمييز بين سلاح وآخر. وجادل بشارة في الملاحظة الثالثة بأن البحث في موضوع الانتقال إلى السلم، ضمن إطار فروع العلوم السياسية المقارنة التي تبحث في الانتقال جميعها، هو بحث تيليولوجي، أي إن غايته الوصول إلى السلم. ومهما أنكر العاملون فيه والمهتمون به انحيازاتهم، فإنهم منحازون غالباً إلى ما ينظرون للانتقال إليه بأدوات العلوم الاجتماعية. وفي الملاحظة الرابعة، ناقش التحول من العمل السلمي إلى العمل المسلح، خاصة أن التجربة العربية في الأعوام الأخيرة تبين أن الاستبداد الذي لا يترك

أي مجالٍ للإصلاح السياسي والتغيير السلمي، إذا اجتمع مع سياسة تهميش اجتماعي وممارسات إذلال جسدي ونفسي لفئات واسعة من المواطنين، يخلق بيئة ملائمة للعمل المسلح.

كيف تتحوّل الجماعات الثورية المسلحة إلى السلام؟

قدّم عمر عاشور منسق الندوة، ورئيس برنامج الدراسات الأمنية النقدية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ورقة بعنوان "من مسلحين إلى سلميين: كيف تتحوّل الجماعات المسلحة إلى النشاط السياسي اللاعنفي؟ ولماذا؟"، استعرض في بدايتها فكرة الندوة وأهدافها البحثية التي تتركز في توفير إطار نظري جامع للأوراق المقدمة خلال الجلسات المختلفة، وطرح أهم الأسئلة النظرية والعلمية التي تشبّك معها الأوراق البحثية. ثم انتقل عاشور إلى أهم الخلاصات العلمية للأجندة البحثية الخاصة بالتحوّلات من النشاط السياسي المسلح إلى النشاط السياسي السلمي، وعرض ما وصلت إليه الدراسات فيما يخص كيفية حدوث تلك التحوّلات وأسبابها، وشروط البدء والاستمرارية، كما تناول ما ينقص الأجندة البحثية في هذا المجال، وإمكانية تحديثها وتطويرها، وكيف يمكن أن تؤثر إيجابياً في صياغة سياسات رسمية تساعد على دعم التخلي عن العنف والتطرف واستمراره والتحوّل نحو السلمية والسلام.

وأعقبت كلمة عاشور شهادة قدمها الوزير السابق في الحكومة الكولومبية فرانك بيرل بعنوان "محاورة المسلحين: ملاحظات حول تنظيم القوات المسلحة الثورية 'الفارك' واتفاقات السلام الكولومبية". تضمنت استعراضاً لخبرته الشخصية في الحوار والتفاوض مع التنظيمات الثورية المسلحة في كولومبيا، وكيفية تحوّلها من السلاح إلى السلام، وتحديات بدء عملية التحوّل نحو النشاط السياسي السلمي، لا سيما أنه بدأ مسيرته المهنية في الحكومة الكولومبية عام ٢٠٠٦ بدورٍ بارزٍ في إطلاق عملية دمج المقاتلين السابقين الذين كانوا ينتمون إلى مجموعات مسلحة وشبه مسلحة في كولومبيا، وقد أجرى بيرل عام ٢٠٠٩ اتصالات سرية أدت إلى إرساء عملية السلام مع تنظيم القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني، كما شارك ضمن الفريق الحكومي الكولومبي الذي وقّع اتفاقية السلام مع تنظيم الفارك، وقد قاد المفاوضات السرية مع جيش التحرير الوطني.

الانتقال من السلاح إلى السلام: حالات عربية

ركزت أعمال الجلسة الأولى من الندوة على دراسة حالات عربية في مصر، والعراق، وسورية. قدم خليل العناني ورقة بعنوان "تحوّلات جماعة الإخوان المسلمون في مصر: جدل العلاقة بين القمع والعنف والمراجعات". عالج فيها العلاقة بين القمع الذي تتعرض له الحركات الاجتماعية المعارضة للسلطة، من خلال نموذج الإخوان المسلمين في مصر، واستجابة أعضاء تلك الحركات لهذا القمع. كما حاولت الورقة تجاوز الأطروحات والافتراضات الكلاسيكية والمختزلة حول العلاقة بين القمع والعنف إلى البحث في أسباب اختلاف استجابة أعضاء الحركات الاجتماعية للقمع.

في السياق ذاته، قدم حيدر سعيد ورقة بعنوان "جيش المهدي في سياق ظاهرة ما بعد الحزب". وقد حاجّ سعيد بأن جيش المهدي لم ينشأ، بوصفه ذراعاً مسلحة لتنظيم سياسي، وأن علاقته بالتيار الصدري ليست كالعلاقة التقليدية بين الأحزاب الأيديولوجية التي تنشأ ثم تؤسس لها لاحقاً ذراعاً عسكرية، بل إن الاثنين نشأ معاً. ويرى سعيد أن جيش المهدي يمثّل إطاراً واسعاً وفضفاضاً لمجموعة من الوظائف؛ فهو ميليشيا، وهو تنظيم سياسي، وهو مؤسسة خدمات. كما يرى كثير من الباحثين أن النفوذ السياسي للتيار الصدري يتحقق من خلال ذراعه المسلحة، في حين

أن الأطروحة الأساسية لهذه الدراسة تذهب إلى أن التيار الصدري تطور في الاتجاه المعاكس، وأن مساره السياسي نما بإضعاف الفصيل المسلح، وليس تقويته، أي إن الميليشيا عُزلت لصالح الحزب، ولم يقوَ الحزب من خلال قوتها.

أما الورقة الثالثة فهي لحمزة المصطفى بعنوان "من السلاح إلى المفاوضات: تقييم تحولات الحركات الإسلامية السورية: دراسة مقارنة بين 'أحرار الشام'، و'جيش الإسلام'، و'فيلق الشام'". وقد عرض فيها التغيرات الخطابية والسلوكية والهيكلية التي مست الحركات الإسلامية المسلحة في سورية منذ التدخل الروسي في ٢٠١٥ وتغير موازين القوى لصالح النظام السوري. وركز الباحث على نماذج أحرار الشام وجيش الإسلام وفيلق الشام؛ في محاولة لاستقصاء آليات عملها السياسي ومحدداته وسياقاته الظرفية والبنوية، وتقييم مدى تأثيرها في إستراتيجيتها الراهنة والمستقبلية.

تجارب في أوروبا لحركات وأحزاب مسلحة

عُنت الجلسة الثانية من أعمال اليوم الأول بحالات الانتقال في أوروبا؛ وقد عالجت الورقة الأولى التي قدمها غوردون كلوب، وهي بعنوان "انسحاب أم هزيمة؟ كيف انتقل الجيش الجمهوري الإيرلندي من السلاح إلى السلام"، حالة الجيش الإيرلندي والانتقال الحاصل ما بعد اتفاق الجمعة العظيمة عام ١٩٩٨ الذي نص على دعوة البروتستانت إلى تقاسم السلطة السياسية في إيرلندا الشمالية مع الأقلية الكاثوليكية، وعلى أن تعطي جمهورية إيرلندا رأياً في شؤون إيرلندا الشمالية، ومن ثمّ وضع حد للنزاع في صورة نهائية، وتحقيق التعايش السلمي بين طوائف إيرلندا الشمالية، وبينها وبين جمهورية إيرلندا.

أما الورقة الثانية، فعرضها نيك هاتشين، وكانت بعنوان "التحولات بعد الهزائم؟ منظمة إيتا (أرض الباسك والحرية) في إسبانيا نموذجاً". وقد ركّزت على بحث الأسباب والظروف المتعلقة بتحوّل إيتا من حركة انفصالية عنيفة إلى حركة سلمية. كما طرح هاتشين في مداخلته تأثير سياسة مكافحة الإرهاب، إضافةً إلى النقاش الداخلي ضمن منظمة إيتا نفسها، في تحوّل الفصائل ضمن الحركة الانفصالية.

وقدم مراد يشلتاش ورقة عنوانها "عندما لا تكون السياسة كافية: في فهم فشل انتقال حزب العمال الكردستاني من النشاط المسلح إلى النشاط السياسي غير المسلح". وعرض فيها العلاقات بين الهوية والأمن والسياسة، مدخلاً لفهم أسباب فشل عملية الانتقال من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي لحل القضية الكردية، ولإجراء تعديلات على حزب العمال الكردستاني في تركيا. وقد ركز الباحث على مسألة سياسات الهوية وعوامل الأمن، وعلى الكيفية التي أسفرت من خلالها عن معضلة أمنية دائمة بين تركيا والحزب.

أميركا اللاتينية والكاربي

عالجت الجلسة الثالثة من أعمال الندوة حالات الانتقال من السلاح إلى السلام في أميركا اللاتينية والكاربي. وقدمت خلال هذه الجلسة أربع أوراق تنوعت مواضيعها ومناهجها ونماذج التحوّل المدروسة خلالها. قدم ألدو مارشيسي الورقة الأولى، وكانت بعنوان "تحولات بعد الهزيمة: حالات حركة التوباماروز في الأوروغواي واليسار المسلح في تشيلي والأرجنتين"، حاول من خلالها التوصل إلى نموذج تفسيري مركب لنجاح التنظيمات السياسية المسلحة سابقاً، في بلدان جنوبي أميركا اللاتينية، في التكيف مع الأنظمة الديمقراطية الجديدة خلال ثمانينيات القرن الماضي.

وفي السياق ذاته، قدمت ماريا جيمينا دوزان ورقة بعنوان "إعادة الدمج السياسي للمقاتلين المسرّحين في كولومبيا". وعرضت دوزان في بحثها نموذج الفارك في كولومبيا، وعمليات التفكيك المبرمج الذي تعرضت له الفارك من الحكومة الكولومبية، وما عقب ذلك من تسريح لمقاتليها وتحول جزء منهم في العمل السياسي.

أما الورقة الثالثة التي جاءت بعنوان "من الحركة الثورية إلى الدولة الثورية: حالة كوبا"، فقد حلل فيها سنتياغو بيريز السياق الذي تشكّلت فيه حركة "٢٦ يوليو" الثورية في كوبا، واستعرض ملامحها والتقاليد السياسية للنشاطات الثورية الكوبية التي استمدت منها سلوكها. كما عالج البحث سياق انتصار الحركة الثورية والتحوّلات التي حققتها الدولة الثورية في حقل الثقافة السياسية والتعبئة والأيديولوجيا والميادين الاجتماعية والتنظيمية، ومنها القطاعان العسكري والأمني.

واختتمت أعمال الجلسة الثالثة بورقة قدمها روبرتو كاخيما بعنوان "روح التغيير في جيش نيكاراغوا: ثلاث مراحل وثلاث هويات مختلفة"، حاول فيها تأطير المراحل المختلفة لتطور الحركة الثورية المسلحة إلى مؤسسة الجيش في نيكاراغوا وأسبابها والبيئة السياسية والاقتصادية المحيطة بها.

التحول من الصراعات المسلحة إلى السلام في أفريقيا

تواصلت أعمال الندوة خلال اليوم الثاني ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بجلسة ناقشت تجارب التحول من السلاح إلى السلام في أفريقيا. وقدم ثولا سمبسون ورقة بعنوان "دعاية مسلحة وحرب الشعب: طريق المؤتمر الوطني الأفريقي إلى السلطة ١٩٤٨ - ١٩٩٤"، ركّز فيها على المرحلة الحاسمة من النضال التحرري في جنوب أفريقيا، بدءاً من أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ الذي شهد انتفاضة الضواحي الكبرى ضد نظام الفصل العنصري. واستعرض سمبسون أساليب التعبئة السياسية الجماهيرية التي اعتمدها المؤتمر في سعيه الناجح، في النهاية، لإحراز الانتصار النهائي في صناديق الاقتراع، وكذلك العقبات والانشقاقات والضعفوات المختلفة التي عرفها.

أما الورقة الثانية فقدّمها ميهري تادل مارو بعنوان "الانتقال في إثيوبيا: من الكفاح المسلح إلى سياسة الائتلاف"، وعرض فيها انتقال المنظمات المسلحة الإثيوبية إلى ائتلاف سياسي حاكم، كما عرض لمحة عامة عن الانتصار العسكري على النظام السابق، وانتقال شركاء الائتلاف من كونهم مقاتلين مسلحين ليُؤسّسوا رجال الدولة.

شهادات قيادات عسكرية سابقة

خُصّصت أعمال الجلسة الثانية في اليوم الثاني لعرض شهادات ثلاث لقيادات سياسية كانت جزءاً من عمليات الانتقال من السلاح إلى السلام في العالم العربي. وكانت الشهادة الأولى لأسامة رشدي، وهو متحدث سابق باسم الجماعة الإسلامية المصرية في الخارج، ومستشار سياسي لحزب البناء والتنمية في مصر. جاءت شهادته بعنوان "الجماعة الإسلامية المصرية: من المواجهة المسلحة إلى العمل السياسي السلمي". وقد عرض فيها مراحل مركزية في تطور الجماعة الإسلامية في مصر منذ سبعينيات القرن الماضي، مع التركيز على مرحلتَي التحول إلى العنف ومنه إلى السلم، وبيان أسباب هذا التحول والظروف المحيطة به.

وفي السياق ذاته، قدّم أنيس الشريف، وهو عضو سابق في الجماعات الإسلامية الليبية المقاتلة والناطق الرسمي باسم المجلس العسكري لطرابلس، الشهادة الثانية التي كانت بعنوان "تحولات الجماعات الإسلامية المقاتلة الليبية". وطرح الشريف في شهادته تجربة الجماعات المقاتلة في ليبيا وانخراطها في العملية السياسية والاندماج في مؤسسات

الدولة الجديدة الأمنية والسياسية والإعلامية بعد الثورة. ويدّعي الشريف أنه، رغم فشل التجربة الليبية في تأسيس كيان جديد، يمكن القول إن خيار الانتقال من العمل المسلح إلى العمل المدني كان خياراً إستراتيجياً لأصحاب الفكر الجهادي سابقاً في ليبيا.

الشهادة الثالثة، شهادة عبد الله أنس، وهو قائد سابق لبعض الوحدات العسكرية للأفغان العرب ومدير سابق للمكتب التنفيذي للجهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، كانت بعنوان "تحولات الجيش الإسلامي للإنقاذ والتنظيمات المسلحة الحليفة له في الجزائر". وقد تطرقت الشهادة إلى ظاهرة اللجوء إلى حمل السلاح وسيلةً للتغيير السياسي، بالتركيز على حالة الجيش الإسلامي للإنقاذ والتنظيمات الحليفة له في الجزائر، مع الإحالة على بعض التجارب الأخرى التي كان أنس جزءاً فاعلاً فيها، على غرار الحالات الأفغانية.

جلسة نقاشية

خُصّصت الجلسة الأخيرة من أعمال اليوم الثاني لحوار مفتوح وجّهه شفيق الغبرا بحضور قيادات لتنظيمات مسلحة سابقة عاشت تجارب تحوّل إلى الممارسة السياسية السلمية. وقد حاولت هذه الجلسة مراعاة التنوع من حيث محتوى التجارب وأماكنها. وكانت البداية مع روني كاسريلز، وهو أحد مؤسسي الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي (رمح الأمة) منذ إنشائه في عام ١٩٦١ وقائد استخباراته فيما بعد، والذي عنون تجربته بـ "الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي والتحول نحو النشاط السياسي الدستوري السلمي". وتحدث كاسريلز عن تجربته، بوصفه نائباً لوزير الدفاع، ثم وزيراً سابقاً للاستخبارات في جنوب أفريقيا، والتحديات التي واجهها الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي ANC في التحول نحو النشاط السياسي السلمي.

أما معين الطاهر، الباحث والمنسق لم شروع توثيق القضية الفلسطينية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهو عضو سابق في المجلس الثوري لحركة فتح والمجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، وقد شارك في تأسيس الكتبية الطلابية في حركة فتح، كما قاد القوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة في قاطع بنت جبيل - مارون الراس عام ١٩٧٨، فقد قدّم شهادة بعنوان "الحالة الفلسطينية بين ارتباك البنادق وتعثّر السلام"، تلخّصت في عرض تجربة الكفاح الفلسطيني المسلح منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، والتحوّل التدريجي في مسارها من العمل المسلح إلى محاولة تلمّس آفاق للانخراط في تسوية سياسية لصراع مستدام، وصولاً إلى توقيع إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المعروف باتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، الذي أعيد إنتاجه من جديد، بعد تسلّم الرئيس محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٥.

الشهادة الثالثة والختامية كانت لعبد الحكيم بلحاج. وهو سياسي ليبي وقائد عسكري سابق للجماعة الإسلامية المقاتلة (منحلة حالياً) والقائد العسكري السابق للمجلس العسكري في طرابلس، وهو الكيان السياسي والعسكري الذي سيطر على أجزاء من مدينة طرابلس عقب سقوط نظام القذافي. وهو الآن رئيس حزب "الوطن". جاءت الشهادة بعنوان "من 'المقاتلة' إلى 'الوطن': ملاحظات حول التحولات في ليبيا". وقدم في شهادته تقييماً شاملاً لتجربة الجماعات المقاتلة في ليبيا وأهم العقبات التي حالت دون تحوّل هذه التجارب من مرحلة السلاح إلى مرحلة السلام.